



الجلسة ٥١٣١

الجمعة، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بياو (بنن)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد كنوزين

الأرجنتين السيد ميورال

البرازيل السيد ساردنبرغ

الجزائر السيد بعلي

جمهورية تنزانيا المتحدة السيد ماهيغو

الدانمرك السيدة لوج

رومانيا السيد موتوك

الصين السيد جيانغ يشان

فرنسا السيد دلا سابلير

الفلبين السيد باخا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إمير جونز باري

الولايات المتحدة الأمريكية السيد هوليداي

اليابان السيد أوشيما

اليونان السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

المسائل العابرة للحدود في غرب أفريقيا

التقرير المرحلي للأمين العام عن سبل مكافحة المشاكل دون الإقليمية والعابرة

للحدود في غرب أفريقيا (S/2005/86)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسائل العابرة للحدود في غرب أفريقيا

التقرير المرحلي للأمين العام عن سبل مكافحة
المشاكل دون الإقليمية والعابرة للحدود في غرب أفريقيا
(S/2005/86)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود بأن أبلغ المجلس بأني
تلقيت رسائل من ممثلي بوركينا فاسو وسيراليون، وغينيا،
وكوت ديفوار، ولكسمبرغ، ومالي، والنيجر، ونيجيريا
يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في
جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة
المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون
أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من
الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا
المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم
التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة سأعتبر أن المجلس
يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي
المؤقت إلى الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ورئيس
مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، السيد أحمد ولد
عبد الله.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد ولد عبد الله إلى شغل مقعد على طاولة
المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته
السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة إلى
السيد إبراهيم ضيوف، المستشار الخاص المعني بحماية
الأطفال لدى الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول
غرب أفريقيا، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد ضيوف إلى شغل مقعد على طاولة
المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في
جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم
التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2005/86،
التي تتضمن التقرير المرحلي للأمين العام عن سبل
مكافحة المشاكل دون الإقليمية والعابرة للحدود في غرب
أفريقيا.

أرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد كوفي
عنان، في هذه الجلسة، وأدعوه إلى أخذ الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): إن هذه المناقشة
المفتوحة بشأن المسائل العابرة للحدود في غرب أفريقيا تأتي
في مرحلة حاسمة من مراحل السلام والأمن في المنطقة دون
الإقليمية.

ونحن نشهد بعض علامات الأمل والتشجيع. ولكننا
نشهد أيضا تطورات مزعجة للغاية.

وكما تذكرنا الأزمة الحالية في توغو، لا يزال هناك
الكثير مما ينبغي عمله لجعل تداول السلطة السلمي
والدستوري قاعدة في المنطقة. وإنني أحث جميع الأطراف
في توغو على ممارسة أقصى ضبط النفس أثناء استمرار
الجهود لإيجاد حل سلمي لهذه الأزمة.

تطلب إلينا جميعا ممارسة الوقاية والتصدي للأسباب الجذرية للصراعات في مرحلة مبكرة.

وأرحب بالجهود التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤخرا بغية التصدي للتحديات المعقدة التي تواجهها المنطقة. وهناك تعاون متنامٍ بين الوكالات الأمنية من أجل كبح الجريمة العابرة للحدود. ويجري بذل الجهود أيضا من أجل حماية الأطفال، والقضاء على تدفقات الأسلحة الصغيرة، وإشراك مجموعات المجتمع المدني على نحو أكثر انتظاما في بناء السلام وغير ذلك من المبادرات.

ويسعدني أيضا بروز الشراكة البناءة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظومة الأمم المتحدة وأطراف فاعلة أخرى ذات صلة. إن ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، السيد ولد عبد الله، الموجود معنا اليوم، سوف يستمر وفريقه في أداء دورهما. وأؤكد للمجلس التزامي القوي، وأتطلع إلى العمل الوثيق معه، وعلى أساس عاجل، من أجل تحسين ظروف الحياة في كل أنحاء المنطقة، حيث تمس الحاجة إليه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد أحمدو ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا.

السيد ولد عبد الله (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أكون هنا اليوم وأن أشارك في هذه المناقشات لتقرير الأمين العام عن سبل مكافحة التحديات دون الإقليمية والعابرة للحدود التي تهدد السلم والأمن في غرب أفريقيا. وأشكر، باسمي وباسم زملائي، الأمين العام على دعمه القوي. ونتمنى لبنن أيضا رئاسة مثمرة لمجلس الأمن. ونحن ممتنون لأعضاء

والتقرير المحلي المعروض على أعضاء المجلس الآن يعبر عن شعوري ببالغ القلق إزاء استدامة حالات الصراع في غرب أفريقيا بل وانتشارها. وهو يعرض بتفصيل جهود المجتمع الدولي، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، الرامية إلى اعتماد نهج إقليمي إزاء جهود السلام في المنطقة ولتنفيذ التوصيات التي قدمها هذا المجلس في السنة الماضية.

ولا تزال المنطقة تواجه تحديات أمنية خطيرة. ومناطق الحدود على وجه الخصوص تسود فيها القلاقل، حيث يتعرض السكان للخطر بسبب الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، وتجنيد الأطفال، واللصوصية، والاعتصاب وحراب البيئة. والافتقار إلى التمويل لإصلاح القطاع الأمني، وعلى وجه الخصوص لمرحلي إعادة الإدماج وإعادة التأهيل في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، أمر مثير للقلق بالنظر إلى الأهمية الأساسية لتينك المرحلتين.

إن مستويات بطالة الشباب عالية بصورة مذهلة، وما يصحبها من يأس يحمل خطرا حقيقيا يتمثل في القلاقل السياسية والاجتماعية في البلدان الخارجة من الأزمات، بل وفي البلدان المستقرة حاليا. وهناك نمو سكاني سريع في المناطق الحضرية من المنطقة، التي تكون فيها فرص العمل محدودة والخدمات الاجتماعية أبعد من أن تكون كافية. ويبرز التقرير المجالات التي تتطلب عملا عاجلا وطويل الأجل. وتوصياته موجهة إلى عدد كبير من الأطراف الفاعلة، بما فيها مجلس الأمن وهيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، والشركاء الإنمائيون الثنائيون ومتعددو الأطراف، وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفرادى الدول الأعضاء، ومنظمات المجتمع المدني. وتؤكد هذه التوصيات تأكيدها خاصا على الحكم الرشيد، كما

ولتعزيز إجراءاتنا في إطار ولايتنا، ينصب تركيزنا على ثلاثة تحديات عامة.

التحدي الأول هو التحدي المؤسسي. يجب علينا أن نزيد من تعزيز التعاون المؤسسي بين كيانات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا. والمهم هنا بشكل خاص الاجتماعات التي يعقدها رؤساء بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام - في كوت ديفوار وليبيريا وسيراليون - ومكتب الأمم المتحدة في غينيا - بيساو، مرة كل ثلاثة أشهر برئاسة بريثاسي. وتهدف هذه الاجتماعات إلى توسيع نطاق التعاون بين البعثات، وتحسين تبادل المعلومات والخبرات، وتوحيد الإمكانيات والتعاون عبر الحدود بين الدول.

ومن أولوياتنا أيضا قيام تعاون أوثق بين الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في المنطقة دون الإقليمية وخاصة شراكة المنظمة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ودول غرب أفريقيا ومجتمعاتها المدنية. وسوف نستمر أيضا في إضفاء الطابع المؤسسي على تعاوننا مع شركاء التنمية، ومن بينهم البنك الدولي والاتحاد الأوروبي. ولا بد لي أن أشير في ذلك الصدد إلى الشراكة الثلاثية القائمة بين الاتحاد الأوروبي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكتبي، أي مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا.

وهناك أيضا التحدي المنهجي. ففي غمرة التحديات المتعددة، لا بد لنا أن نضع سلم أولويات بشأن القضايا والمجالات والأهداف. ووفقا لاقتراح عدد من أعضاء المجلس في المعتكف الذي انعقد في حزيران/يونيه الماضي في لونغ آيلند، أنشأ مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا جدولاً من أجل القيام بمتابعة أكثر فعالية لتوصيات مجلس الأمن الواردة في البيان الرئاسي المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/7). ومن بين أولوياتنا الرئيسية المسائل المتصلة بالأسلحة الصغيرة، والأطفال الجنود، وإصلاح قطاع

مجلس الأمن على اهتمامهم المتواصل بالتحديات التي يواجهها السلام الدائم في غرب أفريقيا.

ما زال مكتبي مركزاً على إنجاز الولاية الموكلة إليه. وفي ذلك الصدد، سوف نستمر في القيام بالمهام التالية. أولاً، تسهيل نهج متسقة ومتكاملة لبناء السلام بين كيانات الأمم المتحدة الموجودة في غرب أفريقيا. ثانياً، تعزيز شراكتنا مع دول غرب أفريقيا والمنظمات دون الإقليمية، وخاصة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ثالثاً، سوف نستمر، بالنيابة عن الأمين العام، في القيام بالدبلوماسية الوقائية وعمهات الإنذار المبكر. رابعاً، سوف نستمر في الذهاب إلى ما هو أبعد من عناوين الأخبار في إبلاغ مقر الأمم المتحدة بالتطورات الهامة في المنطقة دون الإقليمية، وفي إعداد التوصيات بشأن السياسات العامة، التي تكون أساساً لإدارة الأزمات بطريقة سلمية فعالة. وأخيراً، سوف نقوم بمبادرات النوعية بالتعاون مع حكومات غرب أفريقيا، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى، بهدف التصدي للتحديات المستحكمة والجديدة للسلام والأمن.

إن التوصيات الصادرة عن مجلس الأمن هي محور اهتمامنا. وسوف تظل احتياجات ومتطلبات دول غرب أفريقيا وشعوبها حافزاً ومرشداً لعملنا.

ويتم تنفيذ ولاية مكتبي في ظل بيئة معقدة بنوع خاص، وتكتنفها الأزمات القائمة والجديدة، الأمر الذي يجعل التزامنا حيويًا. والعمل في ظل هذه البيئة المعقدة يزيد من تعقيد المهام التي نقوم بها. ونحن نخطو خطوات صغيرة في حالات الطوارئ، بينما تستدعي تلك الحالات قفزات كبيرة. ومع ذلك، يظل الأمل والإيمان في مستقبل أفضل حياً وناضاً.

عمل منطقي نتيجة لحالات الطوارئ الملحة التي تواجهها تلك الدول.

ومع ذلك، فإن البلدان التي لا تعيش ظروف حرب تستحق الدعم. فهي ما زالت هشة ويمكن أن يُضعفها العنف في البلدان المجاورة لها. وتقديم دعم أكبر من المجتمع الدولي أمر مطلوب للبلدان التي تشهد عمليات ديمقراطية، مثل غانا أو النيجر، حيث جرى مؤخراً تنظيم انتخابات حرة ونزيهة.

إن التحديات التي تنتظرنا مازالت حسيمة. فتوغو، التي شهدت انتقالاً أحرق للسلطة أعقبه اضطراب كبير، تقدم مثلاً واضحاً لهشاشة السلام والاستقرار في بعض أنحاء غرب أفريقيا. وينبغي أن نذكرنا توغو أيضاً بأنه ما لم نعالج الأزمات الصغيرة في حينها وبطريقة مترابطة، فقد تتحول بسهولة إلى قضايا أكبر وأكثر تعقيداً، كما حدث في كوت ديفوار. وثمة شاغل آخر هو ما سيحدث في تشرين الأول/أكتوبر القادم مع الانتخابات المزمع إجراؤها في كوت ديفوار وليبيا. وما أثر ذلك على سيراليون؟

غير أننا نظل على ثقة بأن التعاون المستمر بين المجتمع الدولي وشعوب غرب أفريقيا وحكوماتها سيساعد في التغلب على بعض تلك التحديات. وخلال العامين الماضيين، عملنا بتعاون وثيق مع الرئاسة الغانية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتعاوننا مع النيجر، الرئيس الحالي للجماعة، قوي بنفس الدرجة. ودعم مجلس الأمن يبقى رصيماً ثميناً، بطبيعة الحال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ولد عبد الله على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ وإلى بلدي، بنن.

أعطي الكلمة الآن للسيد إبراهيم ضيوف، المستشار الخاص للأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحواجر الطرق، وبناء السلام عبر الحدود.

وفي ما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نسعى إلى تعقب ووسم الأسلحة الصغيرة، وإنشاء سجل إقليمي، وتحويل الوقف الاختياري للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا إلى صك ملزم قانوناً.

وفي مجال إصلاح القطاع الأمني، فإن مكافحة التهديدات غير العسكرية للقطاع الأمني تعتبر من الأولويات الرئيسية. ومن بين المسائل المحددة التي ينبغي معالجتها الصحة، وخاصة انتشار وباء الإيدز في صفوف القوات المسلحة وقوات الأمن، وإدارة العدالة وتعزيز خدمات الجمارك.

وفي ما يتعلق ببناء السلام المتكامل عبر الحدود، فقد تم إنشاء أربع مجموعات: غينيا/كوت ديفوار/ليبيريا/سيراليون، ومالي/بور كينا فاسو/كوت ديفوار/غانا، وموريتانيا/مالي/النيجر، والسنغال/غامبيا/غينيا - بيساو. ويجري وضع الأولويات بالنسبة للمسائل المحددة، الأمنية، والإنسانية، ومسألة التنمية الاجتماعية.

وأخيراً، في ما يتعلق بجهودنا للإسهام في تعزيز القدرات المؤسسية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل بناء السلام، وهو هدف حدده برنامج العمل المشترك لمكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الصادر في حزيران/يونيه، فقد تم تداول وضع منهج لحفظ السلام. ويجري استكمال الصيغة النهائية للمنهج الذي يهدف إلى توعية بعثات حفظ السلام الإقليمية في المستقبل.

وهناك أخيراً التحدي المتعلق بالمبدأ. فجهودنا في بناء السلام تركز على دول تعيش حالات حرب. وهذا مسار

وفي الأعوام الأخيرة، ابتليت المنطقة بعدد من الأزمات السياسية والعرقية والدينية، التي عرضت التقدم الاقتصادي الذي تحقق في بعض الدول الأعضاء في الجماعة للخطر. وكثيراً ما تطيل العصابات المسلحة من غير الدول أمد الصراعات المسلحة، مما يؤدي بدوره إلى تدمير هائل للبنية التحتية وإلى الانهيار الاقتصادي. ويعيش معظم تلك العصابات على الاتجار بالأسلحة والمخدرات، وغسل الأموال، والاتجار بالبشر، وكثيراً ما تسيطر على أغنى المناطق في البلدان التي تمر بأزمة.

وفي إطار منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كثيراً ما تتعدد تلك العصابات المسلحة وتتعقد. وهي ذات جذور سياسية، وقد تتحول إلى عصابات إجرامية، حسب الحالة. ولها تشكيلات مختلفة، حتى وإن كانت مجموعة عرقية واحدة تشكل لب العصابة، كما في معظم الحالات. وحتى لو كانت لها جذور في حزب سياسي، فإنها غالباً ما تفلت من رقابة الحزب، وخاصة عندما تبذل محاولات لإنهاء الأزمة. وهناك أيضاً رعايا أجانب قد يجندون في تلك العصابات أو ربما انضموا إلى الحركة بمحض إرادتهم.

وتشجع طريقة العمل هذه، في جملة أمور، على اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة واستخدامهم كجنود. وإن كثرة المنافذ في حدودنا، وتفشي الفقر وانتشار البطالة، وضعف القوات الأمنية، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، كما ذكرت آنفاً، كلها عوامل تؤدي إلى رسوخ تلك العصابات المسلحة التي ربما كانت تتمركز في بلد مجاور لمسرح عملياتها.

وفي غرب أفريقيا، كما لاحظنا، فإن طريقة عمل تلك العصابات المسلحة تقوم على العنف والإرهاب ضد المدنيين. وفي مواجهة هذا الوضع، قامت الجماعة الاقتصادية

السيد ضيوف (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، في البداية، أود مرة أخرى أن أنقل إليكم تمنيات حارة من الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي يتابع عملنا بشكل وثيق للغاية والذي أعرب عن بالغ سروره لمناقشتنا قبل يومين بشأن الأطفال الجنود. وطلب إلي الأمين التنفيذي أيضاً أن أنقل تهنئته إلى مجلس الأمن معرباً عن بالغ سروره للأهمية الخاصة التي يوليها أعضاء المجلس لمسائل السلم والأمن في أفريقيا، ولاسيما في غرب أفريقيا.

وفيما يتعلق بمناقشتنا اليوم، فهذه مسألة يعتز بها الأمين التنفيذي أيما اعتزاز، لأن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كما يعرف المجلس، لم يشتمل جدول أعمالها في البداية على المسائل المتعلقة بالسلم والأمن. والغرض الرئيسي من إنشاء تلك الجماعة تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال مواءمة السياسات باتباع نهج يقوم على أساس الجماعة إزاء التنمية والمشاكل الاجتماعية - الاقتصادية. ولكن نشوء الأزمات في غرب أفريقيا اضطر الجماعة إلى إعادة النظر في جدول أعمالها وتنقيح عملها بغية تضمين المسائل المتعلقة بالسلم والأمن والاستقرار. وهذا يعنى أنه عند إطلاعنا على التقرير المؤقت للأمين العام، استرعت انتباهنا بشكل خاص تغطيته الشاملة لتلك المشاكل والحلول المتصلة التي يقترحها في تقريره والتي نؤيدها تماماً.

وكما يعلم المجلس، فإن المشاكل العابرة للحدود التي نواجهها في غرب أفريقيا - بما في ذلك الاتجار بالبشر، وتصدير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها، وغسل الأموال، والاتجار غير المشروع في المخدرات - كلها تهديدات للسلم والأمن والاستقرار. وتعود تلك التهديدات إلى أنه توجد اليوم عصابات منظمة لها شبكات منتشرة في العديد من بلدان المنطقة دون الإقليمية بل وخارج المنطقة تتحكم في كامل العملية المرتبطة بتلك الأنشطة.

السديد والبروتوكول المعني بإنشاء آلية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها والسلم والأمن، علاوة على البروتوكول المتعلق بحرية حركة البضائع والأشخاص.

وهذه البروتوكولات تعالج الأسباب الرئيسية للصراعات في المنطقة وتوفر مؤشرات واضحة بالنسبة للعملية المراد تنفيذها واحترامها في إرساء إطار مؤات للسلام المستدام. ويمكن أن نشير أيضاً إلى الفصل بين السلطات، واستقلال السلطة التشريعية، والحق في حرية الانتساب إلى الروابط والاتحادات، ومشاركة النساء والشباب في التنمية وعملية إعادة البناء وفي عملية السلام، ودور الجيش في المجتمع الديمقراطي، وأخيراً، مكافحة انتشار الأسلحة.

تلك مجموعة من المبادئ التوجيهية التي ينبغي اتباعها على الترتيب للتهيئة لبيئة مؤاتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة دون الإقليمية، وتلك هي النقاط التي أردت أن أتشاطرها معكم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ضيوف على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي والى بلدي، بنن.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إن تقرير الأمين العام وحضوره معنا اليوم جديران بترحيب متزايد، شأنهما شأن حضوركم، سيدي، مما يؤكد على أهمية هذا الموضوع.

يتناول التقرير مسائل رئيسية ناقشنا العديد منها خلال البعثة التي أوفدها مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا في حزيران/يونيه الماضي، وقد أظهرت لنا المناقشات التي أجريناها هناك في الميدان ومع الممثلين الخاصين أهمية وحيوية العمل الذي يجري الاضطلاع به في غرب أفريقيا والمهمة التي يجري إنجازها، يوماً تلو الآخر، مما يوضح السبب في أن دور الأمم المتحدة حاسم للتطور والتقدم السلمي لغرب أفريقيا.

لدول غرب أفريقيا التي تهتم برفاه سكانها وتدرك استحالة التنمية في غياب السلم والأمن، بوضع عدد من الصكوك بغية منع تلك الأنشطة السلبية ومكافحتها. وتتضمن تلك الصكوك، مثلاً، اتفاقية المساعدة المتبادلة في الشؤون الجنائية، واتفاقية تسليم المجرمين، وخطة العمل لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وبروتوكول مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات، وبروتوكول مكافحة غسل الأموال، وفريق العمل المشترك بين الحكومات لمكافحة غسل الأموال، والوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا، والبروتوكول المعني بإنشاء آلية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها والسلم والأمن.

وقد حددت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ثلاثة نهج استراتيجية رئيسية لتنفيذ تلك الصكوك.

أولاً، هناك البعد السياسي الذي يرمي إلى استعادة الحوار بين المتصارعين، مع التشديد على ضرورة احترام القوانين الرئيسية للبلد المعني. وما فتئت الجماعة تركز على النهج السياسي تلافياً لمكافأة التمرد.

ثانياً، النهج القانوني، الذي يسعى إلى تيسير نشر قوة أمن كبيرة نوعاً ما في إطار اتفاق شامل للسلام. وفي هذا الصدد، فإن التعاون مع المؤسسات ذات الولاية القضائية على جرائم الحرب كان مفيداً.

ثالثاً، إن الجوانب المتعلقة بالتنمية تؤخذ في الاعتبار خلال عملية بناء، أو إعادة بناء و استعادة، البنية التحتية، بمشاركة الشركاء الإنمائيين.

ونود أن نؤكد هنا على أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعقد أهمية خاصة على الوقاية باعتبارها وسيلة رئيسية لمكافحة المشاكل العابرة للحدود. ولهذا، اعتمدت الجماعة البروتوكول الإضافي المعني بالديمقراطية والحكم

بين هيئات الأمم المتحدة فضلا عن التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومع الأطراف الفاعلة الوطنية ومع منظمات المجتمع المدني. وذلك التعاون جدير بالترحيب على نحو خاص، وهو أمر أساسي إذا كنا سنبدل جهدا منسقا وفعالاً.

لماذا نحن بحاجة إلى إتباع نهج إقليمي؟ لماذا تحلى الأمين العام بالحكمة لكي يعين ممثلا خاصا على أساس إقليمي فضلا عن الممثلين الخاصين الآخرين؟ حسنا، جزئيا لأن من الواضح تماما أن مشاكل أفريقيا ومشاكل فرادى البلدان تتجاوز الحدود الوطنية- إذ أن حرية الحركة في الجوانب البغيضة للحياة ربما هي أكثر وضوحا في غرب أفريقيا من حرية الحركة في التجارة وفي الأمور التي ينبغي أن نشجعها على الجانب الاقتصادي والسياسي.

وبينما نتوصل إلى حل، أو نقرب من التوصل إلى حل، لأزمة في أحد المسارح، فإن هناك خطرا بأن ذلك الحل ببساطة يستبدل المشكلة بأخرى للجار المباشر. وتقوم حاجة إلى التسخير الفعلي لعلاقات تلاحم عمليات الأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق بحفظ السلام - وأطبق ذلك فيما يتعلق باحتياطي القوات، وفيما يتعلق بمرونة النشر. وهناك الكثير جدا من الأمور التي ينبغي أن ننظر فيها.

كما تقوم حاجة إلى الاتساق - الاتساق بين ما يجري إنجازه في بلد ما وما يجري إنجازه في البلد الجاور له. ونشهد النتائج والتشوهات التي تحصل فيما يتعلق بالمدفوعات على الأسلحة التي تسلم، وفيما يتعلق بالتعامل مع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإذا لم يوجد تماسك - وهنا تظهر حكمة النهج.

وإن سمحتم لي، أود أن أتناول على وجه الخصوص موضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي يوليها التقرير أهمية على النحو الصائب. ولكن هذه الآفة في غرب

ويتعين علي أن أقول إنني، إذ يواجهني الأشخاص في نيويورك وفي أماكن أخرى الذين يشكون من أوجه قصور الأمم المتحدة والسبب في أننا لا نفعل هذا أو ذاك أو غيره، فإن الأمر المدهش في غرب أفريقيا أن الرسالة التي يتلقاها المرء تفيد باستمرار التقدير لما تنجزه الأمم المتحدة يوما بعد يوم على أرض الواقع، والالتماس ليس "ألا تفضلتم بتركنا وشأننا؟" بقدر ما هو "من فضلكم، هل يمكننا أن نحصل على المزيد من دعم الأمم المتحدة؟".

ونتقدم بشكر خاص على الإحاطتين الإعلاميتين التي سمعناهما من فورنا من الممثل الخاص ومن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي لا يمكن قياس إسهامها الذي يتزايد، بطبيعة الحال.

وأود أن أعلن تأييدي للبيان الذي ستدلي به لاحقا رئاسة الاتحاد الأوروبي، الممثل الدائم للكسمبرغ.

إن التعاون العابر للحدود والتعاون الإقليمي في غرب أفريقيا آخذ في أن يصبح نموذجاً للمناطق الأخرى التي تواجه مسائل مشابهة - نموذج يظهر الفوائد التي يمكن أن يحققها التعاون. وحاجتنا إلى دعم الجهود الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا تبدو لي واضحة.

والمساعي المبذولة لتعزيز السلام والأمن تستلزم استجابة من الأمم المتحدة ومن المجلس على وجه الخصوص. والحاجة واضحة إلى إقامة صلات مؤسسية أقوى بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي؛ فقد ناقشنا ذلك في جلساتنا التي عقدت في نيروبي. ولكن التعاون العملي الذي يجري الآن بين الاتحاد الأفريقي وما يقوم به في دار فور وما تريد أن تفعله الأمم المتحدة بكاملها في السودان يظهر تماما الحالة العملية لذلك التعاون.

وكانت بعثة العام الماضي تدعو إلى التشجيع. فقد أظهرت أنه تم إحراز تقدم في تعزيز التنسيق على أرض الواقع

إلى معالجة إذا أردنا أن نحظى بأي احتمالات إحلال السلام المستدام. ووفقا لكل حالة على حدة، فإن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أمر أساسي للتطوير الفعلي للسلام المستدام وسيادة القانون.

فما هو التالي ما نحتاج إليه؟ إننا بحاجة إلى جهود يبذلها مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومنظمة العمل الدولية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعض الجهات الأخرى صوب إتباع نهج أكثر تماسكا للتصدي لهذه المشكلة إقليميا. وهو مجال يمكن للمانحين أن يقدموا فيه إسهامات هامة بشكل خاص لأننا، ما لم نحول إعادة إدماج وتأهيل المقاتلين السابقين في الوقت المناسب، فإن ما سنواجهه هو تجدد الصراع.

وإن جاز لي أن أفكر للحظة بشكل جانبي ومستقبلي، فإن أحد الاقتراحات الرئيسية الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير هو إنشاء لجنة لبناء السلام. وأود فقط أن أدعو جميعنا إلى التفكير في كيفية تمكن لجنة بناء السلام في الواقع من مساعدة غرب أفريقيا. ويبدو لي أن اللجنة تشكل أفضل نموذج لسبب حاجتنا إلى مثل تلك اللجنة، ولسبب حاجتنا إلى تسخير جميع جهود الأطراف الفاعلة الدولية، ومختلف مكونات أسرة الأمم المتحدة، وإلى أن نقول إن ذلك ما سنفعله لتعزيز السلام المستدام والتنمية في حالات بعد الصراع.

وسأجاوز ذلك وأقول، إذ ننظر إلى بلدان غرب أفريقيا - ومرة أخرى، على نحو ما ذكر في الإحاطتين الإعلاميتين السابقتين - إذا أخذت غينيا - بيساو، حيث أدهشتنا جميعا تجربتنا هناك في حزيران/يونيه، وإذا كان للمرء أن يقول لحكومة غينيا - بيساو اليوم "إن هناك لجنة لبناء السلام، وهي تعالج المشاكل التي تجاهونها، وفي الواقع - إن

أفريقيا، كما في أماكن أخرى، تشكل على السواء معلما للصراع وعدم الاستقرار والمصدر الرئيسي لذلك الصراع. وينبغي أن نتذكر، بينما نتصدى للمشاكل الخطيرة التي تجاهاها أفريقيا فيما يتعلق بالمرض وغيره من المسائل، أنه، في الواقع، في هذا العام من كل الأعوام، يساوي عدد الأشخاص الذي يموتون من جراء الأسلحة الصغيرة في أفريقيا عدد الذين يموتون من أي سبب آخر. هذا هو الواقع. وإن المجتمع الدولي سعى إلى معالجة هذه المشكلة لفترة أطول من اللازم بأسلوب بلاغي أكثر من معالجتها جوهريا؛ ويتعين أن يتغير ذلك.

وأود أن أقترح أربع أولويات. أولا، إن بعثات الأمم المتحدة بحاجة إلى أن تجهز بشكل أفضل من حيث الولاية والموارد، بغية رصد وتنفيذ عمليات حظر الأسلحة، وحيثما فرضنا حظرا، يتعين علينا أن نبتغي الوسيلة فضلا عن الغاية.

ثانيا، ينبغي أن نتفق وأن ننفذ اقتراحات الأمم المتحدة وسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تستخدم في حفظ السلام، ثم نتجاوز ذلك إلى التفاوض بشأن صك دولي ملزم بغية تمكين الدول من وسم جميع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها.

ثالثا، ينبغي أن نتفق على فرض قيود دولية على نقل تلك الأسلحة بحلول الاجتماع الاستعراضي المقبل للأمم المتحدة في موعد أقصاه عام ٢٠٠٦.

رابعا وأخيرا، ينبغي أن نعمل صوب بلوغ هدف إبرام معاهدة للتجارة في الأسلحة بغية توسيع رقعة وترسيخ سيادة القانون الدولي على الأسلحة التقليدية بشكل عام.

وأود أن انتقل الآن إلى برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي تشكل مسألة رئيسية. إن نتائج التقرير عن بطالة الشباب والصلة بين تجنيدهم من قبل الجماعات المسلحة أمر مدهش جدا. وذلك الجانب بحاجة

وأن نُسمع أصواتنا؟“ أم ينبغي الأخذ بوجهة النظر التقليدية حول السيادة الوطنية وعدم التدخل، في تجاهل للتطورات في العالم الحقيقي؟ وهل يعني ذلك أنه يجب على المجلس حينئذ أن يظل صامتا بشأن هذه القضايا، وهل علينا التزام فيما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين لكي نهض بالفعل؟ أنا واثق تماما من الإجابة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على العبارات الطيبة التي وجهها إليّ وإلى بلدي.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أولاً، أود أن أرحب بكم، سيدي الوزير، وأن أشكركم على القدوم إلى نيويورك، على الرغم من مهامكم الجمة وطول المسافة، لكي تترأسوا شخصياً جلسة اليوم البالغة الأهمية. وأشكر أيضاً الأمين العام على حضوره وعلى بيانه أمام المجلس.

استمعتُ باهتمام للإحاطتين الإعلاميتين من السيد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام لشؤون غرب أفريقيا، والسيد ضيوف، ممثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأشكرهما على عرضيهما.

ويسرنا ملاحظة أنه منذ الجلسة العلنية في العام الماضي لمجلس الأمن (انظر S/PV.4933) وصدور البيان الرئاسي (S/PRST/2004/7) بشأن المشاكل العابرة للحدود في غرب أفريقيا، حدثت تطورات إيجابية جدا في تلك المنطقة. وقد ظلت المشاكل العابرة للحدود محط اهتمام البلدان المعنية الكامل. وبالإضافة إلى ذلك، تعزز التنسيق والتعاون فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والبلدان في تلك المنطقة والبلدان المانحة. وقد بعثت إعادة تفعيل اتحاد نهر مانو على الأمل. ووضعت الجماعة الاقتصادية برنامجها للرقابة على الأسلحة الصغيرة لمكافحة

شئتم، بالرغم من أنكم لا تمرون بحالة كلاسيكية لما بعد الصراع، هل تريدون أن تكونوا موضوعا لجهود متضافر تبذله لجنة بناء السلام ومؤسسات بريتون وودز وأي شخص آخر بغية محاولة معالجة مشكلتكم؟“ لا يساورني شك حول ماذا سيكون رد الحكومة.

وأحد الأسباب الأخرى لإنشاء هذه اللجنة هو، بكل بساطة، أن البلدان التي تفتقر، في الواقع، إلى راع واضح، وهي، إن شئتم، يتامى المجتمع الدولي - بحاجة إلى الذهاب إلى مكان تلجأ إليه، وتبدو لجنة بناء السلام، للحكومة البريطانية، أحد أفضل السبل التي يمكننا أن نعالج به هذه الشواغل.

في الختام، أود أن أقول إننا نجد في هذا التقرير وهذه المناقشة وهذه البعثة، تشجيعا لنا جميعا على أن التعاون آخذ في أن يصبح في الواقع القاعدة، ولكن لا بد لنا أن نعمل بشكل أفضل وأن نبني على ذلك. وترحيبا بذلك، أسمحوا لي أن أشيد إشادة خاصة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبالالاتحاد الأفريقي على ما يفعلانه وعلى الزعامة المتميزة التي يظهرها.

وأختتم بالإشارة إلى حالة واحدة، استطرادا لما ذكره الأمين العام في وقت سابق. لقد كان للجماعة وللالاتحاد ما يكفي من الشجاعة لاتخاذ موقف بشأن توغو. وقد فعل الأمين العام ذلك في مناسبات عدة. ومع ذلك، ظل المجلس لا يحرك ساكنا. ولم نقل أي شيء بخصوص توغو. والسؤال الذي يجب على المجلس أن يطرحه على نفسه - هذا العام، وجميع الأعوام، بينما يقترب موعد مؤتمر القمة - هو، متى يمكن للحالة والتطورات في بلد بعينه أن تبرر فعلا مشاركة مجلس الأمن؟ وهل فشل الحكومة في حماية مواطنيها عمل غير دستوري فاضح؟ ومهما كانت الظروف، هل يشكل مثل هذا الفشل أساسا لكي يقول المجلس ”يتعين أن نهض

تؤدي دورها، وهييب بالمجتمع الدولي أن يوفر دعماً مالياً لمساعدتها في بناء القدرات. وينبغي أيضاً للمجتمع الدولي أن يعالج ويحل الأسباب الجذرية للمشاكل العابرة للحدود. والطريقة الأساسية لتحقيق سلام دائم في غرب أفريقيا تكمن في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستدامة بغية حل المشكلة الدائمة التدهور المتمثلة في المعدل العالي لبطالة الشباب، وكذلك معالجة وحل المشاكل الإنسانية الخطيرة في تلك المنطقة.

لقد أسفر تقرير الأمين العام (S/2005/86) وحصيلة بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا عن توصيات مفيدة كثيرة لتسوية المشاكل العابرة للحدود. وهي تستحق دراسة جادة من قبل الأطراف المعنية بقصد تنفيذها.

ومن أجل حل المشاكل العابرة للحدود في غرب أفريقيا، من الأساسي الحصول على مساعدة من المجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة. وتتفق على أنه ينبغي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ولبعثات السياسة في المنطقة تعزيز تنسيقها. ونأمل أن يؤدي الممثل الخاص للأمين العام دوراً تنسيقياً. وتتفق على أن عملية النداءات الموحدة لغرب أفريقيا ينبغي أن تركز، هذا العام، على تخفيف حدة الحالة الإنسانية والأمنية المستمرة التدهور في المنطقة دون الإقليمية.

وأؤكد مجدداً أن الصين مستعدة لبذل جهود مشتركة مع سائر المجتمع الدولي للترويج للتوصل إلى حل مرض للمشاكل العابرة للحدود في غرب أفريقيا في وقت مبكر.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): استحو لي بداية أن أشكركم، سيدي الوزير، على تنظيم هذه المناقشة العلنية المهمة جدا حول التقرير المرحلي للأمين العام عن سبل مكافحة المشاكل دون الإقليمية والعابرة للحدود في غرب أفريقيا (S/2005/86).

الانتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما أن عمليتي السلام في سيراليون وليبريا حققتا تقدماً. وقد هيأت كل تلك التطورات ظروفاً مواتية لحل المشاكل العابرة للحدود.

إن الصين تقدر الجهود الإيجابية التي بذلتها جميع الأطراف وهييب بالمجتمع الدولي توفير مساعدة إضافية. وفي الوقت نفسه، من الضروري الإقرار بأنه نتيجة لتعدد المشاكل العابرة للحدود في غرب أفريقيا وللترايط فيما بينها، فإنها تظل خطيرة جداً وقد أثرت على السلام والاستقرار في المنطقة.

ومن ضمن القضايا الحالية نجد الانتشار غير القانوني وبدون ضوابط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ واستخدام الأطفال الجنود والمرترقة؛ والافتقار إلى الموارد لتمويل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتردي الحالة الاقتصادية التي أدت إلى تفشي البطالة بين الشباب؛ وتدهور الحالة الإنسانية في بعض المناطق.

وقد ظلت بعض البلدان عاجزة عن كسر جمود عملياتها للسلام. ولم تخف حدة التفجعات الفوضوية للاجئين التي ظلت تتسبب في اضطرابات في المنطقة. ونعتقد أن حل المشاكل العابرة للحدود في غرب أفريقيا يعتمد في نهاية المطاف على الاستقرار المحلي في البلدان المعنية.

ونؤيد بلدان غرب أفريقيا في جهودها لاعتماد تدابير لتعزيز عملية السلام وتحقيق نتائج ملموسة. وفي الوقت نفسه، وفي ضوء أوضاعها الداخلية الراهنة، يجب اعتماد تدابير فعالة بحق ويجب أيضاً القضاء على أسباب المشاكل العابرة للحدود. وهنا يجب أن ننطلق من المنظور الإقليمي وأن نعتد استراتيجيات متكاملة.

ونشجع المنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو، على أن

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ضمن هيئات أخرى، وبالتنسيق مع وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة وبدعم منها، في مجالات الشؤون الإنسانية ومنع نشوب الصراعات وحرية نقل البضائع والأشخاص وظاهرة حواجز الطرق وحماية الأطفال ودعم المجتمع المدني، مشاريع جسورة جديدة بدعم المجتمع الدولي.

ويجب أن يواكب عملية بناء القدرات المؤسسية وتعزيز الوسائل المتاحة للمنظمات دون الإقليمية بذل جهود مماثلة من جانب الدول التي تتحمل مسؤولية تنفيذ سياسات التعاون. وهناك جانب مهم في المساعدات التي يمكن تقديمها يتمثل، بوضوح تام، في إصلاح القطاع الأمني، الذي يضطلع بالمهمة الصعبة والدقيقة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وتجنيد واستخدام الأطفال الجنود ورصد الحظر المفروض على الأسلحة ومراقبة الحدود وضمان الأمن، ضمن أمور أخرى.

ويتضمن أيضا دعم الأطراف الفاعلة المحلية توفير المساعدة التقنية في تنسيق الإطار التشريعي على المستوى دون الإقليمي، الذي يعتبر حيويا من أجل معالجة القضايا العابرة للحدود بفعالية وبشكل منسق. ومن البديهي أن يتضمن ذلك التنسيق مشاركة بعثات الأمم المتحدة وبرامجها. وقد تم بالفعل بذل جهود كبيرة لتحسين التعاون والتنسيق بين بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة دون الإقليمية. وفضلا عن ذلك، فإن تعزيز مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا قد أتاح له أن يضطلع بدوره الكامل في وضع السياسات وتنسيق تنفيذها على الأرض.

لقد قيل الكثير عن أهمية معالجة المشكلة المرتبطة ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعودة إلى الوطن وإعادة التوطين في سياق منظور إقليمي. ولئن كنا لا نحتاج إلى التذليل على أهمية هذا النهج، إلا أن تنفيذه

ومن نافلة القول إن تلك المشاكل تؤدي إلى تفاقم حالة انعدام الاستقرار المزمع في المنطقة. وإن بقاءها يهدد بتقويض الجهود الحالية لاستعادة السلام في البلدان التي تتمر بمحالات صراع ولبناء السلام في البلدان التي خرجت مؤخرا من الصراع. ومن ثم، يجب أن نولي أهمية كبيرة لهذه القضايا الرئيسية للسلام والاستقرار والتنمية في المنطقة دون الإقليمية.

ويوفر لنا هذا التجمع السنوي فرصة لتقييم الاستراتيجيات المتفق عليها والوسائل المكرسة لتنفيذها. ومن ذلك المنطلق، يمثل تقرير الأمين العام أداة تحليلية قيمة تمكننا من تقييم الإجراءات التي اتخذت من أجل التوصل إلى الاستنتاجات الضرورية وإدخال التعديلات الضرورية.

ويبدو لنا أنه تحقق تقدم كبير في مجال تشخيص وفهم المشاكل العابرة للحدود التي، كما هو معروف، تزعزع الاستقرار وتغذي الصراع وتتغذى عليهما. وبالمثل، أحرز تقدم كبير في إعداد وصقل استراتيجيات وبرامج للتصدي لتلك الولايات.

وكما يشير تقرير الأمين العام توجد، مع ذلك، أوجه قصور في الوسائل المتاحة للعمل. لذلك من الضروري أن تتوجه جهودنا في المستقبل نحو تعزيز قدرات المنظمات الوطنية ودون الإقليمية المشاركة في هذا الكفاح، ونحو تعبئة الموارد الضرورية الكبيرة. وفي ذلك الصدد، يرسم التقرير خطة عمل لتحقيق تلك الأهداف عن طريق تعزيز الشراكة.

ويجب أن ندرك أن منظومة الأمم المتحدة وغيرها بذلت جهودا محمودة لبناء قدرات المنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو، وقدرات الدول والمجتمع المدني، من أجل الاستعداد بشكل أفضل للاضطلاع بدور قيادي في الأعمال المضطلع بها لحل تلك المشاكل. ويشكل وضع السياسات الإقليمية، في إطار

إن بعضها يعاني أيضا من الانتكاسات، ولا نستبعد من ذلك الأزمات الجديدة.

وفي ذلك الصدد، نردد النداءات التي وجهها الأمين العام وممثلته الخاص، السيد أحمدو ولد عبد الله، إلى جميع الأطراف في توغو. بممارسة أقصى قدر من ضبط النفس. كما نشيد بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتصرفها الفوري من أجل الحفاظ على العملية الديمقراطية في ذلك البلد.

وكما ذكرنا مرارا وتكرارا هنا في هذه القاعة، تنشأ الصراعات وتكرر لأسباب محددة؛ إنما لا تحدث من تلقاء نفسها. فلتلك الصراعات أسباب مباشرة، كما أن لها أسبابا جذرية. وأحد تلك الأسباب، الذي ينبغي أن يوضع على رأس القائمة، هو الفقر. فالافتقار إلى الوسائل التي تضمن حياة كريمة سوف يترك الأشخاص بلا شيء يكون عليه. لقد كان العنف دائما هو الملاذ الأخير الذي يلجأ إليه المقهورون - هؤلاء الذين تقهرهم المجموعات العرقية أو الدينية المختلفة أو الحكومات أو الذي يقهرهم الفقر والجوع واليأس.

إن الأوضاع الإنسانية الأليمة التي ما زالت تواجهها البلدان المتورطة في الصراعات في غرب أفريقيا يجب أن تعالج من خلال منظور متكامل واستراتيجي طويل الأجل، يغطي الاحتياجات العابرة للحدود. ويشكّل النهج العابر للحدود أهمية خاصة في ذلك السياق، فالمشاكل والجرائم يغذي بعضها بعضا من بلد إلى آخر في المنطقة عبر الحدود التي يسهل اختراقها. وحتى عند النجاح في معالجة تلك المشاكل في أحد البلدان، فإن النجاح لن يستمر ولن يكون فعالا إن لم تتوفر للبلدان المجاورة الأخرى نفس الإمكانيات لمعالجة تلك المشاكل. وإننا نطلب من المانحين الدوليين والوكالات الإنسانية لا أن تفي بتعهداتها التي قطعتها على نفسها بموجب

العملي ليس بالمسألة السهلة. ويجب لذلك أن نواصل ونوسّع تفكيرنا بشأن إمكانيات وضع وتنفيذ خطط عمل إقليمية.

وتتسم المشاكل العابرة للحدود بطبيعتها المعقدة ويجب تناولها كجزء من نهج متكامل ومتعدد الأبعاد. وفي حين أن الكفاح ضد تلك الشرور هو بالتأكيد مسؤولية دول المنطقة، إلا أنه يمثل بالرغم من ذلك تحديا للمجتمع الدولي بأسره. ولا تستطيع بلدان المنطقة أن تكسب معركتها ضد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أو استخدام المرتزقة بدون مساعدة الأطراف الخارجية. كما أن مشاكل اللاجئين وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وإعادة توطين المشردين وتفشي البطالة بين الشباب كلها أمور تتطلب توفير موارد كبيرة، ويرتبط حل تلك المشاكل بتهيئة الظروف التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

إن التحديات التي تواجهها منطقة غرب أفريقيا تحديات صعبة، ولكن ليس من الصعب التغلب عليها إذا ما أبدى الشركاء في التنمية الإرادة السياسية اللازمة لتقديم المساعدة. وفي الواقع تتوفر الظروف اللازمة لإيجاد علاقات الشراكة مع المنظمات والدول في المنطقة دون الإقليمية ومع ممثلي المجتمعات المحلية من أجل التنسيق فيما بينها. ويمكن تحقيق هذه الشراكة إذا بذلنا جهودنا على أساس تحقيق الأولويات التي حددتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أو في إطار أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بجزيل الشكر على عقدكم هذه الجلسة الهامة. إن الوضع في غرب أفريقيا يقتضي إيلاء أكبر اهتمام ممكن من جانب المجلس، فليست دول المنطقة فقط هي التي تعاني من الصراعات المستمرة منذ سنوات، بل

ربما نكون قد وصلنا إلى المرحلة التي ترتبط فيها الأنشطة الإجرامية، مثل الاتجار بالأسلحة الصغيرة، بالعديد من انتهاكات حقوق الإنسان وبلاستغلال الإجرامي للموارد الطبيعية، وربما تخضع بذلك للإجراءات القانونية للمحكمة الجنائية الدولية. وهذه الأنشطة الإجرامية تفرض عبئا ثقيلا على سلامة الأرواح البشرية وتمثل إهانة للمثل العليا للسلام.

وتقودني كرامة النفس البشرية إلى النقطة الأخرى التي أود إثارتها، ألا وهي أهمية إعادة الإدماج ومبادرات التنمية في تجنب تكرار الصراعات.

ويشجع وفدي بحق الاهتمام الذي أولي في تقرير الأمين العام المعروض علينا لمسألة برامج إعادة الإدماج والحاجة الماسة إلى توفير أنشطة اقتصادية لضمان السلام المستدام. ونؤيد بالكامل التقييم الذي قدمه الأمين العام في الفقرات ٢٧ إلى ٣٠ من تقريره، بشأن أهمية إعادة الإدماج، مع الاهتمام تحديداً بالمقاتلين الأطفال والفتيات السابقين وبطالة الشباب. ويسعدنا بصفة خاصة التعاون الحالي بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنظمة العمل الدولية - اللذين يعملان مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع المدني والقطاع الخاص - لوضع استراتيجية إقليمية لمعالجة بطالة الشباب. ونلاحظ أن التجارة العادلة للسلع الأفريقية مازالت متعثرة؛ وسيتمتعين معالجة تلك المسألة بشكل عاجل في المحافل المناسبة.

ولا بد أن نجد حلولاً دائمة لنقص التنمية الاقتصادية - ولا أعني الحلول المنبثقة من جذب الاستثمارات الأجنبية وإيجاد الوظائف فحسب، بل أيضا الحلول الناتجة عن تعزيز الأنشطة المستدامة والمدررة للدخل والتدريب على المهن الحرة. والأبناء التي تفيد بأن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

عملية النداءات الموحدة فحسب، بل أن تقوم أيضا بتنسيق جهودها بشكل أفضل حتى لا تبعد الجهود والموارد وتضيع الأرواح البشرية الثمينة، وحتى نحافظ على الكرامة الإنسانية.

ما زلنا نتعامل مع الأوضاع المحددة لمختلف البلدان في المنطقة في إطار أربعة بنود مختلفة من جدول أعمال مجلس الأمن. وحيث أننا نتناول الآن بشكل محدد القضايا العابرة للحدود في غرب أفريقيا، فإنني أعتنم هذه الفرصة لكي أركز تعليقاتي على مسألتين: انتشار الأسلحة الصغيرة وإعادة الإدماج.

لا تزال توجد ثغرات في النظام الدولي فيما يتعلق بنقل الأسلحة بشكل قانوني تسمح بتحويل تلك الأسلحة إلى الأسواق غير المشروعة، بالرغم من أننا ما زلنا نعمل منذ سنوات مع الوفود التي تشاطرنا أفكارنا من أجل التقليل إلى أدنى حد ممكن من تلك الثغرات. وناقش ذلك الأمر بكل دقة في الفريق العامل المفتوح العضوية الذي أنشأته الجمعية العامة، كما تناولنا هذا الموضوع أيضا في المجلس في الأسبوع الماضي. وفي السياق الإقليمي، نود أن نعرب عن ترحيبنا بالمبادرات الأخيرة التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تجاه فرض رقابة أكبر على انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونرحب بوجه خاص بقيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بإنشاء برنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة، الذي يهدف إلى تحويل الوقف الاختياري الذي فرضته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى صك ملزم قانونا. كما نحث شركاءنا الدوليين والمانيين الدوليين على تقديم المساعدة والدعم التقنيين للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تحقيق ذلك الهدف الذي نصبو إليه بشدة. كما ينبغي ألا يُستبعد التعاون بين بلدان الجنوب من هذه المعادلة؛ فهناك مجموعة عريضة من السبل الممكنة التي يمكن أن تحقق المنفعة للبلدان النامية.

السيد ماهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): ترحب جمهورية تنزانيا المتحدة بالتقرير المرحلي للأمين العام عن سبل مكافحة المشاكل دون الإقليمية والعبارة للحدود في غرب أفريقيا (S/2005/86). ويبين ذلك الجهد المتواصل أن التحديات التي تواجهها غرب أفريقيا لا تقتصر على تلك المنطقة. ولذلك يجب علينا جميعاً أن نولي اهتماماً أكبر لإيجاد الحلول العملية والمستدامة لهذه الأخطار التي تُبتلى بها القارة الأفريقية.

إن منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية كيان جغرافي وصل إلى مستوى عالٍ من التكامل في أفريقيا، ولديه هدف مشترك وهموم مشتركة. فمجموعة دول هذه المنطقة دون الإقليمية توفر للاتحاد الأفريقي وبقية المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، إطاراً للتعاون دون الإقليمي ومرجعية للعمل معها. وفي ذلك السياق، لدينا منبر لمناقشة نهج إقليمي تجاه المسائل والمشاكل العابرة للحدود في غرب أفريقيا، والذي ينبغي تشجيعه ومضاهاته في أنحاء أخرى من أفريقيا.

ولقد تسبب الصراع الداخلي في ليبيريا، الذي بدأ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، بسلسلة من الأحداث في أنحاء أخرى من المنطقة دون الإقليمية. فصحيح أن الصراعات الداخلية - سواء كانت تشمل عدداً من الجماعات العرقية أو الدينية أو السياسية داخل بلد واحد أو كانت صدامات وطنية عبر الحدود - هي التي أسهمت في تزايد عدد المدنيين الواعين في برائن القتال ودفعت العديد من المشردين داخلياً نحو مناطق غير آمنة أو أجبرتهم على الفرار من بلدانهم إلى بلدان مجاورة بحثاً عن الأمان. وهذا النزوح من مناطق الصراع يهدد أيضاً بإثارة الاضطرابات في مناطق أخرى أو مفاجمة صراعات قائمة أو محتملة.

ونحن نعلم في جمهورية تنزانيا المتحدة تمام العلم أن المنفيين واللاجئين يسعون في بعض الأحيان إلى المشاركة النشطة في الصراعات في المناطق التي نزحوا إليها والتأثير في

تسجيل المنظمات النسائية المنخرطة في المشاريع التجارية الصغيرة تطور إيجابي جداً. ونتوقع لتلك الممارسة أن تؤتي ثمارها من حيث تقديم الدعم والتدريب المطلوبين.

ويود وفد البرازيل أيضاً أن يغتنم هذه الفرصة للترحيب بتوصية الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير التي تدعو إلى إنشاء لجنة في الأمم المتحدة لبناء السلام. وينبغي مناقشة هذا الأمر في الجمعية العامة على النحو الملائم، ولكن الفكرة نفسها - أي وجوب إيلاء اهتمام أكبر لبناء السلام - هي موضع ترحيب كبير. وأياً كانت القرارات التي تُتخذ في الجمعية العامة، ثبت بالفعل أنه يمكننا الاستفادة من زيادة التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقاً للمادة ٦٥ من الميثاق. وحتى إذا نظر المرء إلى الأمر من منظور نفعي بحت، ليس من المفيد للمنظمة أن تستثمر كل هذا القدر في حفظ السلام وفي نزع سلاح وتسريح مقاتلين ما لم نفعّل ما يكفي للقضاء على إغراء السلطة والحافز الذي تشكله حيازة الأسلحة، ولتجنب السلوك الوحشي تجاه الآخرين من البشر. فنحن بحاجة إلى نهج أشمل تجاه الصراع المسلح. وليس هذا شأناً عسكرياً بحتاً، وهو بالتأكيد لا ينحصر داخل الحدود.

وأود أن أشيد في عبارة واحدة أخيرة بالجهود المتزايدة التي تبذلها بعثات الأمم المتحدة في المنطقة لكي تعمل معاً وتقيم شراكة بناءة، وهو ما أشار إليه الممثل الخاص. وأشكره هو ومكتبه على قيادتهما في بيئة تتسم بالتحديات الكبيرة. فذلك هو الطريق السليم الواجب إتباعه. وفي ذلك الطريق، يتعين علينا مضاعفة جهودنا لتحقيق فهم للصراعات يشمل كل جوانبها واتخاذ إجراءات بهذا الشأن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل البرازيل على كلماته الطيبة التي وجهها إلي وإلى بلدي، بنن.

إلا من خلال نهج إقليمي فعال لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي الوقت ذاته، في بلدان مثل ليبيريا وسيراليون، تضم لاجئين مستعدين للعودة، ينبغي مساعدتهم على الاندماج والمشاركة في بناء السلام بعد الصراع.

وتنوه تزانيا بالخطوات المشجعة التي اتخذتها الدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو لإنشاء آليات فعالة للتشاور والمراقبة، خاصة بشأن سبل التصدي للمرتزقة. ونرحب ببذل جهود إضافية لتحديد السبل العملية لتعزيز بناء الثقة والسلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية استجابة لدعوة مجلس الأمن إلى دول نهر مانو لاستئناف الحوار. وفي ذلك الصدد، نشيد بدور مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وندعو إلى بذل المزيد من الجهود المتواصلة، بما في ذلك استمرار الإسهام في تحسين قدرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على إدارة الأزمات ومعالجة مشكلة بطالة الشباب بوصفها عاملاً لعدم الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، وذلك بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

ومن جوانب عديدة، يتعلق الكثير أيضاً من المشاكل العابرة للحدود التي تواجهها منطقة غرب أفريقيا - وتواجهها في الواقع أفريقيا بأسرها - بمسائل تتصل بنهج التنمية. وهناك إسهامات عملية يمكن تحقيقها من التركيز على التنمية في معالجة تلك الظواهر. ويجب أن تسعى السياسات الإنمائية إلى هئية الظروف التي تشجع النمو في المنطقة على صعيد الهياكل الدستورية، ومؤسسات الدولة الفعالة، ونشوء حكم القانون. والمؤسسات الإقليمية المتقدمة التي طورها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حتى الآن توفر برامج وأطرًا سياسية ملائمة للشركاء الإنمائيين للإسهام في التنمية الوطنية والتكامل الإقليمي.

الأحداث السياسية في أوطانهم. وهم في بعض الأحيان ينقلون العنف الذي شهدوه أو ارتكبوه إلى الشعب والبلد اللذين وفرا لهم الملاذ والملاجأ. وهناك حاجة إلى احتواء تلك القوى السلبية والمدمرة وعكس مسارها. ولقد شهدت غرب أفريقيا دائرة العنف تلك وعدم الاستقرار المصاحب لها.

ومن هذا المنطلق، فإن الصورة المختلطة التي قدمها الأمين العام عن الحالة في غرب أفريقيا لا يمكن أن تكون مطمئنة جداً. وما زال التقدم نحو السلام المستدام في المنطقة أمراً حاسماً. والمنجزات المحققة في ليبيريا، حيث كانت البداية لكل هذه الأمور، وكذلك في سيراليون، تمنحنا أملاً كبيراً. ولكن الحالة في كوت ديفوار وغينيا-بيساو والأحداث الأخيرة في توغو تبعث على القلق المستمر. ومن الضروري الإشادة بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، والمنظمات دون الإقليمية، وكيانات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، ودعمها.

ولقد أظهرت منطقة غرب أفريقيا قيادة متميزة في أفريقيا في مجالي حل الصراعات وصون السلم والأمن الإقليميين. وتقديراً لها على ذلك، يجب أن يدعمها المجتمع الدولي إذا أريد لها أن تتصدى للتحديات التي مازالت تواجهها. ويسلط التقرير الضوء على الحاجة الملحة إلى مواءمة برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالتحديد مع البرامج المخصصة للمرأة والطفل. ففي منطقة يسهل فيها تاريخياً التسلل عبر حدودها وبتزايد فيها الآن انفتاح الحدود نتيجة لعملية التكامل، لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يتصدى لذلك التحدي. ويجب على الأمم المتحدة، بل وفي الواقع المجتمع الدولي بأسره، تيسير ودعم هذه العملية.

وفي منطقة يتنقل فيها المقاتلون باستمرار عبر الحدود ويوجد فيها تدفق متواصل للاجئين والعائدين، لا يسعنا أن نأمل في احتواء الآثار السلبية على كل المنطقة والمرجح أن تسفر عن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وهذا يشمل الاجتماعات الدورية بين رؤساء بعثات الأمم المتحدة الخمس لحفظ السلام والشؤون السياسية لتشجيع التخطيط المشترك وتعزيز فرص التعاون الإقليمي. وعلى المستوى التشغيلي، نلاحظ اجتماعات قواد قوات العمليات الثلاث لحفظ السلام. ومن شأن التعاون المشترك بين البعثات على هذا المستوى أن يُعظّم القدرة التشغيلية للأمم المتحدة في الميدان ويهيئ للتنسيق والتعاون من أجل أداء المهام بفعالية أكبر وتوفير التكاليف. ونرحب بإنشاء أمانة مشتركة بين البعثات لتنسيق الاجتماعات، ونتطلع إلى التقرير القادم عن التعاون فيما بين البعثات، الذي سيوفر التفاصيل عن تقاسم المعلومات واستعمال البعثات المشترك للأصول والسوقيات. ونشيد أيضاً بمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على العمل الذي يقوم به لزيادة الوعي العام بالمشاكل دون الإقليمية والعبارة للحدود من خلال القيام ببعثات ميدانية إلى المناطق الحساسة التي لا تقع في نطاق ولاية بعثات حفظ السلام ووضع آليات وتعزيز الصلات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو والشركاء الدوليين الآخرين. ونكرر دعماً لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وللتوصيات المقترحة لتعزيزه.

إن إسهامات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو الذي أعيد تنشيطه مؤخراً تستحق الاهتمام والتقدير أيضاً. وقد أحطنا علماً بأهمها وضع برنامج عمل مفصل للتعاون يشمل مشاريع ذات أولوية بشأن إصلاح قطاع الأمن والمساعدة الانتخابية فضلاً عن استراتيجية إقليمية لمواجهة البطالة في صفوف الشباب. ونأمل أن يؤدي هذا التعاون المؤسسي إلى نتائج جيدة في الميدان. واجتماع القمة القادم لبلدان اتحاد نهر مانو، الذي سيعقد في وقت لاحق من العام الحالي، سيواصل الزخم الذي تولد بالفعل.

والأهداف الإنمائية للألفية تشدد على اعتبار الحكم السديد أحد العوامل الرئيسية في تحقيق الاستقرار، وبالتالي في مكافحة الفقر وانعدام الأمن. ولا يَحتمل أن تنشب الصراعات عندما ينظر الناس بعين الرضا إلى هياكل حكمهم. ونلاحظ باهتمام كبير الإجراءات المتخذة على المستويين الوطني والإقليمي في غرب أفريقيا لإضفاء الطابع المؤسسي على الديمقراطية وسيادة القانون والحكم السديد على كل المستويات.

إن تطلعات شعوب غرب أفريقيا في العيش في سلام وأمن ورفاه تستحق دعماً الكامل. ويجب ألا يترك مجلس الأمن مجالاً للشك في أنه يدعم تلك التطلعات. وتزانيا تؤيد مشروع البيان الرئاسي الذي قدمته بنن إلى المجلس تأييداً كاملاً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل جمهورية تزانبا المتحدة على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى وإلى بلدي، بنن.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): نتشرف مرة أخرى بحضوركم معنا، سيدي الوزير. وهنئكم، ونشكركم ووفدكم على عقد هذه الجلسة الهامة لمناقشة السبل والوسائل لمواجهة المشاكل العابرة للحدود في غرب أفريقيا.

ونرحب أيضاً بالإحاطتين الإعلاميتين الشاملتين من الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وممثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونشاط الأمين العام تقيمه بأن الوضع في غرب أفريقيا خليط من التطورات الإيجابية والتحديات المستمرة. ومن أبرز التطورات ذلك التعاون المتزايد بين أشكال تواجد الأمم المتحدة في غرب أفريقيا: مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا-بيساو،

المعلومات بشكل منتظم. ويأمل وفدي أن تحيطنا الأمانة العامة علماً بشأن تطورات هذه المسألة دورياً.

وينبغي التركيز أيضاً على بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع بوصفها استراتيجية وقائية وكذلك مواجهة تحديات ما بعد الصراع بشكل سليم تستحقان اهتماماً ماثلاً، إن لم يكن أكبر. وإيجاد فرص للعمل وتهيئة الفرص الاقتصادية عنصران أساسيان للسلام الدائم حيث أنهما يعالجان المشاكل المتصلة مثل أزمات اللاجئين والبطالة بين الشباب وغيرها من الآفات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

وشأننا بشأن البرازيل والمملكة المتحدة، نرى أن اقتراح الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي يقضي بإنشاء لجنة لبناء السلام تنصدي لتلك المسائل تحديداً، هو اقتراح جدير بالدعم.

وختاماً، يشدد وفدي على ضرورة معالجة المشاكل دون الإقليمية والعبارة للحدود بصورة شاملة ويؤكد على الأهمية الكبرى لذلك النهج. ويمكن أن تكون أفضل الممارسات والدروس المستفادة من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مثلاً يُحتذى وأن تستخدم في غيرها من المناطق والمناطق دون الإقليمية.

ونحن نشيد بوفدكم، سيدي الرئيس، على إعداد البيان الرئاسي بشأن هذا الموضوع، والذي نؤيده ونأمل أن يُعتمد في نهاية هذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الفلبين على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي وإلى بلدي، بنن.

السيد كنوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، يسعدنا تروؤسكم لأعمال مجلس الأمن اليوم، ونثني على إسهام وفدكم في نظرنا في هذا البند.

ويدرك وفدي أيضاً الدور الهام الذي يقوم به المجتمع المدني في مواجهة المشاكل دون الإقليمية والعبارة للحدود. وإلى جانب نشر المعلومات وزيادة الوعي، فإنه يقوم بدور أساسي في بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع من خلال شبكاته القائمة من أجل التنفيذ الفعلي للبرامج في الميدان. ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا يُشرك أعضاء المجتمع المدني في أعماله بنشاط من خلال دعوتهم لحضور الاجتماعات مع شركاء الأمم المتحدة، فضلاً عن التشاور معهم وإحاطتهم علماً لدى القيام ببعثات ميدانية. ونحن ندعم ذلك النمط من التعاون ونأمل أن يتم توسيعه في المستقبل.

ثمة ثلاث مسائل وتحديات رئيسية ينبغي إبرازها: انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ ومواءمة برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والتركيز على بناء السلام بعد الصراع. ويرحب وفدي بجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تطبيق الوقف الاختياري الذي قرره بالنسبة لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة، من خلال إنشاء وحدة للأسلحة الصغيرة واعتماد برنامجها لمراقبة الأسلحة الصغيرة. ونأمل أن تواصل تلك الجماعة تعزيز الوقف الاختياري بتحويله إلى صك ملزم قانوناً.

إن ضرورة مواءمة برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد عالجتها بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ عندما عقد أعضاء البعثة مناقشات مكثفة مع مُحدثيهم في الميدان. ونلاحظ أن حلقات العمل التي أعقبت ذلك خرجت بمجموعة من التوصيات والمبادئ التوجيهية العملية بشأن برنامج إقليمي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في غرب أفريقيا وأن اللجان الوطنية المشاركة في البرنامج قد أنشأت شبكة لتبادل

وتتفق مع الأمين العام على أنه ينبغي أن تقع المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ هذه البرامج على عاتق الدول الأفريقية أنفسها. ولكن، لا يمكننا أن نغفل عن إدراك المساعدة السوقية والمالية غير الوافية التي تتلقاها بلدان غرب أفريقيا لذلك الغرض من مجتمع المانحين الدوليين ومن المؤسسات المالية.

ويسرنا أن نلاحظ بدء تنفيذ توصيات الأمين العام التي تتضمن الأفكار التي قدمها الوفد الروسي خلال بعثات الأمم المتحدة إلى غرب أفريقيا وخلال المناقشات المواضيعية ذات الصلة. وأما فكرة إنشاء لجان وطنية لحل مشكلة الجنود الأطفال فأخذت تحرز تقدماً وبدأ تحديث التشريعات الوطنية لمكافحة الإفلات من العقاب. ومن المهم أن يكون هذا العمل مركزاً وأن يجرز نتائج عملية ملموسة.

وتتفق مع الأمين العام على الحاجة إلى تعزيز حدود الدول الأفريقية وإلى إنشاء آلية أمنية مشتركة في المناطق الحدودية. ومن المهم - دون الإضرار بالعلاقات بين الدول وبالتجارة والتعاون الاقتصادي وبعمليات التكامل أو بالاتصالات الحدودية بين الأشخاص - أن تتخذ خطوات محددة على طول الحدود بغية منع وقوع الحوادث الخطيرة، مثل تنقل الجماعات المسلحة غير القانونية، وامتداد الصراعات، والتصدير غير القانوني للموارد الطبيعية.

ولقد سررنا إزاء التطوير الإضافي للتفاعل الوثيق بين بعثات الأمم المتحدة في الدول المجاورة في المنطقة دون الإقليمية والدور التنسيقي الذي يضطلع به هنا مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وكان المثال الواضح على ذلك التعاون الاجتماع الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في منروfia، والاجتماع الذي نظمته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لرؤساء البعثات الخمس لحفظ السلام والبعثات السياسية في غرب أفريقيا، الذي نظر في

إن نظرنا في الموضوع قيد المناقشة في مجلس الأمن اليوم يبين بوضوح أن في غرب أفريقيا ثمة احتمالات كبيرة لوقوع مشاكل دون إقليمية وعابرة للحدود قد تمثل تهديداً للسلام والأمن في القارة، ولوحدة أراضي دولها ولرفاه وحيات شعوبها. والصراعات المستمرة في المنطقة وأنشطة المجموعات المسلحة غير المشروعة، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومحاولات الاستيلاء على السلطة بأساليب غير دستورية، والجريمة العابرة للحدود، واستخدام المرتزقة والأطفال الجنود، ومسألة اللاجئين والمشردين داخلياً: تلك كلها عوامل سلبية ذات أثر مأساوي بالغ على الحالة في غرب أفريقيا أو في القارة برمتها على حد سواء.

وما فتئ وفدنا يؤكد على أن الحل طويل الأجل للأزمة الأفريقية المعقدة لا يمكن التوصل إليه إلا من خلال اتباع نهج شامل وكلي يجمع بين العمل المنسق من قبل الدول الأعضاء والمنظمات المختلفة في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات دون الإقليمية ومجتمع المانحين الدوليين والشركاء الإنمائيين الثنائيين والمتعددي الأطراف.

ولقد تدارسنا باهتمام تقرير الأمين العام المعروض علينا اليوم (S/2005/86). والتوصيات الواردة في التقرير شاملة وتتفق، في مجملها، مع هدف تسوية المشاكل الرئيسية العابرة للحدود في غرب أفريقيا من خلال استراتيجيات شاملة لحل المشاكل في مناطق الحدود، وإصلاح القطاع الأمني، وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتحويل الوقف الاختياري الذي قرره الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى اتفاقية ملزمة قانوناً، وإنشاء سجل دون إقليمي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإعادة إدماج المحاربين السابقين والأطفال الجنود.

جديدة بشأن كيفية تمكن مجلس الأمن من مساعدة دول غرب أفريقيا على تعزيز عملياتها السياسية. ونؤمن بأن العمل على تطوير تلك الأفكار الابتكارية يمكن أن ينجز في الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها التابع للمجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي وإلى بلدي، بن.

السيدة لوج (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. ومن المناسب جدا أن بنن هي التي توجهنا لمواجهة التحديات المتعلقة بالمسائل العابرة للحدود في غرب أفريقيا. كما أنني أشكر الأمين العام وممثله الخاص وممثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تبادل أفكارهم معنا بشأن هذه المسألة الهامة.

وأود أن أعلن تأييدي للبيان الذي سيدي به ممثل لكسمبرغ الدائم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن العنف والصراع وعدم الاستقرار الذي يلازم جزءا كبيرا من غرب أفريقيا أحدث خسارة مروعة من حيث أرواح شعوب المنطقة دون الإقليمية ورفاهها وتنميتها. وبالتالي، فإن الأمر المناسب هو وجوب أن يجري المجلس على أساس منتظم، تقييما لمشاكل غرب أفريقيا. وفي ذلك الصدد، نشكر الأمين العام على تقريره (S/2005/86).

ويسرنا أن نلاحظ أن بعض التقدم أحرز صوب تحقيق السلام والاستقرار والديمقراطية منذ المناقشة الأخيرة للمجلس. فلقد حدد موعد إجراء الانتخابات هذا العام في ثلاثة من البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس - وهي أحداث يمكن أن تثبت في النهاية فرض قوة الاقتراع على

المسائل العملية وأجرى تقييما للتهديدات دون الإقليمية لاستقرار المنطقة. بيد أننا نود أن نؤكد مرة أخرى على أنه ينبغي ألا ينتهك العمل المنسق الذي تضطلع به قوات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية سيادة فرادى الدول أو ولايات فرادى عمليات حفظ السلام.

ولا شك أن أحد العناصر الرئيسية لعملية حفظ السلام في غرب أفريقيا هو هدف تحسين العلاقات السياسية ومتابعة تدابير بناء الثقة بين دول اتحاد نهر مانو. ولقد حدد اجتماع القمة الذي عقد في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤ في كوناكري بين قادة سيراليون وليبيريا وغينيا، بمشاركة رئيس كوت ديفوار، مسارا لإنشاء آليات فعالة للتشاور ولرصد تسوية المشاكل العابرة للحدود، بما فيها المشاكل في مجال مكافحة المرتزقة. ويجدون الأمل أن تستمر تلك الجهود.

وتعتبر روسيا تعزيز الاستقرار في أفريقيا جزءا أصيلا من المسعى الرامي إلى إنشاء نظام عالمي، تحت إشراف الأمم المتحدة، للتصدي للتهديدات والتحديات الجديدة. والزمن لا يظل ساكنا. ويجري تنفيذ الخطط التي حددناها من قبل بغية تحقيق الاستقرار في منطقة غرب أفريقيا وحل المشاكل العابرة للحدود، وإن لم يكن بالسرعة التي نود أن نشهدها.

وما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وإن الجنود الأطفال يستأنفون الحياة العادية، ولكن الذين أغروهم بالقتال لم تتم معاقبتهم. ويتلقى ضحايا أعمال العنف القائمة على نوع الجنس المساعدة، ولكن المعتصبين لم تجر محاكمتهم. وتستمر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ولللقانون الإنساني الدولي. ولم يتم بعد وقف تدفق الأسلحة غير القانونية التي تؤدي إلى تأجيج الصراعات الأفريقية. أما التشريعات غير السليمة والمؤسسات الديمقراطية السيئة التطوير في أماكنها إجراء تغييرات غير دستورية للأنظمة. ونحن بحاجة إلى إيلاء المزيد من العناية لأفكار

المجلس كيفية تقديم المساندة بأفضل شكل للجهود الجارية لبناء آلية أمنية أفريقية، وينبغي أن يعمل عن كثب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي للنهوض بسبل ووسائل التعاون. وحينما نقول هذا، ينبغي ألا يساء تفسير ما نقول بوصفه سبيلا لتخليص أنفسنا من مشاكل القارة، ولكن عوضا عن ذلك بوصفه دليلا على اقتناعنا القوي بأن أفريقيا بحاجة إلى حلول محلية لمشاكلها.

وينبغي أن يتمثل الهدف في إنشاء شراكات كفؤة وتقسيم منصف للعمل بين الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية وفقا لمزاياها النسبية. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي أن تهدف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي إلى تحقيق المزيد من التنسيق بين سياساتهما ومؤسساتهما وأنشطتهما، وينبغي أن يوضحا بشكل جلي مجالات التركيز في أعمالهما.

اسمحوا لي أن أذكر أن الدائمك تسهم بنشاط في تعزيز قدرة المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية على منع الصراع ليس من خلال الاتحاد الأوروبي فحسب، ولكن أيضا من خلال مساعدة ثنائية كبيرة. وبذلك، تخصص الدائمك، من خلال برنامجها من أجل السلام في أفريقيا ٣٣ مليون يورو لهذه الأنشطة.

ثانيا، أود أن أشدد على مواصلة الدور الذي تضطلع به بعثات الأمم المتحدة في المنطقة وضرورة الاستفادة القصوى منها. وقد أطلق العديد من المبادرات لزيادة الاتصال عبر البعثات. ونتطلع إلى التقرير الخاص عن التعاون فيما بين البعثات.

ونؤمن إيمانا شديدا بأن هناك المزيد مما يمكن إنجازه لتوحيد القوى وتجميع الموجودات عبر بعثات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا من أجل معالجة القضايا العابرة للحدود على نحو أفضل. ويمكن تعزيز الجهود المبذولة لوقف مخالفات أحكام الجزاءات والمرتزقة من العمل عبر الحدود ونقل أعمالهم

الرصاص بوصفه انتقالا شرعيا للسلطة في ذلك الجزء من العالم.

ولكن هناك دواع عديدة للقلق المستمر، ليس أقلها الحالة المتدهورة في كوت ديفوار، التي تحدث آثارا قوية في المنطقة بأكملها، مثل تعطيل النشاط الاقتصادي، وعكس اتجاه تدفقات المهاجرين وزيادتهما، وتزايد استخدام المرتزقة، وقبول الإفلات من العقاب.

ومن الواضح أنه ما زال يتعين التصدي للأسباب الجذرية للصراعات، ومن الواضح بقدر مماثل أن معالجة الحالة في فرادى البلدان بشكل منعزل لن تحقق السلام الدائم في غرب أفريقيا. وبالترافق مع الأطراف الفاعلة الأخرى في الميادين الأمنية والإنسانية والإنمائية، لا بد أن يحدد المجلس تصديه للصراعات في إطار دون إقليمي شامل للعمل المشترك والمتكامل. وبتلك الطريقة وحدها نستطيع أن نكفل أن جميع الأطراف الفاعلة المشاركة في منع نشوب الصراع في غرب أفريقيا تدفع في الاتجاه نفسه، ونضمن إيجاد استراتيجيات مجدية للخروج. ومن المأمول أن تسهم في تحقيق تلك الغاية خطة العمل المقبلة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي.

وإزاء تلك الخلفية، أود أن أقدم باختصار بعض الأفكار بشأن مجالات العمل التي نعتبرها هامة على نحو خاص.

أولا، إن المشاركة الأفريقية المعززة في منع نشوب الصراع وإدارته يتعين أن تحظى بالترحيب والتشجيع. وتلك الاستجابة العاجلة والصارمة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتطورات التي حدثت مؤخرا في توغو تشكل مثالا واضحا، وهي جديرة بدعمنا الكامل. ونؤمن الدائمك إيمانا شديدا بأن الملكية الأفريقية والمشاركة في إدارة الصراع ينبغي تعزيزهما وتشجيعهما بشكل إضافي. وينبغي أن يستكشف

وإعادة الإدماج في عمليات السلام من خلال إسهامات مقررّة.

ينبغي إعداد عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بحيث تراعي بالتحديد مشكلة الأطفال والشباب الغاضبين والشاعرين بحياة الأمل في غرب أفريقيا. وتؤمن الدائمك عميق الإيمان بأنه يجب التصدي لذلك التحدي في سياق الربط بين الأمن والتنمية. وهناك حاجة إلى التعامل مع هاتين الفئتين من صغار السن المشتركين مباشرة في القتال والقصر الذين يحتفظ بهم لأغراض جنسية ويعانون من سخرة الجماعات المسلحة، والذين في حالات عديدة انتهى بهم المطاف ضحايا لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وللمخدرات غير المشروعة. ولكفاحه سهولة انزلاق صغار السن هؤلاء مباشرة أو بصورة غير مباشرة في هوة العنف والنهب والقتل، يجب على الأطراف الوطنية والأطراف الخارجية أن تساعد جيل الشباب بعناية على بناء حياة مدنية يمكن فيها إطلاق إمكاناته وتحقيق تطلعاته. وينبغي الاعتراف بجيل الشباب بوصفهم مواطنين قادرين وإدماجهم في مجرى السياسة العادية السائدة.

ختاماً، إن علاقة الترابط الواضحة فيما بين المواضيع الثلاثة التي ناقشها المجلس في غضون أيام العمل الستة الماضية - الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والأطفال والصراعات المسلحة، والمشاكل العابرة للحدود في غرب أفريقيا - جديرة بالملاحظة. وقد أوضحت كل من هذه المناقشات العلاقة الوثيقة المترابطة بين الأمن والتنمية. وأوضحت أيضاً أن الطلب يتصاعد، ولا يتناقص، على الأطراف الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع في أفريقيا عامة وفي غرب أفريقيا على وجه الخصوص. ولا يمكن التوصل إلى استجابة ملائمة إلا إذا وحدنا قوانا في نهج استراتيجي مشترك. والدائمك مستعدة لكي تؤدي ما عليها.

القاتلة من بلد إلى آخر عن طريق جملة أمور، منها إعطاء ولاية لعمليات السلام للقيام برصد وإنفاذ الجزاءات، بما في ذلك القيام بعمليات رقابة مشتركة عبر الحدود. ومن شأن زيادة تقاسم الموارد أن توفر قدرة لإنجاز مهام أخرى ملحة. ومع وجود ما يقرب من ٢٥ ٠٠٠ من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في المنطقة، ينبغي أن يكون هناك مجال لوفورات الحجم الكبير. ونحن ندرك المشاكل العملية التي ينطوي عليها ذلك، ولكن، بدلا من أن تشلنا هذه المشاكل، ينبغي أن تحفز لدينا تفكيراً جديداً وبناءً.

ثالثاً، فيما يتعلق بالمجالات المحددة للعمل، أود أن أكرر النداءات من أجل التنمية ونشر أفضل الممارسات لإصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتظهر التجربة في غرب أفريقيا أن الخيارات التي يتخذها مجلس الأمن والأطراف المسلحة في أوقات الصراعات السياسية المتصاعدة أساسية في تحديد ما إذا كانت الدول ستتحدر في هاوية الفوضى أم لا. وإزالة الطابع السياسي عن دور قوات الأمن وإخضاعها للإشراف الديمقراطي مطلبان أساسيان لمنع نشوب صراعات جديدة ولبناء السلام.

يجب أن يذهب النهج المتبع إزاء إصلاح قطاع الأمن إلى ما وراء القوات العسكرية العادية وقوات الشرطة؛ ليشمل أيضاً المليشيات التي تساندها الحكومات، والمقاتلين غير النظاميين وجماعات الدفاع المدني، ويجب التعامل معه في النطاق الأوسع للقضاء والتشريع. ويجب زيادة تنسيق عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المنطقة. وفي ذلك الصدد، يسرنا أن نلاحظ خطط الأمين العام. ومثلما ذكرنا في الأسبوع الماضي أثناء المناقشة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (انظر S/PV.5127)، ينبغي التعامل بذهن مفتوح مع إمكانية تمويل الجزء الأكبر من الأنشطة المتعلقة بتزع السلاح والتسريح

للجماعة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى صك ملزم قانونا يمكن أن يكون مثالا على ذلك النوع من النجاح، بالإضافة إلى إنشاء وحدة الأسلحة الصغيرة التي تشكلت بالفعل في أمانة الجماعة لكبح التدفق غير المشروع وكذلك زيادة التعاون فيما بين بلدان المنطقة لكبح التدفق من دون ضوابط للأسلحة الصغيرة في مناطق الحدود. ونأمل أن يلقي هذا الوقف الاختياري تعزيزا إضافيا لكي يصبح نموذجا لمناطق أخرى بشأن هذه المسألة. وقد ظلت حكومة بلدي تؤدي دورا قياديا في هذا المجال، وأوضحنا إسهامات اليابان المحددة في هذا المجال في بياننا السابق في المناقشة المفتوحة التي أجريت الأسبوع الماضي بشأن الأسلحة الصغيرة. وكما أوضح بياننا، إن حكومتنا مصممة على مواصلة إسهامها في تطوير الأطر الدولية بشأن هذه القضية وفي الترويج لتنفيذ مشاريع على أرض الواقع، مثل جمع وتدمير الأسلحة الصغيرة غير القانونية.

وفيما يتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فمن الأهمية بمكان التعامل مع قضية إعادة الإدماج، ولا سيما مشكلة بطالة الشباب بغية تجنب إعادة نشوب الصراع. ونرحب باستكمال عملية نزع السلاح والتسريح في سيراليون وليبيريا. وتطلع إلى إحراز تقدم إضافي في جمع الأسلحة الصغيرة المتبقية في المجتمعات المحلية وفي إحراز تقدم في مرحلة إعادة الإدماج في هذين البلدين. وقدمت اليابان مساعدة بلغت حوالي ١٠ ملايين دولار لبرامج إعادة الإدماج في كلا البلدين، سيراليون وليبيريا، وستواصل تقديم هذه المساعدة مستقبلا. وعلاوة على ذلك، تواجه عملية نزع السلاح في كوت ديفوار صعوبات. وبما أن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج جانب هام من عملية السلام، فإننا نود أن نطلب من جميع أطراف الصراع معالجة تلك المسألة بحسن نية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الدانمرك على العبارات الطيبة الموجهة إليّ وإلى بلدي، بنن.

السيد أو شيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشكركم، سيدي الوزير، على أخذ المبادرة بتنظيم هذه المناقشة عن المشاكل دون الإقليمية والعبارة للحدود في غرب أفريقيا. ويسرني أن أقول إن الدور المهم الذي تؤديه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مسعى لمساعدة البلدان على الخروج من الصراع، ولترسيخ السلام المحقق وتعزيز الأمن والتنمية في غرب أفريقيا. وفي ذلك الصدد، يؤكد وفد بلدي لكم كامل تأييده.

وأشكر أيضا الأمين العام وممثله الخاص، السيد ولد عبد الله، على التقرير المهم (S/2005/86) عن هذا الموضوع. ونقدر على نحو خاص النهج المتكامل المذكور في التقرير، إزاء المسائل المتعلقة بمناطق المساعدة الإنسانية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن ومراقبة الحدود. ويعالج التقرير العديد من المسائل، ولكن أود أن أشير تحديدا إلى ثلاث نقاط نراها ذات أهمية خاصة: مسائل الأمن، وخاصة الأسلحة الصغيرة وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والتعاون والتنسيق فيما بين بعثات الأمم المتحدة؛ والحكم السديد.

أولا، أود مناقشة قضايا الأسلحة الصغيرة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. سيعقد هذا العام الاجتماع الذي يعقد مرة كل عامين بين الدول للنظر في تنفيذ برنامج العمل المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومن المقرر عقد أول مؤتمر استعراضي لذلك الموضوع في العام القادم. ونأمل أن تبرز الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تقدما إضافيا صوب تنفيذ برنامج العمل قبل هذين الاجتماعين. وعلى نحو ما أوصى به تقرير الأمين العام، فإن تحويل الوقف الاختياري

إلى منع الاستيلاء على السلطة بهذه الوسائل، على النحو الذي وصفه تقرير الأمين العام. ونشيد بجهود الجماعة الاقتصادية الرامية إلى إيجاد حل لهذه المسألة، ونأمل كثيرا أن تؤدي إلى تسوية سلمية مبكرة وفقا لإرادة الشعب التوغولي.

إننا نشاطر الأمين العام تماما رأيه القائل "بأن المسؤولية الأساسية عن تعزيز السلم في المنطقة تقع على عاتق زعماء ومجتمعات غرب أفريقيا أنفسهم". ومن أهم دعائم سياسة اليابان تجاه أفريقيا توطيد السلم من خلال تولى البلدان الأفريقية زمام الأمر بنفسها. وتقدر حكومتنا تقديرا عاليا حقيقة أن الدول والمنظمات الأفريقية، بتلك الروح، ظلت تمارس بصورة متزايدة ملكية أمرها في حل الصراعات في المنطقة في السنوات الأخيرة. ومن المشجع أيضا أن المجتمع المدني وبعثات الأمم المتحدة والشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات، تقوم، من خلال الأنشطة الإعلامية والتوعية، بتنفيذ برامجها على مستوى القواعد الشعبية لتعزيز السلم والأمن.

ونتوقع إجراء انتخابات هامة هذه السنة في ليبيريا وكوت ديفوار وغينيا - بيساو. ونأمل أن تُجرى بنجاح من خلال ممارسة تلك البلدان الثلاثة للملكية أمرها، بالمساعدة اللازمة التي يقدمها المجتمع الدولي. وحكومتنا مستعدة لمواصلة تقديم المساعدة بروح إيجابية للجهود الرامية إلى تعزيز السلم والتنمية في بلدان غرب أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل اليابان على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي وإلى بلدي، بنن.

السيد هوليداي (الولايات المتحدة الأمريكية)
(تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر بنن على إدراج هذا الموضوع الهام في جدول الأعمال. وتعرب الولايات المتحدة عن تقديرها للعمل المتقن الذي عُمل في تقرير الأمين العام.

ثانيا، أود أن أتطرق لمسألة التنسيق والتعاون بين بعثات الأمم المتحدة. فيما أن بعثات الأمم المتحدة في المنطقة تضطلع بدور أوسع نطاقا في تأثيره أكثر من أي وقت مضى، يتعين علينا النظر في أفضل السبل للتمكن من تعبئة الموارد المحدودة المتاحة للمنظمة. ومن التطورات الإيجابية أن الرؤساء والقادة العسكريين لبعثات الأمم المتحدة الخمس في المنطقة يجرون فيما بينهم اتصالات وثيقة وتنسيقا وسيقا. ونحن نأمل كثيرا لهذه العلاقة التعاونية المشتركة أن تزداد تعزيزا، وعلى مستويات عديدة. ونرى أن التعاون بين بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في مجال السيطرة على الحدود يتسم بأهمية خاصة.

سُحِب بعثة الأمم المتحدة سيراليون هذه السنة، وينبغي لنا أن نأخذ ذلك في الاعتبار عندما ننظر في الشكل الذي يمكن أن يتخذه التعاون مستقبلا بين بعثات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا. وستشكل السيطرة على حدود سيراليون مع جيرانها، خصوصا مع ليبيريا، تحديا خاصا، ونأمل أن تواصل حكومة سيراليون الاضطلاع بدور هام من خلال تعاونها مع بعثات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، من المشجع أن عملية النداءات الموحدة من أجل غرب أفريقيا في هذه السنة تركز على منع أي تدهور في حالة الأمن البشري في المنطقة وأنه يجري تعاون وثيق بين مختلف الأطراف الفاعلة في الميدان، مثل الاجتماعات المنسقة للمجموعة التي ينظمها مكتب الأمانة العامة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وتسهم اليابان بفعالية في مجال اللاجئين والمساعدة الغذائية، التي بلغت ١٢٠ مليون دولار منذ عام ٢٠٠٠.

ثالثا، أود أن أتكلم عن الحكم. شهدنا مؤخرا نقلا غير دستوري للسلطة في توغو. وذلك يناقض جهود مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية الرامية

بالتمويل، ينبغي أن توزن بعناية بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التدابير التي من شأنها إحداث المزيد من الفعالية مع معالجة المشكلة الأساسية التي بين أيدينا.

ونحن نؤيد ضرورة إجراء المزيد من الإصلاح للقطاع الأمني ونشدد على ضرورة إنشاء قوات أمن ديمقراطية ومحترفة، مستمدة من كل الجماعات في مختلف المجتمعات. وندعم أيضا التزام الأمين العام بوقف الانتهاكات المستمرة ضد الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال أو استخدامهم كمحاربين انتهاكا للقوانين السارية، والهجمات التي لا مبرر لها على المدارس والمستشفيات وقتل الأطفال وإصابتهم بعاهات دائمة. وذلك يشمل الاغتصاب والعنف الجنسي ومنع وصول الإغاثة الإنسانية إلى الأطفال الذي لا مبرر له.

وكما ظهر في جلسة الأسبوع الماضي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، هناك حاجة إلى مواجهة الحقيقة المتمثلة في أن زعزعة الاستقرار والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ثبت أنهما يشكلان عقبة رئيسية أمام السلم والتنمية الاقتصادية والجهود الرامية إلى بناء المجتمعات التي مزقتها الحروب. ونحن نشيد بعمل الجماعة الاقتصادية في ذلك الميدان، وندعم الجهود الرامية إلى تعزيز الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وصنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا.

وتؤمن الولايات المتحدة أيضا بالمساءلة ومحاسبة الأفراد الذين يرتكبون جرائم، ونلاحظ ذكر التقرير لحدوث اتجار بالأسلحة الصغيرة، والموارد الطبيعية والبشر. ولا يزال لدينا رأي مختلف، ربما، فيما يتعلق بأنسب المحافل لسماع تلك القضايا المعينة.

أخيرا، أود أن أقول إننا نحبي جهود جميع حفظة السلام وموظفي الأمم المتحدة المشاركين في غرب أفريقيا، ونلاحظ أيضا التقارير المساندة لليوم عن فقدان

ونحن ندرك أن هذا موضوع معقد، ونشيد بالجهود الرامية إلى معالجة هذه المشاكل الصعبة.

ونرحب بالتعاون المتزايد بشأن المسائل العابرة للحدود بين بعثات الأمم المتحدة في المنطقة، ولاسيما بين بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، والبعثات الأخرى، فضلا عن زيادة مستوى التنسيق في الدوريات في المناطق الحدودية المعرضة للخطر. وذلك نهج معقول ويمثل أفضل استخدام ممكن للمواد والموارد وأكثره فعالية.

وبالمثل، نرحب بالتركيز على تطوير التعاون بين جماعات المجتمع المدني عبر الحدود، وكذلك تنسيق الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو. ونشجع تعاون القطاع الخاص بغية مواصلة بناء السلم والاستقرار في غرب أفريقيا. وإعادة تنشيط اتحاد نهر مانو من شأنها أيضا توفير فرص لاستنباط وسائل عملية لزيادة تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

لقد أثير العديد من النقاط الجيدة صباح اليوم، ولذلك سأمر مروراً خفيفاً على بضعة جوانب معينة في التقرير.

كما لوحظ في بياننا الأخير بشأن الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، تفهم الولايات المتحدة النتائج المأساوية التي يعاني منها الأطفال المتضررون من تلك الصراعات وترحب بوضع استراتيجيات فعالة ومنسجمة لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في غرب أفريقيا، وخاصة حيث يتعلق الأمر بالأطفال. ومع ذلك، نلاحظ أن تمويل هذه البرامج لا يزال يشكل تحدياً. والولايات المتحدة، شأنها شأن العديد من الدول الأخرى، تدرس توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير وترى أن كل توصية، بما في ذلك التوصيات المتعلقة

الأخذ بنهج متعدد الوجه أوسع نطاقاً يغطي المنطقة برمتها. ويشكل إعداد نهج إقليمي شامل للتعامل مع تلك القضايا هدفاً متزايد الأهمية من الأهداف ذات الأولوية، كما أنه يمكن أن يساهم في علاج الأسباب الجذرية المترابطة الكامنة وراء المشاكل المعقدة في هذه المنطقة.

والضحايا في صراعات اليوم في غرب أفريقيا، بغض النظر عن جنسيتهم، هم بصفة أساسية من المدنيين. وعليه، سيكون للنهوض بالتكامل والتعاون الإقليميين في جميع مجالات إدارة الصراع ومنع نشوب الصراعات، وبناء السلام، فائدة ملموسة لرفاه شعب المنطقة بأسرها.

وينبغي أن يحتل غرب أفريقيا مرتبة رفيعة من الأولوية لدى الجميع. فرغم أن عدة دول في المنطقة قد شرعت بالفعل في بذل جهود جدية لتحقيق الإصلاح الاقتصادي والديمقراطي، كما يشير الأمين العام في تقريره، ما زالت هناك دول أخرى يستمر فيها الصراع، مما يهدد استقرار الجميع وأمنهم. ولذلك يكتسب التصدي الفعال لأوجه الفشل الطويل الأمد في الاقتصاد الكلي وحقوق الإنسان والحكم الرشيد دلالة جديدة وأهمية عاجلة.

ومن العناصر الأساسية في نهجنا إمسك الأفريقيين بناصية المسعى برمته. وينبغي مد يد العون لدول غرب أفريقيا في تعزيز قدرتها على الأخذ بسياسات ترمي إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل القضاء على إمكانية نشوب صراعات في المستقبل.

وإذا انتقلنا إلى مشاكل محددة عابرة للحدود، فإن التنمية هي التي توفر الضمان للنجاح في إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع وإيجاد حلول دائمة لبطالة الشباب، مما يزيل خطر تجنيد الجنود السابقين مرة أخرى من قبل أطراف الصراع.

أرواح بين حفظة السلام في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن قلوبنا تتفطر لهم.

ومرة أخرى، نشكركم، سيدي الرئيس، على استرعاء انتباهنا لهذا الموضوع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الودية التي وجهها لي ولبلدي، بنين.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقديرنا لكم شخصياً يا سيدي الرئيس، ولحكومة بنين، لإيلائكم البند المتعلق بالمسائل العابرة للحدود في غرب أفريقيا مرتبة عالية من الأولوية في جدول الأعمال، مما يبرز القلق الخطير إزاء التهديد الذي تمثله المشاكل العابرة للحدود والأنشطة غير المشروعة عبر الوطنية بالنسبة للسلام والاستقرار على الصعيد الإقليمي.

وترحب اليونان بتقرير الأمين العام وتود أن تعرب عن تقديرها لما جاء به من تحليل للتحديات الرئيسية ومن توصيات ذات صلة.

وأود كذلك أن أثني على الممثل الخاص للأمين العام لما يبذله من جهود فعالة في التصدي لهذه المسألة، ولممثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لما أبداه من ملاحظات نفاذة.

كما تعرب اليونان عن تأييدها الكامل للبيان الذي سيدي به الممثل الدائم للكسمبورغ باسم الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق.

إن الصراعات المدنية وتأثيرها الإنساني الشديد، وما يليها من تدفق اللاجئين، والاستخدام المتزايد للمرتزقة والجنود الأطفال، وانتشار الأسلحة الصغيرة، وسوء إدارة الموارد الطبيعية، وتهاوي الاقتصادات، والفساد المزمن، هي من أبرز العوامل التي تساهم في زعزعة الاستقرار وتقتضي

الجماعة. وسواصل عمل ذلك في حدود قدرتنا. علاوة على ذلك، تسهم اليونان بوصفها عضواً في الاتحاد الأوروبي في الجهود العامة المبذولة من أجل إحلال السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً اعتقادنا الراسخ بأنه لن يمكن للمجتمع الدولي التوفيق بين المتطلبات الفورية والأهداف الطويلة الأجل إلا من خلال شراكة وثيقة ومنسقة بين جميع الجهات المعنية، بما فيها المجتمع المدني.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل اليونان على الكلمات الودية التي وجهها لي ولبلدي، بنين.

السيد دي لا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تعرب فرنسا عن ترحيبها بقرار رئاسة بنين للمجلس عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن مشاكل غرب أفريقيا، ونشكركم على هذا يا سيدي الوزير. ونود أيضاً أن نشكر الأمين العام على بيانه وعلى حضوره، الأمر الذي يشهد بأهمية هذه المسألة. ونرحب أيضاً بحضور الممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبد الله، وممثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونتقدم لهم بالشكر على إسهاماتهم في مناقشتنا، وسأعود إلى بعض النقاط التي أثاروها.

اجتمع مجلس الأمن العام الماضي في وقت كان الأمل يبرز فيه في غرب أفريقيا. ومن دواعي الأسف الآن أن نعترف بأن الحالة ما زالت هشة للغاية وأن ثمة أزمات من المحتمل أن تقوض استقراره وتنميته. وقد رسم الأمين العام في وقت سابق صورة قائمة للحالة، وأؤيده بالتأكيد فيما قاله في هذا الصدد.

وأود أن أتناول حالتين تثيران لدينا كثيراً من القلق.

أولاً، الحالة في كوت ديفوار مثيرة للانزعاج الشديد، بينما يقترب الموعد المحدد للانتخابات. وتدعم فرنسا، شأنها شأن مجلس الأمن، دون تحفظ جهود الوساطة

وترحب اليونان بالدعوة إلى خطة عمل إقليمية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي أطلقتها في داكار في آب/أغسطس ٢٠٠٤ بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة، والشركاء الآخرون في التنمية.

ونسلم أيضاً بأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة يشكل تهديداً خطيراً للسلام والاستقرار في المنطقة، ونؤكد دعمنا للدقة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كما نرحب بتمديد الوقف الطوعي الذي فرضته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لمدة ثلاث سنوات أخرى ونشجع الجهود الجاري بذلها لتحويله إلى صك ملزم قانوناً.

ونرى أننا بإعلان أسماء من ينتهكون الحظر على الأسلحة والوقف الطوعي من قبل الجماعة لكي يتم تقديمهم للعدالة لا نبرهن فقط على تصميمنا على تعزيز تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وإنما نوجد أيضاً عامل ردع لمن قد تحدثهم أنفسهم بانتهاكها في المستقبل.

لذلك فإن تقرير الأمين العام مصيب في إشارته إلى أن هذه المنطقة دون الإقليمية ما زالت تواجهها ظاهرة المغامرات العسكرية العنيفة الرامية إلى الاستيلاء على السلطة، الأمر الذي يشكل تهديداً للاستقرار ويعوق عملية بناء السلام في فرادى بلدان غرب أفريقيا.

ومن ثم تعرب اليونان عن تأييدها القوي للمبادرات التي تتخذها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والوكالات التابعة للأمم المتحدة في غرب أفريقيا من أجل استحداث سياسات متكاملة لإصلاح القطاع الأمني، مما يعزز الاستقرار والحكم الديمقراطي في المنطقة.

وقد تقدمت حكومتنا، تقديراً منها للجهود التي تبذلها الجماعة، بعرض كبير لتعزيز الأنشطة التي تضطلع بها

وحتى يكون حشد المجتمع الدولي كامل الفعالية يجب ألا يكون الحشد مقصوراً على مساعدة متقطعة لفرادى البلدان التي تواجه الأزمات. على الأمد الطويل يجب أن تفيد المنطقة برمتها. وتقرير الأمين العام (S/2005/86) إسهام مفيد من ناحية هذا النهج. وهنا فإن العمل الذي قام به الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، السيد ولد عبد الله، يستحق أيضاً بالغ الثناء.

ويتضمن التقرير عدداً كبيراً من التوصيات المحددة. ودون الخوض في التفاصيل أود أن أبرز نقاطاً قليلة. أولاً، تقوم حاجة ملحة إلى إنهاء تجنيد المرتزقة والأطفال الجنود والاتجار بالأسلحة غير القانونية، مما يزعزع استقرار بلدان برمتها. ويتعين على جميع دول المنطقة أن تعالج هذه المسألة. وهي أيضاً مسؤولة جميع الدول الأخرى المعنية بالتصدير أو السمسرة في هذا الاتجار أو تموله.

وتصميم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على استبدال وقف الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصك يكون ملزماً حقاً هو في اعتقادنا خطوة مبشرة بالخير. والجماعة الاقتصادية تعرف أنها قد تعتمد على تأييد الاتحاد الأوروبي في تحقيق ذلك الهدف، كما سيبين سفير لكسمبرغ في تقريره باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي.

وتؤيد فرنسا أيضاً توصية الأمين العام بأن تعطى لإدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام وسيلة ضمان الحظر على الأسلحة. ونحن على اقتناع بأن ذلك من شأنه أن يكون استثماراً مفيداً. وضمان الاحترام لحظر الأسلحة اليوم يعني تجنب نشوب أعمال عنادية.

وإصلاح مجلس الأمن، الذي تناولته أيضاً توصيات الأمين العام، سيكون عنصراً رئيسياً لاستقرار بلدان المنطقة. وسيضمن أن سيادة القانون ستكون لها الغلبة وسيمنع تجنيد الأطفال الجنود ويشجع احترام حقوق الإنسان.

التي يقوم بها الرئيس مبيكي من خلال الاتحاد الأفريقي. فكوت ديفوار بلد كبير في قلب غرب أفريقيا. ويجب دون جدال أن يعود إلى طريق السلام والمصالحة. فذلك في مصلحته، وفي مصلحة المنطقة برمتها، ومن ثم في مصلحة أفريقيا كلها.

وأفكر أيضاً في الحالة في توغو. وستكون المساعدات التي تقدمها الجماعة والاتحاد الأفريقي والجهود التي يبذلها حاسمة، كما يؤكد بلدي تأكيداً قوياً باستمرار، في تحقيق استعادة النظام الدستوري وإجراء انتخابات حرة ومتسمة بالشفافية.

ومن الواضح أن شجاعة المنظمات الأفريقية وتصميمها يشكلان العامل الرئيسي في كفالة الاستقرار في هذه المنطقة دون الإقليمية وفي القارة بوجه عام. ويجب أن نواصل دعم الأنشطة التي تقوم بها البلدان الأفريقية ذاتها وهي تعمل من أجل تحقيق السلام والتنمية والرخاء في قارتها.

ولقد أصبح مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الآن شريكاً كاملاً لمجلس الأمن، الذي يكرس نفسه جزءاً كبيراً من أعماله لأفريقيا، وعلى وجه الخصوص لغرب أفريقيا. ولكل منهما بطبيعة الحال دوره ووظائفه، ولكن أنشطتنا لا بد أن تكون مكملتها لبعضها.

ولا يسعني أن أغفل أن الدول الأفريقية، في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، قد اختارت كذلك أن تطور عملها الجماعي من أجل السلام والأمن، واختارت تحقيقاً لهذه الغاية أن تعزز قدراتها المؤسسية والتشغيلية.

تشهد هذه المبادرات كلها على أن بلدان أفريقيا تعي التحديات ونطاق التحديات التي تواجه قارتها، وأنه يجب عليها طبعاً أن تتصدى هي نفسها لها. ويتعين على المجتمع الدولي أن يؤيد هذه الجهود. وفرنسا من جانبها ستواصل منح التأييد التام لها.

حفظ السلام. ووفد بلدي يتتابه القلق على نحو خاص حيال وقع هذه المأساة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل فرنسا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي وإلى بلدي، بنن.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية):

أشكركم، السيد الرئيس، على دعوتكم إلى عقد هذه الجلسة الهامة. ووفد بلدي ممتن للأمين العام على تقديم تقريره المرحلي الموثوق به عن سبل مكافحة المشاكل دون الإقليمية وعبر الحدود في غرب أفريقيا (S/2005/86). ونقدر حضور المستشار الخاص للأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اليوم وإسهاماته القيمة والممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا.

وتؤيد رومانيا البيان الذي سيدلي به قريبا السفير هوشيت، ممثل لكسمبرغ، باسم الاتحاد الأوروبي.

وكما أشار الأمين العام في تقريره فإن غرب أفريقيا تمثل صورة مختلطة. والأخبار المشجعة عن التقدم وعن احتمالات السلام والتنمية تقابلها المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية المزمنة والمتفشية والتطورات السياسية الباعثة على القلق. ونحن جميعا نهددنا التطورات الحاصلة مؤخرا في توغو، ونؤيد تأييدا تاما الإجراءات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي.

والأزمات المتطاولة كتلك التي نشبت في كوت ديفوار تسبب أيضا القلق العميق، بالنظر إلى أن أي تطور سلبي في أي بلد من بلدان غرب أفريقيا قد يكون له بسهولة أثر أوسع. ولعل غرب أفريقيا أحد أفضل الأمثلة على الحاجة إلى نهج شامل ومنسجم حيال حالات الصراع. والاستثمار الهام الذي قام به المجتمع الدولي في فرادى البلدان يمكن أن يضيع إذا تم تجاهل المشاكل الكثيرة عبر الحدود المتطلبة لحل دائم في الإطار الإقليمي الأكبر. نحن بحاجة إلى عملية

ومساعدة المجتمع الدولي ينبغي لبلدان المنطقة أن تقوم بجهود مشتركة بقصد إحكام السيطرة على حدودها وإزالة الحواجز غير القانونية على الطرق، وهي الحواجز التي تعيق حرية حركة الناس ونقل البضائع ومكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وضمان الأمن في مخيمات اللاجئين، بينما يكافح أيضا الاتجار بالمواد المخدرة.

ونعتقد أن هناك عدة نقاط أخرى يمكن أن تستعمل في تأييد توصيات الأمين العام. لماذا لا ننظر في فرض حظر على أسلحة تعتمزم جهات فاعلة غير الدول استعمالها. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكننا أيضا أن نساعد بلدان المنطقة على تعزيز سيطرتها على مواردها الوطنية، عن طريق تأييد عمليات السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة أو آليات محددة أخرى؟

يولي بلدي أهمية خاصة لتسوية الأزمات في غرب أفريقيا. ولكن مستقبل المنطقة دون الإقليمية، كما يوضح تقرير الأمين العام، في أيدي الزعماء الأفارقة أنفسهم. وليس بوسعنا سوى تشجيع الممثل الخاص للأمين العام، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي على مواصلة جهودها الرائعة للعمل مع أصحاب المصالح في المنطقة لمكافحة الشرور التي تحيق منذ وقت طويل بغرب أفريقيا.

وقبل أن اختتم بياني أود أن ألاحظ أن وفد بلدي علم قبل هنيهة بموت تسعة من أصحاب الخوذ الزرق في أتوري. ونحن مصدومون بموتهم وأيضاً بمصير المصابين - اعتقد أن هناك حوالي ١١ شخصا مصابا في هذا الهجوم. وذلك يذكرنا بخطر بعثة حفظة السلام. نحن نشيد بهم ونتطلع إلى التقرير الذي سنسمعه من الأمانة العامة فيما يتعلق بظروف هذه المأساة.

أود أن أنقل إلى سلطات وشعب بنغلاديش مواساتنا وتعازينا. بنغلاديش بلد أسهم إسهاما ذا مغزى في قوات

يقدم إمكانيات جديدة لمعالجة مسألة مناطق الحدود الحساسة.

ثالثاً، إن المشاكل العابرة للحدود، كالاتجار غير المشروع بالأسلحة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وظاهرة الأطفال الجنود، والمرترقة، لا يمكن التصدي لها بشكل حقيقي في غياب الشروط الأساسية للتنمية التي تتوفر فيها عوامل الاستمرار. إن إنجازات الأمم المتحدة تتعدى كونها مكاسب أمنية. وأهمية مرحلة إعادة الإدماج الناجحة، في سياق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك، خلق العدد الكافي من فرص العمل للشباب، بمن فيهم المحاربون السابقون، مسائل لا يمكن التغلّب على شأنها كخطوات على طريق بناء مجتمعات السلم المستقرة. وما زلنا بحاجة إلى إيجاد أفضل السبل لتحقيق تعاون ذي مغزى بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بحالات ما بعد الصراع. وينبغي أيضاً لمجتمع المانحين والمؤسسات الدولية، كالبنك الدولي، أن تكثف جهودها في مساعدة السلطات الوطنية والأطراف الفاعلة الإقليمية في هذا الاتجاه.

أخيراً، أود أن أقدم أربع ملاحظات مختصرة حول التوصيات المحددة التي قدمها الأمين العام.

أولاً، إن إصلاح القطاع الأمني في بلدان غرب أفريقيا، وكذلك تحسين العلاقات بين الهياكل المدنية والعسكرية، يعتبر شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. ولا يمكن أن يتحقق السلام الدائم، طالما استمر إملاء سياسات الدولة تحت تهديد السلاح.

ثانياً، نرحب بقرار الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتحويل الوقف الاختياري بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى صك ملزم

طويلة المدى فيها يتناسب مستوى الالتزام مع خصائص المنطقة، وتأتي نتيجة عقود من الحرب وعدم الاستقرار.

ويوفر تقرير الأمين العام نظرة عملية في الخطوات المتخذة فعلاً أو الخطوات التي يجب اتخاذها بقصد معالجة المشاكل عبر الحدود التي تؤثر في غرب أفريقيا.

وفي ظل هذه الخلفية نود أن نقدم ثلاث نقاط عامة. أولاً، نقدر الاتجاه صوب التنسيق الأكبر ضمن منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد نتطلع إلى تقرير الأمين العام عن التعاون فيما بين البعثات في غرب أفريقيا.

ثانياً، إذ تؤيد رومانيا بتصميم التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية فإننا نقدر على نحو خاص الدور الرائد الذي تؤديه الجماعة الاقتصادية في غرب أفريقيا بوصفها شريكة ناجحة ومهمة للأمم المتحدة. وتشارك الجماعة الاقتصادية مشاركة فعالة في تنفيذ كثير من توصيات مجلس الأمن. ونحن نحبي على نحو خاص زيادة التعاون بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية والاتحاد الأوروبي بهدف وضع سياسة إقليمية لمنع نشوب الصراعات. ونحن واثقون من أن مكتب الأمم المتحدة سوف يستمر في عمله من أجل ضمان الاتساق الإقليمي اللازم في الأنشطة المتعددة الجارية في غرب أفريقيا.

إن الجهود الدولية والإقليمية يجب أن تسندتها بالتأكيد تغييرات سياسية أساسية على المستوى الوطني في مجالات مثل المشاركة في صنع القرار، والشفافية والمساءلة في الحكم والإدارة، ومكافحة الإفلات من العقاب والفساد. وحل المشاكل العابرة للحدود في غرب أفريقيا يتوقف في نهاية المطاف على جهود بلدان المنطقة ذاتها، أي جهود قادتها ومجتمعاتها المدنية على حد سواء. والجهود الرامية إلى إعادة تنشيط اتحاد حوض نهر مانو، يمكن أن تكون مفيدة في التصدي للتهديدات العابرة للحدود. ويمكن للاتحاد أيضاً أن

التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد إبراهيم ضيوف.

وترحب الأرجنتين بالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الخاصة بمنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، التي صاغها التقرير السابق للأمين العام، والبيان الرئاسي لمجلس الأمن، المؤرخ ٢٥ آذار/مارس، وبعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا في تموز/يوليه ٢٠٠٤.

وفي هذا الصدد، نود أن نلقي الضوء على الاتصالات المنتظمة بين مكتب الممثل الخاص للأمين العام في غرب أفريقيا وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، وكذلك الاجتماعات الاعتيادية الأخرى التي يعقدها رؤساء البعثات الخمس، التي تضم بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية في المنطقة دون الإقليمية، بغية تطوير استراتيجيات متكاملة في مناطق الحدود الحساسة.

إن التعاون بين كيانات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، المنشأة لتنسيق برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المنطقة دون الإقليمية، من شأنه أن يساعد على تعزيز عمليات السلام في كل أنحاء المنطقة. وفي هذا السياق، أثار اهتمامنا توصية الفريق الرفيع المستوى المعني بالتحديات والتهديدات والتغيير بإنشاء صندوق دائم لبناء السلام، بحيث يمكن استخدامه لتمويل برامج إعادة التأهيل والإدماج، على سبيل المثال في غرب أفريقيا.

ولا ينبغي أن يقتصر التعاون على المسائل العسكرية والسياسية، بل ينبغي أن يتعداها إلى تخفيف صعوبة الظروف الإنسانية للاجئين والنازحين في المنطقة دون الإقليمية. وينبغي اعتبار المبادرة المتخذة من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمفوض السامي لشؤون اللاجئين، الرامية إلى القيام بأنشطة مشتركة فيما يتصل بمسائل مثل أمن

قانوننا، ونشجعها على النظر في إنشاء سجل إقليمي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ثالثا، ينبغي أن ينظر إلى تنفيذ أنظمة الجزاءات من منظار المنطق الإقليمي نفسه. ومن الممكن لقائمة "الإشهار والفضح" أن تكون أداة قوية لتحقيق الامتثال لحظر الأسلحة وللوقف الاختياري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

رابعا، ما زالت الحالة الإنسانية في العديد من مناطق غرب أفريقيا ماثارا للقلق الشديد، وهي تهدد استقرار المنطقة دون الإقليمية بأسرها. ولذلك، نرحب بمناشدة الأمين العام لتمويل استجابة إنسانية إقليمية، مع التركيز على مناطق الحدود الحساسة المتأثرة بالصراعات، وعلى مشاكلها الرئيسية، كتجنيد الأطفال كمحاربين، وعمليات الاغتصاب المنتشرة على نطاق واسع، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة وعمليات السلب والنهب.

ومع اقتراب موعد الانتخابات العامة في ليبيريا وكوت ديفوار، والانتخابات الرئاسية في غينيا - بيساو، سيكون العام ٢٠٠٥ عام غرب أفريقيا. فهناك فرص أمام المنطقة كلها لأن تبدأ مسارا ثابتا نحو الاستقرار السياسي، والمصالحة الوطنية، والنمو الاقتصادي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل رومانيا على الكلمات الرقيقة الموجهة إلي وإلى لبلدي، بنن.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أتوجه بالشكر لرئاسة بنن، ولكم سيدي، على عقد هذه الجلسة الهامة. وترحب الأرجنتين بحضوركم في هذه الجلسة لمجلس الأمن. كما نرحب بوجود الأمين العام، ونوجه شكرنا إلى ممثله الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، السيد ولد عبدالله، على عرضة للتقرير، ونشكر أيضا المستشار الخاص لحماية الأطفال للأمين

تسمح حكومات المنطقة للأفراد الذين ينتهكون حقوق الإنسان أو يشاركون في أنشطة غير مشروعة من قبيل تهريب الأسلحة والموارد الطبيعية أو غسل الأموال بأن يفلتوا من العقاب.

وأود أن أختتم كلمتي بالحث على مزيد من التعاون بين المجتمع المدني، والجماعة، والمنظمات الدولية، من أجل إعداد وتنفيذ خطط العمل بشأن المشاكل العابرة للحدود التي ناقشناها. ومن المؤشرات على طريق التقدم إنشاء أمانة الجماعة منصب منسق لشؤون المجتمع المدني تعزيزاً لقدرة أفريقيا الإقليمية في مجال بناء السلام.

وأخيراً، أود أن أقول إن وفدي يؤيد مشروع البيان الرئاسي الذي قد يُعتمد في نهاية هذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي ولبلدي، بنن.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزيراً للخارجية والتكامل الأفريقي في بنن.

يعرب وفد بنن عن ترحيبه بعقد هذه الجلسة. وأهنئ من أدلوا بيانات على إسهاماتهم في تداولنا الجماعي بشأن المشاكل العابرة للحدود دون الإقليمية التي تشكل خطراً على السلام والأمن في غرب أفريقيا. وأود بصفة خاصة أن أتوجه بالشكر للأمين العام، الذي يشرفني بحضوره بيننا. كما أود أن أشكر السيد أحمدو ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، على عرضه تقرير الأمين العام المرحلي عن سبل مكافحة المشاكل دون الإقليمية والعابرة للحدود في غرب أفريقيا (S/2005/86).

وللتقرير ميزة كبرى هي أنه يسلط الضوء على مجموعة من المشاكل التي لها، أو يمكن أن يكون لها، تأثير حاسم على الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في منطقة

مخيمات اللاجئين وتنسيق السياسات بشأن اللاجئين، خطوة إلى الأمام.

وتشعر الأرجنتين بأن مبادرة التعاون المشترك بين المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، ومكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، الرامية إلى النهوض بالتنفيذ الفعال لبروتوكول عام ١٩٧٩ للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الخاص بحرية حركة الأشخاص والسلع، ومعالجة مشاكل حواجز الطرق وعمليات الابتزاز المتصلة بها، تشكل عنصراً أساسياً في النهوض بالتنمية الاقتصادية للمنطقة، وفي خلق فرص العمل التي تسمح بإعادة إدماج المقاتلين السابقين.

وكما نعلم جميعاً، لكي تكون هناك تجارة وحرية تنقل للأشخاص، لا بد أولاً أن يسود السلام والاستقرار في المنطقة. وفي هذا السياق، ترحب الأرجنتين ببرنامج تحديد الأسلحة الصغيرة الذي اعتمده الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغية تحويل وقفها الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى صك ملزم قانوناً. ولكي تكون وحدة الأسلحة الصغيرة التي أنشأها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مسؤولة عن رصد تنفيذ الوقف الاختياري وتحويله في النهاية إلى اتفاقية، ينبغي دعمها من خلال التبرعات التي ستمكنها من العمل بكفاءة. كذلك، يشكل إصلاح القطاع الأمني بدعم من المجتمع الدولي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والبرنامج المتكامل المزمع لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، أداة ضرورية أخرى لمنع نشوب الصراعات في المستقبل.

وبالرغم من أن المساعدات الدولية ذات أهمية حيوية لتعزيز السلام في المنطقة، ينبغي التشديد على أن المسؤولية الأساسية، كما يشير الأمين العام في تقريره، تقع على عاتق القادة والمجتمعات في غرب أفريقيا. وينبغي بالتالي أن لا

توصياته المقدمة للمجلس، ولا سيما فيما يتعلق بضرورة إعداد استراتيجيات متكاملة في المناطق الحدودية الحساسة. وفي هذا الصدد، يسرني أن أشير بصفة خاصة إلى مفهوم التكامل المحلي بين البلدان المتجاورة الذي اعتمده وزراء خارجية الجماعة في اجتماعهم المعقود في أكرا يوم ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. فقد أدى هذا المفهوم، الذي يعزز إدارة المجتمعات المحلية للمناطق الحدودية، إلى وضع برنامج ذي أهداف محددة، هو المبادرة العابرة للحدود. وتشمل تلك الأهداف، أولاً، وضع اتفاقية بشأن التعاون عبر الحدود في منطقة الجماعة تمكيناً للمجتمعات في المناطق الحدودية المحلية من إبرام اتفاقات للتعاون فيما بينها؛ وثانياً، نشر المبادرات المتعلقة بالمناطق عبر الحدود بين جميع البلدان الأعضاء في الجماعة؛ وثالثاً، وضع وتنفيذ مشاريع تجريبية عابرة للحدود؛ وأخيراً، تبادل الخبرات مع المناطق الأخرى، وبخاصة فيما يتعلق بالانتقالات عبر الحدود في أوروبا.

وباعتماد هذا المفهوم، قرر اجتماع وزراء خارجية الجماعة اتخاذ خطوات مناسبة لكفالة تنفيذه على أساس عملية تشاركية تسهم فيها جميع الدول الأعضاء في الجماعة. وهناك، في جملة أشياء، خطة لإنشاء رابطة للمناطق والمدن الحدودية في غرب أفريقيا. وينبغي أن يأخذ مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا هذه المبادرات بعين الاعتبار وأن يمنحها دعمه الكامل في سياق العمل الذي يقوم به. فتلك المبادرات تعكس وعياً حقيقياً بضرورة إدارة المناطق الحدودية وجعلها أداة لتعزيز السلام والرفاه للسكان المقيمين فيها. وهي تشكل جزءاً من الجهود الجاري بذلها للنهوض بالأوضاع الأساسية من خلال وضع وتنفيذ نهج متكامل ومنسق لمنع نشوب الصراعات في غرب أفريقيا تشترك فيه كل الجهات المحتملة ذات المصلحة، كما يدعو إلى ذلك الأمين العام.

وثمة وعي حقيقي، في هذا الصدد، في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بالدور الذي تؤديه عوامل حاسمة من

غرب أفريقيا دون الإقليمية. وبعض المشاكل التي يتناولها جرت مناقشتها بتعمق في مجلس الأمن هذا الشهر. وأشير إلى البيانين الرئاسيين الصادرين بعد المناقشتين المتعلقةتين بالأسلحة الصغيرة والأطفال والصراعات المسلحة (S/PRST/2005/7 و S/PRST/2005/8). وقد تمت تغطية آراء حكومة بنن بشأن هاتين المسألتين تغطية وافية في المناسبتين المذكورتين.

وتشكل خطورة العواقب المترتبة على هذه المشاكل خطراً فعلياً على مستقبل الدول في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. ولا يشك أحد في ضرورة اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحتها. وتتفاقم هذه المشاكل في البلدان الخارجة من أزمة أو صراع مسلح وفي البلدان المجاورة بفعل حالات القصور في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي تواجه مشاكل تمويل بالغة الخطورة في مرحلة إعادة الإدماج الحاسمة.

يضاف إلى ذلك المشاكل الإنسانية التي يعانيها الأشخاص المشردون واللاجئون ومن لهم علاقة بالبطالة الواسعة النطاق في أوساط الشباب. وقد وصل غرب أفريقيا إلى نقطة خطيرة نظراً للمخاطر التي تشكلها هذه المشاكل على جهود تحقيق الاستقرار في البلدان الخارجة من صراع مسلح وعلى مؤسسات البلدان التي تتمتع الآن بالاستقرار. وفي هذا الصدد، من الضروري بشكل قاطع تحقيق التناسق بين برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مع مراعاة احتياجات النساء والأطفال المتأثرين بالصراع المسلح. ونثني على مختلف الكيانات التابعة للأمم المتحدة المشتركة في تلك العملية. وقد أبدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نشاطاً كبيراً في التصدي لهذه المشاكل. وهي حديرة بالدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي حتى يمكن لها الاستمرار في أعمالها.

وأود في هذا الصدد أن أؤكد مجدداً تصميم حكومة بنن على المساهمة الفعلية في تنفيذ الاستراتيجيات الفعالة لحل تلك المشاكل. وتتفق بنن أيضاً مع تحليل الأمين العام ومع

الأطراف والشائين، من خلال مبادرات إبداعية يتم تنسيقها ومواءمتها لتناسب مع احتياجات البلدان والمجتمعات المحلية.

وختاماً، أود أنا أيضاً أن أعرب عن تعازينا لبسغلاديش، التي فقدت للتو بعض أعضاء فريقها لحفظ السلام الذي يعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل. وينبغي ألا تثبط هذه المحنة الصعبة همتنا عن الاستمرار في عمليات حفظ السلام في البلدان في حالات الصراع المسلح.

وأستأنف مهامى الآن بصفى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل بوركينا فاسو.

السيد كافندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية):

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أستهل بياني بالترحيب بكم بيننا وأن أهنئكم على أسلوبكم الرائع في الاضطلاع بمسؤولياتكم كرئيس لهذا المجلس. وإننا نعتز برؤية بنن تتأسر مجلس الأمن، ذلك الاعتزاز الذي يمكن فهم أسبابه عندما ندرك أنه بالإضافة إلى كونها جاراً وشقيقاً وصديقاً لبوركينا فاسو، وتعتنق نفس قيمنا وتقاسمنا المصير المشترك في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فإن بنن جديدة بكل الثناء على نصرتها لقضية السلام وتفانيها في خدمتها.

وعليه، فإننا نتفهم تماماً أنكم تودون النظر في المشاكل العابرة للحدود في غرب أفريقيا، ذلك الموضوع الشائك، خلال فترة ولايتكم في رئاسة المجلس. وأنتم، سيدي الرئيس، مقتنعون مثلنا بأن الفهم السليم لهذه الظواهر سيحدد صير السلام والاستقرار في منطقتنا دون الإقليمية بدرجة كبيرة، وبالتالي سيمكنا من الشروع بالتنمية الحقيقية.

ونحن ندرك، كما فعل الأمين العام في تقريره، أن العقد الأخير كان مؤلماً بشكل خاص لغرب أفريقيا من حيث الصراعات والأزمات السياسية وانعدام الأمن بكل أشكاله.

قبيل الحكم الرشيد، وإقامة المؤسسات الديمقراطية وتعزيزها، وضرورة إصلاح القطاع الأمني. وفي هذا الصدد، يؤيد غرب أفريقيا تماماً النهج المحمل في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونشجع الجهود المتضافرة الجاري إعدادها أو التي بدأت بالفعل لتحسين الأوضاع الأساسية من أجل تعزيز الاستقرار في غرب أفريقيا. فذلك يقوي العناصر الإيجابية التي تجعل في الإمكان، بالرغم من الصدمات التي أضعفت المنطقة إلى حد كبير في الأعوام الأخيرة، التطلع إلى الأمام في شيء من التفاؤل. بمستقبل منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

وفي هذا الصدد، ينبغي تسليط الضوء على القرارات التي اتخذها مؤخراً الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا لأنها تقدم نموذجاً تفتدي به جميع الدول الأعضاء في الجماعة. ويشمل الاتحاد ثمان من الدول الأعضاء في الجماعة. وقد قرر لتوه إزالة حواجز الطرق مثل نقاط التفتيش من الطرق الرئيسية التي تربط بين بلدان المنطقة النقدية. وسوف يستعاض عنها بدوريات مشتركة، مما سيجعل في الإمكان التوفيق بين ضرورة حرية تنقل الأشخاص والبضائع بين البلدان ومتطلبات الأمن الوطني.

وسوف تعزز تلك التغييرات الإيجابية الثقة المتنامية التي يديها الشركاء في التنمية على الدوام تجاه منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

ودعم تلك الإجراءات يمكن أن يكون تعبيراً صادقا عن الالتزام بالشراكة المتنامية بين وكالات الأمم المتحدة وبلدان غرب أفريقيا. وفعالية الجهد الذي يبذله المجتمع الدولي من أجل منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية تتطلب تعبئة مكثفة، ينبغي أن تستمر لسنوات عديدة. ويجب دعم قنوات التعاون بين بلدان المنطقة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والشركاء الإنمائيين، المتعددي

وينبغي زيادة تعزيزه بقبول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بصفة مراقب في الأمم المتحدة.

وفضلا عن المساعدة المحددة التي تقدم في سياق عمليات حفظ السلام في ليبيريا وسيراليون، والآن في كوت ديفوار، أعتقد أن بوسعي القول إن الأمم المتحدة، أكثر من أي منظمة أخرى، أسهمت إسهاما كبيرا في الكفاح ضد آفتين رئيسيتين ابتليت بهما منطقة غرب أفريقيا: أولا، ضد تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في إطار الوقف الاختياري الذي قرره الجماعة في باماكو، والذي أشير إليه مرات عديدة هذا الصباح؛ ثانيا، ضد استخدام الجنود الأطفال، الذين قدم لنا السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، صورة حية تعبر عن محتهم.

ولكن، في مجال التعاون، ينبغي ألا تغيب عن بالنا الشراكة المتزايدة بشكل ملموس مع الاتحاد الأوروبي، لا سيما في مجالات التدريب والدعم السوقي والمساعدة في إعادة البناء بعد الصراع وتقديم المساعدة في المجال الإنساني.

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤، جرت مشاورات في أبوجا بين الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أفضت إلى وضع برنامج عمل مشترك يتضمن أهدافا محددة بوضوح. ونحن نغتنم هذه الفرصة - حتى وإن كانت أصوات أعلى سلطة قد سبقتنا إلى ذلك بالفعل - لتقديم أسمى آيات الشكر والثناء لكل ذوي النوايا الطيبة الذين ساعدوا منطقتنا دون الإقليمية على تحقيق توازن أفضل والسعي إلى تحقيق هدف واحد: الفوز في معركة التنمية.

ولكن، فيما يتجاوز كل هذه الأعمال، لا بد أن نفهم بوضوح أن صون السلم والأمن في غرب أفريقيا هو مسؤولية الدول والأطراف السياسية الفاعلة في المنطقة بالدرجة الأولى.

ورغم ذلك، فلم ينتقص من عزم وتصميم الدول وقادتها السياسيين. فقد أسهم كثير منهم بمبادرات ساعدت على كبح جماح بعض أشكال العنف واللصوصية. وتشمل تلك المبادرات، في جملة عوامل أخرى، التعاون بين أجهزة الشرطة وتبادل المعلومات بين الدول، والمشاورات الدورية بين السلطات المسؤولة عن القضايا الأمنية. بل إن اللجان الثنائية أتاحت فرصا لإعادة النظر في الإجراءات والتدابير المتخذة لمكافحة انعدام الأمن وعدم الاستقرار في غرب أفريقيا.

ولكن، من الجلي أنه لا بد من عمل كثير لتشجيع وتأمين حرية الحركة للأشخاص والبضائع فيما بين البلدان الأعضاء في إطار بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والاتجار بالأطفال وتجنيد واستخدام الأطفال الجنود وغيرهم من المرتزقة. وثمة حاجة إلى مزيد من العزم ومزيد من الوسائل لوضع حد لحوادث السطو والأعمال الوحشية التي ترتكب عند حواجز الطرق وإنهاء أنشطة المهربين واللصوص بكل أنواعهم. ولا بد لنا أن ندرك أن حجم الأعمال المطلوبة والمهام اللازم إنجازها يفرض قيودا كبيرة على السياسات الإنمائية والوقائية للدول، ويجبرها على أن تعتمد على المساعدة الدولية، ومساعدة الأمم المتحدة بالدرجة الأولى.

والآثار السياسية والاجتماعية لحالة الأمن والصراعات في غرب أفريقيا قد لاحظتها التقارير المتوالية للأمين العام ودرستها دراسة متأنية. وانكب مجلس الأمن نفسه على دراستها، بما في ذلك من خلال إيفاد بعثة إلى المنطقة دون الإقليمية في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وهي البعثة التي أعدت تقريرا شاملا عن الوضع الفعلي السائد في غرب أفريقيا. وهكذا، كان التعاون مع الأمم المتحدة مشجعا

وهو، في رأينا، النهج الوحيد الذي يمكن أن يكتب له النجاح.

إن الاتحاد الأوروبي، الذي يولي أهمية كبيرة لشراكته مع أفريقيا وشعوبها، مصمم على مواصلة تعزيز روابطنا مع الاتحاد الأفريقي ومع المنظمات دون الإقليمية. ونعتقد أن تعزيز السلام الدائم - الذي من دونه لا يمكن وجود تنمية اجتماعية اقتصادية مستدامة - أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه لأن منطقة غرب أفريقيا لا يزال يعصف بها بالصراع المسلح، الذي يهدد التنمية الطويلة الأجل لكامل المنطقة، ناهيك عما يتعرض له السكان من معاناة يعجز عنها الوصف.

ويتابع الاتحاد الأوروبي باهتمام كبير التطورات الأخيرة في الحالة السياسية في توغو. ونحن ندعو إلى الاحترام التام للحريات المدنية، ونطالب بالعودة الفورية إلى النظام الدستوري والقانوني لفتح السبيل لانتخابات رئاسية حرة وشفافة. وفي ذلك الصدد، نحترم تمام الاحترام الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغية إعادة إرساء النظام الدستوري والعملية الديمقراطية. كما أن آفاق المستقبل في كوت ديفوار تثير أيضا قلق الاتحاد الأوروبي. ومرة أخرى، نطلب إلى الأطراف إحراز تقدم نحو التنفيذ التام لاتفاقي ليناس - ماركوسي وأكرا الثالث.

وأود أن أؤكد على ثلاثة جوانب تتسم بأهمية خاصة لنا في إطار وضع نهج متكامل ومنسق لمنع الصراع في غرب أفريقيا.

أولا، يتعين علينا أن نوحّد جهودنا لمعالجة حالات ما بعد الصراع. ويذكر التقرير بجلاء أنه يتعين على مختلف بعثات الأمم المتحدة أن تتعاون فيما بينها وأنه يجب إقامة

وفي الختام، أود أن أثنى على الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، الذي سيساعد بيانه الهام بلا شك في تعميق فهمنا للمسألة، وتحسين تحديد العناصر الحيوية في أي حل للمشاكل العابرة للحدود في غرب أفريقيا.

وإليكم شخصيا، سيدي الرئيس، نعرب مرة أخرى عن امتناننا على أسلوبكم الرائع في تمثيلنا في مجلس الأمن. وإن زميلكم وصديقكم، وزير خارجية بوركينافاسو، الذي كان يرغب كثيرا في الاشتراك في هذه المناقشة، ولم يتمكن من السفر في اللحظة الأخيرة، قد كلفني بأن أعبّر لكم عن مشاعره الأخوية نحوكم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل بوركينافاسو على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي وإلى بلدي، بن.

أعطي الكلمة لممثل لكسمبرغ.

السيد هوشيت (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، وهي بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا؛ وبلدان عملية تثبيت الاستقرار المرشحة المحتملة، وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود؛ وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية وهما أيسلندا والنرويج.

يشكركم الاتحاد الأوروبي، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المهمة. ونشكر الأمين العام على تقريره مرحلي عن سبل مكافحة المشاكل دون الإقليمية والعابرة للحدود في غرب أفريقيا (S/2005/86)، ونشيد بالسيد أحمدو ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام، على جهوده في ذلك السياق. ويصف التقرير الخطوات المتخذة أو المتوخاة لوضع نهج إقليمي شامل لمنع الصراع في غرب أفريقيا -

برنامج شامل تبلغ قيمته ١٠ ملايين يورو لتعزيز القدرات على منع الصراعات وإدارتها.

ولقد أصبحت الجماعة، التي ثبت نجاحها في مجال منع نشوب الصراعات وإدارتها، قوة لتحقيق الاستقرار في المنطقة. وما زال التحدي الذي تواجهه الجماعة يتمثل في دمج الأنشطة القصيرة الأجل لإدارة الأزمات في استراتيجية طويلة الأجل لمنع هذه الأزمات. وسيكتف الاتحاد الأوروبي حواراً سياسياً مع الجماعة والدول الأعضاء فيها ولا سيما فيما يتعلق بالسياسات الرامية إلى معالجة الأسباب الهيكلية الأساسية للصراع بهدف التوصل إلى حل دائم، ودور التكامل الاقتصادي الإقليمي في تعزيز السلم والأمن.

ثالثاً، يتعين علينا أن نعالج على سبيل الاستعجال عدداً من المسائل المحددة العابرة للحدود. ويقوم الأمين العام، في تقريره بتقييم الجهود المبذولة لمعالجة عدد من المشاكل الرئيسية العابرة للحدود. وعلى الرغم من إحراز قدر من التقدم، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ويلزم في الكثير من المجالات بذل جهود تقوم على المزيد من التعاون والتوجيه على نحو أفضل.

لقد نظر المجلس تحت رئاستكم، سيدي، منذ يومين في مسألة بالغة الأهمية وهي مسألة الأطفال المتضررين من الصراع المسلح (انظر S/PV.5129).

لا يزال انتشار الأسلحة الصغيرة عاملاً هاماً من عوامل عدم الاستقرار والصراع في المنطقة. ويلزم اتخاذ إجراءات حاسمة منسقة. وقد أتاحت الفرصة للاتحاد الأوروبي في المناقشة المفتوحة بشأن الأسلحة الصغيرة التي أجريت في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.5127) للإعراب عن استعداداته للمساعدة في وضع حد لآفة تكديس الأسلحة الصغيرة دون ضابط. وفي حين يرحب الاتحاد الأوروبي بالتجديد الأخير للوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع

شراكة بناءة بين منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين والجماعة. ويرحب الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن بأن ممثلي بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخمس للأمم المتحدة في غرب أفريقيا يجتمعون فيما بينهم على نحو دوري.

تضطلع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، مع الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي بأدوار أساسية في غرب أفريقيا في منع الصراع وبناء السلام، ويجب أن تؤسس هذه الجهات شراكة أكثر فعالية. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي مع الارتياح أن إنشاء آلية تعاونية حقا لمعالجة المشاكل العابرة للحدود قد بدأ، مع الاحترام لمبدأ الملكية الأفريقية. ونتطلع باهتمام إلى خطة العمل التي سيقدمها في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ الفريق العامل المشترك للاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية ومكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا. ومن الأمثلة الإيجابية الأخرى الجهد الجماعي المشترك الذي سيضطلع به هذا العام لتيسير حركة الأشخاص والبضائع عبر الحدود. وينبغي الآن أن يكون هدفنا المشترك تعزيز فعالية حوارنا وتوحيد مختلف المبادرات، بما في ذلك من خلال جهود الممثل الخاص لرئاسة الاتحاد الأوروبي لدى بلدان اتحاد نهر مانو.

ثانياً، يتعين علينا تعزيز بناء القدرات على الصعيد الإقليمي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، اعتمد الاتحاد الأوروبي خطة عمل بشأن دعم السلم والأمن في أفريقيا تعنى في المقام الأول ببناء القدرات. وتحدد خطة العمل السبل العملية التي يمكن بها مساعدة المنظمات الأفريقية على نحو مفيد في بناء قدرات ذاتية لمنع وإدارة الصراعات، مما يكمل المبادرات المضطلع بها في إطار اتفاق كوتونو ومرفق إحلال السلام في أفريقيا. ويدعو الاتحاد الأوروبي تلك المنظمات إلى تقديم مقترحات لبناء القدرات في الأجل الطويل. وتقوم الجماعة الاقتصادية الآن، بالاشتراك مع الأمم المتحدة، بوضع

الأوروبي، ونشجع منطقة غرب أفريقيا على الاضطلاع بمبادرات في ذلك المجال. وبناء على ذلك، يرحب الاتحاد الأوروبي باعترام مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا وضع برامج متكاملة إقليمية بنهاية عام ٢٠٠٥.

ويمثل دعم الاتحاد الأوروبي للسلم والأمن في غرب أفريقيا جزءاً من سياسة منسجمة للاتحاد الأوروبي إزاء أفريقيا. وقد خصص الاتحاد الأوروبي ٢٣٥ مليون يورو لغرب أفريقيا في إطار البرنامج الإرشادي الإقليمي الحالي، وذلك بصفة أساسية في قطاعي التكامل الاقتصادي الإقليمي والنقل. وتستهدف استراتيجية الاتحاد الأوروبي المتكاملة الطويلة الأجل لغرب أفريقيا تحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة، ولا سيما عن طريق التكامل الاقتصادي وإنشاء اتحاد جمركي فيما بين بلدان الجماعة. ويشمل ذلك إيلاء اهتمام مستمر لموقف النساء والأطفال الضعيف والخطر المتزايد لفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز في الصراع المسلح.

ولئن كانت المسؤولية الرئيسية عن إحراز تقدم في غرب أفريقيا تقع على عاتق قادة المنطقة ومجتمعاتها، فإنني أود أن اختتم بياني بالتأكيد من جديد على أن أعمال الاتحاد الأوروبي ستستند إلى مبدأ التعاون والتنسيق التامين مع جميع الأطراف الفاعلة في الميدان، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): اشكر ممثل لكسمبرغ على الكلمات الطيبة إلى وجهها إلى والى بلدي، بن.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل كوت ديفوار.

السيد جانغونيه - بي (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، نظراً لأن هذه هي المرة الأولى التي يتشرف فيها وفدي بأخذ الكلمة في ظل رئاستكم، فإنني أود، بالنيابة عن وفدي، أن أهنئكم وأن أشكركم على تنظيم

الأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا لمدة ثلاث سنوات، فإننا نشجع أيضاً الجهود المبذولة في إطار برنامج الجماعة الاقتصادية لتحديد الأسلحة الصغيرة لتحويل الوقف الاختياري إلى صك ملزم قانوناً.

وعلاوة على ذلك، يؤيد الاتحاد الأوروبي توصية الأمين العام بأن ينظر مجلس الأمن في إعطاء بعثات حفظ السلام ما يلزم من سلطات وموارد لرصد عمليات حظر الأسلحة وإنفاذها، وكذلك في فكرة وسم وتعقب الأسلحة الصغيرة المستعملة في بعثات حفظ السلام. وينبغي أن ننظر في إصدار قائمة "إشهار وفضح" للأفراد والكيانات الذين ينتهكون حظر الأسلحة والوقف الاختياري الخاص بالجماعة، وتقديم المسؤولين عن الأنشطة الإجرامية المتصلة بالاتجار بالبشر والموارد الطبيعية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وفيما يتعلق ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، نرحب بالجهود التي تبذلها حالياً مختلف هيئات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا للتوصل إلى سبل للمواءمة بين البرامج والقضاء على أوجه عدم الاتساق بغية الحد من تنقل المقاتلين والأسلحة عبر الحدود. ويرى الاتحاد الأوروبي أيضاً أن مرحلة إعادة الإدماج مرحلة ذات أهمية أساسية لنجاح برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونطالب بزيادة المساعدة الدولية - بما فيها المساعدة المالية - لهذه الأنشطة في البلدان الخارجة من الصراع مثل ليبيريا وسيراليون. إلا أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لبرامج الأطفال الجنود والنساء المقاتلات وإتاحة فرص العمل.

وتتضح على الصعيدين الوطني والإقليمي كليهما أهمية إصلاح قطاع الأمن كوسيلة لتحسين الحكم الوطني وتعزيز الأمن عن طريق التغيير المؤسسي. ويمكن تمويل مشاريع الجماعة الاقتصادية في مجال إصلاح قطاع الأمن عن طريق مرفق إحلال السلام في أفريقيا الذي أنشأه الاتحاد

تكون شاملة، كما اعترف بذلك الأمين العام ذاته في تقريره S/2004/200.

ولم يرد أي ذكر للتسابق المحموم الذي يفترض به العديد من المنتجين والسماصرة والمتجرين بالأسلحة الصغيرة وتوابعها بطريقة غير قانونية أفريقيا بشكل عام وغرب أفريقيا بشكل خاص. وبالمثل، لم ترد أي إشارة إلى أبشع مظاهر تحرير الاقتصاد والعمولة على سبيل المثال.

وإذا لم يتم على نحو شامل ودقيق حصر ووصف المشاكل العابرة للحدود ودون الإقليمية والاعتراف بها عالمياً، وهي المشاكل التي أبرز الأمين العام بشكل واضح صلاحها وآثارها التراكمية المتبادلة، فإننا لن نجد حلاً واقعياً وممكناً في أي وقت قريب. والأمين العام، بإضافته بشكل دوري إلى تحليلاته للبيئة السياسية الحقيقية السائدة في بلدان غرب أفريقيا الفقيرة، سيساعد على تعزيز وجود إدراك واقعي للمشاكل دون الإقليمية والعابرة للحدود في غرب أفريقيا من جانب مجلس الأمن وبالتالي سيساعد المجلس على التوصل إلى حلول متماسكة وسريعة التطور لتلك المشاكل. وسيسهم ذلك أيضاً في تنفيذ جميع الأطراف الفاعلة، دون الإقليمية والدولية، في الحياة السياسية في غرب أفريقيا، لإجراءات منسقة يوكلها إليها المجلس وإلى كيانات الأمم المتحدة وإلى مختلف شركائها على حد سواء.

ويشيد وفدي بالأمين العام على جهوده الرامية إلى وضع نهج متكامل ومنسق لمنع نشوب الصراع في غرب أفريقيا، ونرحب بالتقدم المحرز في تسوية مشاكل محددة عابرة للحدود، يشير إليها الأمين العام في التقرير المرحلي المعروض علينا لهذه المناقشة. ونشجع الأمين العام على أن يتابع تلك الجهود ويزيدها لأننا نؤمن بشدة - بالترافق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الأفريقي، وحركة عدم

مناقشة اليوم بشأن موضوع عزيز على أفريقيا: ألا وهو سبل مكافحة المشاكل دون الإقليمية والعابرة للحدود في غرب أفريقيا. كما نود أن نؤكد لكم الارتياح الشديد الذي يشعر به بلدي لرؤيتكم، وزير الخارجية، في هذه الجلسة. وذلك يدل على الأهمية التي توليها جمهورية بنن الشقيقة للمشاكل دون الإقليمية والعابرة للحدود، مما يبين بأمانة الشواغل المستمرة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة فيما يتعلق بغرب أفريقيا.

وبغية توجيه هذه المناقشة، أصدر الأمين العام تقريراً عن الموضوع قيد النظر، وهو تقرير جد مفيد وتولى عرضه الأمين العام ذاته. ودعم الإحاطة الإعلامية للأمين العام السيد احمدو ولد عبدالله، رئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، كما دعمها المستشار الخاص للأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد ضيوف. وأود أن أشيد بكليهما على إحاطتهما الإعلاميتين.

ومنذ الاستقلال، أصبح العديد من المشاكل دون الإقليمية والعابرة للحدود يؤثر على السلام والأمن الدوليين في غرب أفريقيا، كما أن هذه المشاكل تقوض جميع الجهود الإنمائية لدولنا. وتمثل تلك المشاكل في الاستخدام المتزايد والانتشار غير القانوني، للمرتزقة، والجنود الأطفال، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتوابعها، والذخائر والأجهزة المتفجرة؛ وثقافة الإفلات من العقاب؛ وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز؛ والضعف المستمر للقطاع الأمني؛ وبطالة الشباب؛ والتدهور البيئي؛ والاستبعاد الاجتماعي؛ والحروب؛ والتحرك الجماعية لللاجئين؛ والاستغلال غير العادل وغير القانوني للموارد الطبيعية؛ وضعف المؤسسات الوطنية وهيكل المجتمع المدني؛ وانتهاك حقوق الإنسان، وخاصة حقوق النساء والأطفال؛ وسوء الإدارة العامة. ومن المحزن أن هذه القائمة أبعد من أن

الأسلحة وتكديسها واستخدامها، وهو ما يعني، خاصة في أفريقيا، تعزيز المؤسسات الديمقراطية والقدرة على توفير الأمن العام. وستطلع المنظمات غير الحكومية بدور للرصد وبدور لتوفير المعلومات والتثقيف للسكان لكي يدعموا العمل الديمقراطي للمؤسسات العامة.

إننا نرغب بشدة في مشاهدة التنسيق والعمل المنسق في غرب أفريقيا فضلا عن أفريقيا بأكملها، بغية تنفيذ البرامج الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي تتلقي بطريقة حسنة التوقيت وعلى المستوى اللازم، الدعم التقني والمادي والمالي الجوهري الخارجي. وسيكون من المستصوب تنفيذ الاستراتيجيات المتكاملة في المناطق الحدودية الحساسة في غرب أفريقيا بل وفي أفريقيا عامة، تمشيا مع الاستراتيجيات التي وضعها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. فلنتطلع إلى هذه التدابير الفعالة والملموسة. وعندئذ فقط ستصبح دائرة العنف وعدم الاستقرار التي لا تنتهي ذكرى بعيدة في تاريخ دول أفريقيا المستقلة. وسيتم بشكل نهائي حل الصراعات المسلحة، وتجنيد وانتشار المرتزقة والجنود الأطفال، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، وانتهاكات حقوق الإنسان، والإفلات من العقاب، والفساد، والبطالة، والزيادة السكانية المفرطة، وأغلب الأمراض المعدية، وجميع المشاكل العابرة للحدود ودون الإقليمية. وبذلك يتحقق السلام ويتوطد بشكل نهائي في غرب أفريقيا، وتضع شعوبنا ودولنا وأممنا أقدامها على الطريق نحو التحقيق الفعلي للأهداف الإنمائية للألفية وأهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وخدمة لمصلحة غرب أفريقيا، وأفريقيا، والأمم المتحدة، والمجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل كوت ديفوار على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي وإلى بلدي، بنن.

الانحياز - بأن أفريقيا بأكملها وغرب أفريقيا، التي هي موضوع مناقشتنا اليوم، لن تجد الخلاص إلا من خلال التنفيذ الفعال وحسن النية للنهج المتكامل والمنسق الذي يجري وضعه لمنع نشوب الصراع.

ولا يسع وفدي سوى أن يرحب بأن الأمم المتحدة في النهاية، كما تعهد الأمين العام في تقريره S/2001/574، اضطلعت بطريقة لا رجعة فيها بانتقال صحي من ثقافة لرد الفعل إلى ثقافة لمنع نشوب الصراع. وبالسعي الجاد إلى تحقيق ثقافة المنع هذه وتنفيذها على نحو دؤوب، فإن التقدم الذي أحرز بالفعل في تسوية مشاكل محددة عابرة للحدود، مهما كان متواضعا، سيمهد الطريق في نهاية المطاف نحو التعزيز المطرد للسلام والأمن الدوليين في غرب أفريقيا. وسيؤدي ذلك التقدم إلى تهيئة وتعزيز الظروف المثلى لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وسيؤدي إلى خفض، وفي الواقع إلى إزالة، الحاجة إلى بعثات الأمم المتحدة للسلام في غرب أفريقيا. ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام يدرك بشكل جيد العبء المتزايد الذي تمثله هذه البعثات على الأمم المتحدة، نظرا لأنها تميل إلى أن تصبح غير قابلة للإهاء. وسيشعر الجميع بالارتياح لإمكانية إنهاء هذه البعثات.

فليحدونا الأمل في إحداث تحويل فعال للوقف الاختياري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة إلى اتفاقية ملزمة قانونا، تستكمل الصك القانوني القائم بشأن وسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتوابعها ومكوناتها وذخائرها، فضلا عن المتفجرات.

ومن الأهمية الأساسية توعية متخذي القرار والسكان لكي يدركوا أن الدول ستتمكن، بفضل الإجراء القوي الذي تتخذه الدول والمنظمات غير الحكومية، من تحديد نقل

حوالي ٥٠٠ مليون قطعة من الأسلحة الخفيفة بحرية في العالم، ٣٠ مليون منها في أفريقيا و ٨ ملايين في غرب أفريقيا. ويقول التقرير إن ٦٠ في المائة من تلك الأسلحة هي بجائزة مدنيين، وإنما للأسف تقتل حوالي ٥٠٠.٠٠٠ شخص سنويا، ٨٠ في المائة منهم نساء وأطفال.

وتؤكد تلك الصورة القائمة جدا أن الأسلحة الخفيفة في أفريقيا ليست الأسلحة المفضلة فحسب بل هي أيضا أسلحة دمار شامل. فهي منخفضة التكلفة، ويسهل استعمالها والحصول عليها، وهذا ما يفسر جزئيا امتلاك الجميع لها. علاوة على ذلك، يعتقد وفدي أن الإخفاق في موازنة السياسات الوطنية مع روح الوقف الاختياري المتبع من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغياب صك ملزم قانونا قد أفضيا إلى انتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها.

وتأمل من استبدال برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية ببرنامج تحديد الأسلحة الصغيرة التابع للجماعة الاقتصادية أن يسهم بشكل فعال في تعزيز قدرات اللجان الوطنية. وينبغي لجمعية المانحين أن يولي اهتماما خاصا لوحدة الأسلحة الصغيرة التي أنشأتها الجماعة الاقتصادية.

وبلدي مقتنع بأن اعتماد دول غرب أفريقيا لشهادة معيارية للمستعمل النهائي وإنشاء آلية لتبادل المعلومات، كما أوصى بذلك القرار ١٤٦٧ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٣، الذي أُنخذت تحت رئاسة غينيا لمجلس الأمن، من شأنه أن يساعد على تعقب الأسلحة الصغيرة وتحديد هوية المسؤولين عن الاتجار غير المشروع بها.

وتؤيد غينيا تماما فكرة وضع صك قانوني لوسم وتعقب الأسلحة الخفيفة، كما طرحها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بوسم وتعقب الأسلحة الصغيرة

السيد سو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعنتم هذه الفرصة، سيدي، لأعرب عن الترحيب الحار بعقد هذه المناقشة المفتوحة وعن مدى تقديرنا للطريقة الممتازة التي ما فتئتم تترأسون بها المجلس. إن هذه الجلسة فرصة أخرى لنا للنظر في سبل التصدي للمشاكل دون الإقليمية والعبارة للحدود في غرب أفريقيا حتى نعيد إلى المنطقة الأمن والاستقرار على المدى البعيد.

إن الشراكة من أجل صون السلم والأمن قد جنت بعض الثمار لا سيما في سيراليون وليبيريا. ومع ذلك، مازالت هناك تحديات رئيسية يجب التصدي لها بغية تعزيز السلام في غينيا - بيساو؛ واستعادة الوحدة والسلام في كوت ديفوار؛ والحفاظ على سيادة القانون لإحباط محاولات الانقلاب على الدولة، مثل الهجوم الغادر الذي شُن في بلدي على الرئيس لانسانا كونتي في ١٩ كانون الثاني/يناير الماضي.

وفي ذلك السياق - الذي يكتسي فيه العمل الوطني والإقليمي والدولي أهمية أكبر من أي وقت مضى للحيلولة دون جني المكاسب من التخريب وإعطاء زخم للإصلاحات الاقتصادية والديمقراطية الرئيسية قيد التنفيذ - فإن الوقت مناسب جدا للنظر بتعمق في المسائل المعقدة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة.

ولقد أعلن وفدي بالفعل مواقف حكومي بشأن أنجع السبل لمكافحة استخدام الجنود الأطفال وتعزيز برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين. ونود الآن أن نتطرق إلى السبل والوسائل الكفيلة باتخاذ نهج واضح ومنسق يهدف إلى إيجاد حلول دائمة لمشاكل انتشار الأسلحة الخفيفة والمرترقة، ووضع استراتيجيات متكاملة لتنمية غرب أفريقيا.

إن خطورة ونطاق المسألة الشائكة للأسلحة الصغيرة وردت بوضوح في تقارير تفيد بأنه يجري بسهولة تداول

نهر مانو، وكذلك غينيا - بيساو وكوت ديفوار، قرارا غير مناسب على الإطلاق وقد رفضته بالفعل.

ونود أن نعيد التأكيد مرة أخرى على الموقف المبدي لحكومة غينيا، الذي أبلغنا به مجلس الأمن في عام ٢٠٠٣ أثناء مشاورات سرية وأبلغنا به أيضا الاجتماع الوزاري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أيلول/سبتمبر. وتم أيضا تأكيد ذلك الموقف للأطراف المعنية كتابياً. وهذا الموقف مؤداه من جهة أن غينيا، بخلاف ليبيريا وسيراليون وغينيا - بيساو وكوت ديفوار، ليست بلدا ضالعا في صراع أو خارجا من صراع؛ ومن الناحية الأخرى أن حالتنا المحلية لا تشكل بأي حال تهديدا للسلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية، وبالتالي فإنها لا تُوصف على هذا النحو في جدول أعمال مجلس الأمن.

بعبارة أخرى، فإن توسيع ولاية فريق الاتصال الدولي لليبيريا لتشمل غينيا، الذي لم يكن ممكنا عام ٢٠٠٣، لا يمكن تبريره عام ٢٠٠٥.

ولكن يود وفدي أن يقول إن جمهورية غينيا ستواصل العمل المشابر لاستعادة السلام في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. وذلك عنصر ثابت في سياستنا الخارجية.

ولذلك تسعى غينيا جاهدة لتنشيط اتحاد نهر مانو. وتجلى ذلك في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤ عقب مؤتمر قمة كوناكري لرؤساء دول الاتحاد، الذي شارك فيه رئيسا جمهورية كوت ديفوار وجمهورية مالي. وهذا ما أوضحته غينيا أيضا من خلال اعتماد صك في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ أثناء الاجتماع الثنائي بين غينيا وسيراليون، الذي عقد على أعلى مستوى، ومكّن غينيا من حل نزاع حدودي بشكل سلمي، وفي إطار أخوي، بين غينيا وسيراليون،

والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، ونأمل أن تُعتمد الفكرة في الدورة الثالثة للفريق في حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

وكما ورد في التقرير، فقد دعا رؤساء دول اتحاد نهر مانو، مستفيدين في ذلك من تجربتهم المشتركة، إلى إنشاء آليات فعالة للتشاور والمراقبة، تُعنى على وجه الخصوص بسبل التصدي للمرتزقة. ويؤكد وفدي أن الخلافات في الرأي بشأن هذا الموضوع ينبغي ألا تحيد بصرنا عن ضرورة التصدي للمشكلة بحزم والقضاء عليها. فالحالة التي تسود غرب أفريقيا منذ عدة سنوات الآن تشكل تحديا لنا جميعا.

وغني عن القول أيضا إن المعدل المرتفع للبطالة بين الشباب والإخفاق في إعادة إدماج المقاتلين السابقين يشكلان على المدى البعيد تهديدا إضافيا ويفاقمان مشكلة المرتزقة في منطقتنا. ولذلك نقترح إدراج مبدأ الاحترام الكامل للقرارات ذات الصلة التي اتخذها الاتحاد الأفريقي لمكافحة مشكلة المرتزقة، وذلك في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفي تفويضات بعثات حفظ السلام في غرب أفريقيا.

إن الخطوات المتخذة على مختلف الصعد استجابة للنداءات الموجهة من مجلس الأمن لتعزيز التعاون بين هيئات الأمم المتحدة ومختلف شركائها وللتشجيع على نهج متسق لمنع نشوب الصراعات وتعزيز السلام في غرب أفريقيا قاصرة حتى الآن عن الوفاء بتوقعات الدول الأعضاء بالشكل الكامل. ولا يمكن أن ينجح هذا النهج إلا إذا كان عملي المنحى ويقوم على تحقيق النتائج في الميدان، وتتعاون كامل من المستفيدين.

وفي ذلك الصدد، تعتبر حكومة غينيا القرار الذي اتخذته فريق الاتصال الدولي لليبيريا في دورة العمل السابعة، التي عقدها في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وهو قرار يفضي بتوسيع ولايته ونطاق عمله ليشملا البلدان الأخرى في اتحاد

أكثر حرية من وصمة الحرب والفقر مما كانت عليه في أي وقت مضى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل غينيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي وإلى بلدي، بنن. المتكلم التالي هو ممثل سيراليون. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد راو (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): إن وفدي أيضا يشارك في الرأي الذي أعربت عنه وفود أخرى بأن حضوركم هنا يؤكد على الأهمية التي توليها بنن للدور الذي يمكن أن يضطلع به المجلس في صون السلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا.

إن آخر تقرير للأمم العام (S/2005/86)- ونشكره على عرضه شخصيا اليوم - يغطي مرة أخرى الطائفة الكاملة من التدابير الجارية أو المقترحة للمساعدة على مكافحة المشاكل دون الإقليمية والعبارة للحدود في غرب أفريقيا. ويود وفدي أن يدلي ببضعة تعليقات موجزة على الملاحظات والاستنتاجات الواردة في ذلك التقرير الأخير.

يقول الأمين العام في التقرير إن كثيرا من مشاكل الحدود تتطلب جهودا مشتركة من البلدان والشعوب المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني ومنظماته وجماعته المحلية. وفي ذلك الصدد، سيهّم مجلس الأمن أن يعلم أنه قد اجتمع في وقت سابق من هذا الأسبوع برلمانيون وزعماء وشيوخ من سيراليون وغينيا وليبيريا، جميعهم من شعب كيسسي، في كويندو، وهي مدينة حدودية في مقاطعة كيبلاهون في سيراليون، في خطوة تاريخية تجاه توطيد السلم والاستقرار دون الإقليمي. وكانت كويندو قبل حرب المتمردين والهجمات المسلحة الأخرى على المنطقة، سوقا دوليا مزدهرا يخدم البلدان الثلاثة الأعضاء في اتحاد نهر مانو.

والذي كان يتعلق بقرية يانغا. وبذلك قدمت غينيا مثالا لتعزيز الثقة والسلم والاستقرار مع جيراننا.

وعلاوة على ذلك، تشير الفقرة ٣٩ من التقرير إلى إطلاق مبادرة جديدة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، تعرف بـ "استراتيجيات موحدة لمناطق الحدود الحساسة في غرب أفريقيا"، بغية معالجة المشاكل في تلك المناطق. وهي تشير أيضا إلى أن المبادرة تركز على أربع مجموعات من البلدان، تشمل غينيا، وأن مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا يخطط لعقد اجتماع للمتابعة في هذه السنة.

ويرحب بلدي بذلك الخبر الطيب ويكون مقدرًا إذا ما أرسلت إلينا استراتيجية أو خطة إحياء منطقتنا "فورستير" حتى نتتمكن من الاضطلاع بدور فعال، وهو أمر أساسي لنجاح المسعى. ونأمل يكون الاجتماع المقرر عقده هذه السنة بشأن المناطق الحدودية الحساسة، مع مختلف شركائنا، اجتماعا ناجحا.

وفيما يتعلق بمسألة الأمن، فإن غينيا تحث الشركاء على مواصلة جهودهم الرامية إلى زيادة قدرات المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا على تقييم التهديدات التي تواجهها والتصدي لها. ونحث الأمم المتحدة على تعزيز التعاون بين بعثاتها السياسية والإنسانية والاقتصادية في المنطقة دون الإقليمية، مشددين خصوصا على الاستخدام المشترك للسوقيات والموارد، بما في ذلك دوريات الحدود. ونؤيد بقوة توصية التقرير بشأن تحقيق تناغم في المناشدات من أجل تقديم المساعدة الإنسانية اللازمة إلى البلدان التي تمر بأزمات وإلى الدول المجاورة المتأثرة بتلك الأزمات.

ختاما، أود أن أرحب بحقيقة أن الأمم المتحدة تقدم إسهاما كبيرا في استعادة السلم والأمن في غرب أفريقيا. واسمحوا لي أيضا أن أؤكد الالتزام الثابت لحكومة وشعب غينيا بالعمل مع جميع شركائنا لتشجيع بروز أفريقيا جديدة،

غرب أفريقيا. وهو يذكر، على سبيل المثال، ضرورة تحويل الوقف الاختياري للجماعة الاقتصادية لاستيراد وتصدير وصنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا إلى صك ملزم قانونا. وتشاطر سيراليون الأمين العام رأيه بأن هذا التحويل للوقف الاختياري من شأنه أن يبعث إشارة قوية إلى شركاء التنمية والمجتمع الدولي الأوسع بأن حكومات غرب أفريقيا مستعدة هي نفسها لأن تعالج بصورة حاسمة الآثار المدمرة لانتشار الأسلحة الصغيرة - وهي عامل إسهام رئيسي في زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. ونعرب عن تقديرنا، في ذلك الصدد، لدعم الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى لرفع مستوى الوقف الاختياري.

وحيث أن الجهود جارية الآن لتحويل الوقف الاختياري إلى صك ملزم قانونا، نرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يبعث نفس الإشارة إلى المجتمع الدولي الأوسع فيما يتعلق بالآثار المدمرة لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويمكن أن يفعل ذلك بالإعلان عن رأيه بصورة قاطعة بشأن ضرورة وجود صك دولي ملزم قانونا معني بتعقب ووسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهذا، في رأينا، من شأنه أن يشكل إسهاما كبيرا في جهودنا الرامية إلى مكافحة المشاكل دون الإقليمية والعبارة للحدود في غرب أفريقيا. إن وجود صك غير ملزم أو صدور إعلان سياسي غير كاف. وكما ذكر ممثل المملكة المتحدة بطريقة بليغة صباح اليوم، يجب أن تنتقل من الكلام إلى العمل الجوهري، في شكل التزام ملزم قانونا للتعامل مع تلك البلوى.

ولا يمكن الكلام عن المشاكل دون الإقليمية والعبارة للحدود بدون الإشارة إلى حالة الشباب، أو ما وصفه الأمين العام في تقريره، وهو محق في ذلك، بالمستويات المذهلة لبطالة الشباب في غرب أفريقيا. وذلك لب الموضوع. وربما تكمن فيه أكثر الوسائل جدوى وفعالية ودواما لمعالجة منع نشوب

وقرر البرلمانين والزعماء والشيوخ من شعب كيسي، بحضور رؤساء دولهم أو حكوماتهم، فيما قرروا، أن هناك حاجة ماسة إلى دعم حكوماتهم لتنفيذ البروتوكولات الإقليمية ودون الإقليمية المتصلة بالسلم والأمن وحرية حركة الأشخاص والبضائع والخدمات في المنطقة دون الإقليمية. وربما كان أهم جزء في بيانهم طلب من حكومات سيراليون وغينيا وليبيريا لتيسير إنشاء الأسواق الدولية في كويندو، وغويكيندو، وفويا، وتحسين شبكة الطرق لتيسير الوصول إلى تلك الأسواق.

ولعل مجلس الأمن يتذكر الحالة الإنسانية الخطيرة للاجئين التي ظهرت في منطقتي غويكيندو وباروتس بيك قبل حوالي أربع سنوات، عقب سلسلة من الهجمات المسلحة العابرة للحدود. وينبغي النظر إلى اجتماع هذا الأسبوع في كويندو باعتباره إسهاما هاما في الاستراتيجيات المتكاملة، التي وصفها الأمين العام في تقريره، لتحقيق الاستقرار في مناطق الحدود.

ويغتنم وفدي هذه الفرصة أيضا لذكر تطورا حديثا آخر في معالجة ما يمكن أن يرى كمشكلة محتملة من المشاكل العابرة للحدود. وقد أشار إليها زميلي ممثل غينيا إشارة عابرة قبل قليل. وهذه ما تسمى بمشكلة ينغا بين سيراليون وغينيا - وهي مسألة من المؤسف أنه حدثت مبالغة كبيرة في تصويرها. وينبغي لمجلس الأمن أن يحيط علما باقتراح سيراليون لإنشاء فريق مستقل من المستشارين، ويفضل أن يكون تحت رعاية الأمم المتحدة وأن يعمل مع خبراء من البلدين، لإعادة وضع المنارات المفقودة على طول الحدود التي تم ترسيمها بالفعل.

ذكر الأمين العام في آخر تقاريره بعض المجالات التي يرى أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله فيها للإسهام بشكل أكثر فعالية في منع نشوب الصراعات وبناء السلام في

تكمن في زعماء غرب أفريقيا والمجتمعات ذاتها. ومع ذلك، لا بد لنا من الإشارة إلى أن لدينا في غرب أفريقيا بالفعل مؤسسات وآليات لتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو. وعلى الرغم من القيود المعروفة جيداً، فقد أثبتت بالفعل جنوحاً إلى - بل في الحقيقة قدرة على - منع نشوب الصراع، والتنمية وحتى حفظ السلام. ونحن في سيراليون نعرف ما فعلته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجلنا خلال تلك الأيام الحالكمة السواد قبل - وأكرر قبل - نشر بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

وما تحتاج إليه تلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية هو الدعم المستمر والمستدام من المجتمع الدولي. ويتعين على مجلس الأمن، من جانبه، أن يواصل رصد الاستجابات وتنفيذ التوصيات التي قدمها تعزيزاً للتعاون بين مختلف مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها وشركائها. وينبغي أن ينصب التركيز على اتباع نهج متكامل لمنع الصراع والتنمية في غرب أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل سيراليون على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي وإلى بلدي، بنن.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل نيجيريا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أديكاني (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود، أولاً، أن أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة هذه الهيئة نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

وأود أن أعرب عن تقديرنا لكم على عقد جلسة هامة أخرى لمجلس الأمن بشأن المشاكل العابرة للحدود في غرب أفريقيا. وإننا نشعر بالتشجيع لمناقشة هذا الموضوع تحت رئاسة بنن وبتوجيهكم. وهذا دليل على التزام بلدكم

الصراعات وبناء السلام والتنمية في المنطقة دون الإقليمية. إن حالة بطالة الشباب تتجلى في مشاكل إقليمية وعابرة للحدود مثل أعمال المرتزقة، وتجنيد المتمردين، وتداول واستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة والتعدين غير المشروع.

ونحن نتفق الأمين العام من صميم قلوبنا على أنه أولاً، تشكل الأعداد المتزايدة من الشباب والشابات الذين لا توجد أمامهم أي إمكانية للحصول على عمل يوفر لهم معيشة محترمة، تهديداً رئيسياً لمستقبل المنطقة دون الإقليمية وثانياً، أن المستويات المذهلة من بطالة الشباب وما يصحبها من يأس ليس من شأنها أن تقوض أي تقدم ربما تكون أحرزته بلدان مثل سيراليون فحسب، بل تحمل أيضاً خطر تدمير الهياكل السياسية والاجتماعية للبلدان المستقرة حالياً.

وقد بينت التجربة خلال السنوات العشر الأخيرة في غرب أفريقيا أننا لا يمكن أن نشعر بالرضا بعد الآن إزاء وجود بضعة جيوب للاستقرار هنا وهناك، فيما تنهار نقاط أخرى من منطقتنا نتيجة طول أمد الصراع المسلح. ولا بد من معالجة البطالة بين الشباب في غرب أفريقيا بوصفها أولوية على المستويات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية. وحقبة الأمر، فإن إجراءات خفض البطالة بين الشباب ينبغي اعتبارها مفتاحاً لمنع نشوب الصراع، وبناء السلام وتحقيق التنمية. وتفوق تلك الإجراءات في أهميتها نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وإذ نتكلم عن سيراليون، فإن مئات الآلاف من الشباب لم يحملوا سلاحاً على الإطلاق، ولم يكونوا مقاتلين. وهم في حاجة إلى إدماجهم - وليس إعادة إدماجهم - في صلب المجتمع.

وبطبيعة الحال، فإننا نتفق مع الأمين العام في أن المسؤولية الرئيسية عن تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة

بلا قيد على هذه الأسلحة قد أجمعت الصراعات وما يصحبها من جرائم عابرة للحدود، بما في ذلك النهب المسلح. واتضح أن تلك الأسلحة تشكل حافزا كبيرا للأطراف من غير الدول لكي تنتكس الطريق المؤدي إلى السلام من خلال المفاوضات.

ونحن وحدثنا، الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي، ليس بوسعنا أن نواجه بفعالية آثار انتشار تلك الأسلحة، التي تصنع خارج المنطقة وتوردها إلى داخل بلداننا أطراف من غير الدول، بالتواطؤ مع منتجي الأسلحة والموردين. وإن جهودنا الحالية، التي تظهر بجلاء كاف في امتثالنا الصارم لوقف الجماعة الاقتصادية لتوريد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا، تحتاج إلى الدعم والعمل الواضح من أعضاء المجتمع الدولي الآخرين لتحقيق الهدف المنشود.

والتقدم الذي أحرزته حتى الآن الفريق المخصص المعني بالتفاوض بشأن مشروع معاهدة متعلقة بالوسم والتعقب ينبغي أن يدفع الدول الأعضاء إلى التغلب على الصعاب المتبقية أمام اختتام تلك المفاوضات في وقت مبكر. وذلك من شأنه أن يضمن إمكانية تقديم نص متفق عليه لتعتمده الجمعية العامة في هذه السنة. وفي غضون ذلك، نؤيد الأمين العام في دعوة شركائنا الإنمائيين إلى توفير التمويل للجماعة الاقتصادية لتمكين برنامجها الجديد للرقابة على الأسلحة الصغيرة من أن يبدأ بداية فعالة.

وقد حان الوقت أيضا للكشف عن الأفراد والشركات والجماعات والبلدان التي كانت متورطة في التصدير غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى منطقتنا دون الإقليمية، في انتهاك لحظر توريد الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن وفي تجاهل واضح للوقف الاختياري الذي قرره الجماعة الاقتصادية. ونحن نشاطر الأمين العام

بأهداف السلام والأمن والاستقرار والتقدم في منطقتنا دون الإقليمية وفي القارة الأفريقية برمتها.

كما نعرب عن الامتنان للأمين العام، السيد كوفي عنان، على اهتمامه المستمر باتباع أفضل النهج لتسوية الصراعات في المنطقة. إن جهوده لتعبير عن الرغبة المشتركة في جعل غرب أفريقيا، بل وأفريقيا بأسرها، منطقة خالية من الأزمات.

لقد أودت الصراعات في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بحياة كثيرين ورُوِّعت الآلاف وشردهم. وابتلعت تلك الصراعات أجيالاً من شبابنا الذين حرموا من طفولتهم وبراءتهم. وتعرضت النساء للإساءة والاستغلال. والدمار الذي خلفته تلك الصراعات قد شمل المدن والبنى التحتية في البلدان المتضررة. وأسوأ من ذلك، فإن آثار تلك الصراعات قد ظهرت جلية فيما وراء مساح العمليات المباشرة، مما زاد من تعقد التحديات التي سببها انتشار وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى، إلى جانب تزايد التصحر والتردي البيئي، وتفاقم أعباء الديون.

وبينما أحرز تقدم كبير على طريق تسوية تلك الصراعات، لا تزال المنطقة دون الإقليمية عرضة للأخطار. ولذلك، نشرك الأمين العام في تقييمه بشأن استصواب إيجاد نهج منسق ومتكامل للوقاية من الصراع. وعناصر ذلك النهج، المحددة في التقرير، تشمل تحسين التعاون بين كيانات الأمم المتحدة في المنطقة من خلال تبادل المعلومات والتحليلات والتخطيط المشترك؛ وتنشيط اتحاد نهر مانو؛ وعملية النداءات الموحدة لغرب أفريقيا؛ والعمل المشترك للأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا يزال يشكل محنة كبيرة لبلداننا. فحصول الأفراد والجماعات

ودون الإقليمية. وحقيقة الأمر، فإن إجراءات خفض البطالة بين الشباب ينبغي اعتبارها مفتاحاً لمنع نشوب الصراع، وبناء السلام وتحقيق التنمية. وتفوق تلك الإجراءات في أهميتها نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وإذا نتكلم عن سيراليون، فإن مئات الآلاف من الشباب لم يحملوا سلاحاً على الإطلاق، ولم يكونوا مقاتلين. وهم في حاجة إلى إدماجهم - وليس إعادة إدماجهم - في صلب المجتمع.

وبطبيعة الحال، فإننا نتفق مع الأمين العام في أن المسؤولية الرئيسية عن تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة تكمن في زعماء غرب أفريقيا والمجتمعات ذاتها. ومع ذلك، لا بد لنا من الإشارة إلى أن لدينا في غرب أفريقيا بالفعل مؤسسات وآليات لتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو. وعلى الرغم من القيود المعروفة جيداً، فقد أثبتت بالفعل جنوحاً إلى - بل في الحقيقة قدرة على - منع نشوب الصراع، والتنمية وحتى حفظ السلام. ونحن في سيراليون نعرف ما فعلته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجلنا خلال تلك الأيام الحالكة السواد قبل - وأكرر قبل - نشر بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

وما تحتاج إليه تلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية هو الدعم المستمر والمستدام من المجتمع الدولي. ويتعين على مجلس الأمن، من جانبه، أن يواصل رصد الاستجابات وتنفيذ التوصيات التي قدمها تعزيزاً للتعاون بين مختلف مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها وشركائها. وينبغي أن ينصب التركيز على اتباع نهج متكامل لمنع الصراع والتنمية في غرب أفريقيا.

تقييمه لضرورة أن يصدر مجلس الأمن قائمة "تشهير وفضح" أولئك الأفراد، وتلك الشركات والجماعات والبلدان، مدركين أن هذا من شأنه أن يساعد على الحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقتنا دون الإقليمية، إن لم يقض عليه قضاء تاماً. وإحضارنا أولئك الجناة للمحاكمة على الجرائم المصاحبة لتلك التجارة، يسدي إلى قضية السلام والعدل في منطقتنا خدمة جليلة. وعلاوة على ذلك، سيظهر تصميم المجلس على وقف تلك التجارة الدموية والعمل بما يتسق واهتمامه بالموضوع.

لقد سلم تقرير الأمين العام بضرورة أن تؤخذ في الاعتبار العوامل المحلية الاجتماعية - الاقتصادية والجيوسياسية في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن البديهي أن يشمل هذا النهج جماعات أو مجالات مثل الأطفال المقاتلين، والمحاربين الأجانب، والإناث المقاتلات، والجماعات العسكرية، وعناصر الرصد ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البلدان التي ليست في حرب ولكنها متضررة ضرراً بالغاً من الصراعات المسلحة في المنطقة. وينبغي أن يكون الهدف النهائي إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمقاتلين السابقين، بما في ذلك النساء والأطفال، في المجتمع لضمان استقرار وأمن الدول المتضررة. ونود، في ذلك الصدد، أن نسترعي الانتباه إلى قصتي النجاح في سيراليون وليبريا، حيث التأم شمل الأطفال الجنود المسرحين مع أسرهم و/أو تم ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية. وقد بينت التجربة خلال السنوات العشر الأخيرة في غرب أفريقيا أننا لا يمكن أن نشعر بالرضا بعد الآن إزاء وجود بضعة جيوب للاستقرار هنا وهناك، فيما تنهار نقاط أخرى من منطقتنا نتيجة طول أمد الصراع المسلح. ولا بد من معالجة البطالة بين الشباب في غرب أفريقيا بوصفها أولوية على المستويات الوطنية والإقليمية

وبينما أحرز تقدم كبير على طريق تسوية تلك الصراعات، لا تزال المنطقة دون الإقليمية عرضة للأخطار. ولذلك، نشارك الأمين العام في تقييمه بشأن استصواب إيجاد نهج منسق ومتكامل للوقاية من الصراع. وعناصر ذلك النهج، المحددة في التقرير، تشمل تحسين التعاون بين كيانات الأمم المتحدة في المنطقة من خلال تبادل المعلومات والتحليلات والتخطيط المشترك؛ وتنشيط اتحاد نهر مانو؛ وعملية النداءات الموحدة لغرب أفريقيا؛ والعمل المشترك للأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا يزال يشكل مخنة كبيرة لبلداننا. فحصول الأفراد والجماعات بلا قيد على هذه الأسلحة قد أوجع الصراعات وما يصحبها من جرائم عابرة للحدود، بما في ذلك النهب المسلح. واتضح أن تلك الأسلحة تشكل حافزا كبيرا للأطراف من غير الدول لكي تتنكب الطريق المؤدي إلى السلام من خلال المفاوضات.

ونحن وحثنا، الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي، ليس بوسعنا أن نواجه بفعالية آثار انتشار تلك الأسلحة، التي تصنع خارج المنطقة وتوردها إلى داخل بلداننا أطراف من غير الدول، بالتواطؤ مع منتجي الأسلحة والموردين. وإن جهودنا الحالية، التي تظهر بجلاء كاف في امثالنا الصارم لوقف الجماعة الاقتصادية لتوريد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا، تحتاج إلى الدعم والعمل الواضحين من أعضاء المجتمع الدولي الآخرين لتحقيق الهدف المنشود.

والتقدم الذي أحرزه حتى الآن الفريق المخصص المعني بالتفاوض بشأن مشروع معاهدة متعلقة بالوسم والتعقب ينبغي أن يدفع الدول الأعضاء إلى التغلب على

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل سيراليون على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي وإلى بلدي، بنن.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل نيجيريا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أديكاني (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود، أولاً، أن أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة هذه الهيئة نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

وأود أن أعرب عن تقديرنا لكم على عقد جلسة هامة أخرى لمجلس الأمن بشأن المشاكل العابرة للحدود في غرب أفريقيا. وإننا نشعر بالتشجيع لمناقشة هذا الموضوع تحت رئاسة بنن وبتوجيهكم. وهذا دليل على التزام بلدكم بأهداف السلام والأمن والاستقرار والتقدم في منطقتنا دون الإقليمية وفي القارة الأفريقية برمتها.

كما نعرب عن الامتنان للأمين العام، السيد كوفي عنان، على اهتمامه المستمر باتباع أفضل النهج لتسوية الصراعات في المنطقة. إن جهوده لتعبير عن الرغبة المشتركة في جعل غرب أفريقيا، بل وأفريقيا بأسرها، منطقة خالية من الأزمات.

لقد أودت الصراعات في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بحياة كثيرين وروعت الآلاف وشردهم. وابتلعت تلك الصراعات أجيالاً من شبابنا الذين حرموا من طفولتهم وبراعتهم. وتعرضت النساء للإساءة والاستغلال. والدمار الذي خلفته تلك الصراعات قد شمل المدن والبنى التحتية في البلدان المتضررة. وأسوأ من ذلك، فإن آثار تلك الصراعات قد ظهرت جلية فيما وراء مساح العمليات المباشرة، مما زاد من تعقد التحديات التي سببها انتشار وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى، إلى جانب تزايد التصحر والتردي البيئي، وتفاقم أعباء الديون.

المنطقة. وينبغي أن يكون الهدف النهائي إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمقاتلين السابقين، بما في ذلك النساء والأطفال، في المجتمع لضمان استقرار وأمن الدول المتضررة. ونود، في ذلك الصدد، أن نسترعي الانتباه إلى قصتي النجاح في سيراليون وليبيريا، حيث التأم شمل الأطفال الجنود المسرحين مع أسرهم و/أو تم ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية. وتلك قصص نجاح نادر ما تورد في وسائط الإعلام الرئيسية، ولكنها تدل على العمل القيم للأمم المتحدة ومشاركة مجلس الأمن.

ومن الواضح من تقرير الأمين العام أن غرب أفريقيا مجاهدة بمشكلة رئيسية للاجئين والأشخاص المشردين. ولن يتيسر التوصل إلى حل دائم إلا بالنظر الشامل في تلك المشاكل، وقيادة البلدان المتضررة للعملية. وكما ورد في التقرير، ينبغي أن يشمل ذلك الحل إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك دعم الموقف الإقليمي بشأن "ظاهرة المغامرات العسكرية العنيفة للاستيلاء على السلطة" (S/2004/86)، الفقرة ٣٤). كما ينبغي أن يتسق الحل مع بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعني بحرية مرور الأشخاص والسلع.

إننا نؤمن بأن التعاون الوثيق بين مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن أساليب التحقيق التي تستخدمها الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون سيستكمل الجهود الحالية التي تبذلها حكومات المنطقة دون الإقليمية في تلك المجالات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المبادرة القائمة المعنونة "استراتيجيات موحدة لمناطق الحدود الحساسة في غرب أفريقيا" - التي تشمل مشاركة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب منسق الشؤون الإنسانية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الإنمائيين وجماعات المجتمع المدني والأفرقة القطرية وبعثات السلام المعنية التابعة للأمم

الصعاب المتبقية أمام اختتام تلك المفاوضات في وقت مبكر. وذلك من شأنه أن يضمن إمكانية تقديم نص متفق عليه لتعتمده الجمعية العامة في هذه السنة. وفي غضون ذلك، نؤيد الأمين العام في دعوة شركائنا الإنمائيين إلى توفير التمويل للجماعة الاقتصادية لتمكين برنامجها الجديد للرقابة على الأسلحة الصغيرة من أن يبدأ بداية فعالة.

وقد حان الوقت أيضا للكشف عن الأفراد والشركات والجماعات والبلدان التي كانت متورطة في التصدير غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى منطقتنا دون الإقليمية، في انتهاك لحظر توريد الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن وفي تجاهل واضح للوقف الاختياري الذي قرره الجماعة الاقتصادية. ونحن نشاطر الأمين العام تقييمه لضرورة أن يصدر مجلس الأمن قائمة "تشهير وفضح" لأولئك الأفراد، وتلك الشركات والجماعات والبلدان، مدركين أن هذا من شأنه أن يساعد على الحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقتنا دون الإقليمية، إن لم يقض عليه قضاء تاما. وإحضاعنا أولئك الجناة للمحاكمة على الجرائم المصاحبة لتلك التجارة، يسدي إلى قضية السلام والعدل في منطقتنا خدمة جليلة. وعلاوة على ذلك، سيظهر تصميم المجلس على وقف تلك التجارة الدموية والعمل بما يتسق واهتمامه بالموضوع.

لقد سلم تقرير الأمين العام بضرورة أن تؤخذ في الاعتبار العوامل المحلية الاجتماعية - الاقتصادية والجيوسياسية في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن البديهي أن يشمل هذا النهج جماعات أو مجالات مثل الأطفال المقاتلين، والمحاربين الأجانب، والإناث المقاتلات، والجماعات العسكرية، وعناصر الرصد ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البلدان التي ليست في حرب ولكنها متضررة ضررا بالغا من الصراعات المسلحة في

إن عدم الاستقرار الذي ساد في منطقتنا دون الإقليمية لما يزيد على ١٥ عاما اقتضى رصدًا منتظمًا من الأمم المتحدة، وخاصة من مجلس الأمن. وتدل بشكل واضح البعثات المتعددة التي أوفدها مجلس الأمن إلى المنطقة دون الإقليمية في الأعوام الأخيرة على قلق هذه الهيئة حيال حالة السلام والأمن الإقليميين المحفوفة بالمخاطر. وكان المقصود من إنشاء مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وبصورة صائبة، تعزيز إسهام الأمم المتحدة في صون السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية. وفي التقرير السابق للأمين العام بشأن هذه المسألة (S/2004/200)، حدد المكتب مجموعة من المشاكل التي تكتنف المنطقة دون الإقليمية وتسبب عدم الاستقرار. وتشارك معظم هذه المشاكل في أمر واحد: ألا وهو طابعها العابر للحدود. وبالإضافة إلى العمل الذي تقوم به مختلف بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية التابعة للأمم المتحدة التي تدير الحالات القائمة للأزمات، فإن وفدي يرحب بالمبادرات التي اتخذها المكتب بغية وضع استراتيجيات متماسكة لمنع نشوب الصراع.

ويستدعي الطابع المتعدد الأبعاد للمشاكل التعاون الوثيق بين الأطراف الفاعلة الإنسانية والعسكرية والسياسية. وبالتالي فإن وفدي يشعر بالسرور لأنه يجري اتخاذ خطوات لتنفيذ تلك الاستراتيجيات بالتعاون مع مختلف الشركاء. وتفاعل الممثل الخاص للأمين العام والهيئات الأخرى للأمم المتحدة مع رؤساء البعثات المختلفة لحفظ السلام يمكن من تبادل الخبرات لدعم زيادة الاتساق في إدارة أنشطة هذه الأطراف.

وكما يتبين في برنامج العمل لفترة العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، فإن التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا سيساعد على تحسين قدرات الجماعة الاقتصادية في مجالات منع نشوب الصراع، وإدارة الأزمات، وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء

المتحدة - تركيز الاهتمام على تلك المشاكل في مناطق الحدود الحساسة. وإذا نفذت المبادرة بالكامل، فإن من شأنها أن تساعد على منع الحالات المحتملة لاندلاع أعمال العنف، وعلى إعادة الثقة والائتمان للعلاقات بين الدول وتعزيز السلام والاستقرار في غرب أفريقيا.

أخيرا، فإن تحديات المشاكل العابرة للحدود في غرب أفريقيا لا يمكن التصدي لها بفعالية إلا حينما تعزز فرص النمو الاقتصادي والتنمية. وبلدان منطقتنا، مثلها مثل جميع البلدان النامية الأخرى، تشعر بالقلق ليس حيال العواقب المربية للصراعات وحالات إساءة معاملة حقوق الإنسان وسوء الحكم فحسب، بل أيضا حيال حالة اقتصاداتنا، وخاصة حالة شبابنا. وتشير الصورة الواضحة التي رسمت لبطالة شبابنا وتأثيرها السلبي المحتمل على النسيج الاجتماعي والسلام والاستقرار والأمن في منطقتنا، إلى نطاق التحديات التي نواجهها. وبالتالي فإننا نتوقع أن تعزز هذه المناقشة عزم المجلس، فضلا عن عزم المجتمع الدولي قاطبة، على اتخاذ إجراء بشأن هذه المسائل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل نيجيريا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي والى بلدي، بنن.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل مالي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ديارا (مالي) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يهنئ بنن بعقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن سبل مكافحة المشاكل دون الإقليمية والعابرة للحدود في غرب أفريقيا.

ونعلن تأييدنا للبيان الذي أدلى به من فوره ممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

ويهنئ وفدي الأمين العام بتقريره المرحلي الوارد في الوثيقة S/2005/86 بتاريخ ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٥. كما أننا نهنئ الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ببيانه.

وتنفيذ عمليات حظر الأسلحة؛ وترسيخ ممارسة وضع العلامات على الأسلحة التي تستخدم في تلك البعثات وتعقب هذه الأسلحة؛ ومعاقبة المذنبين بارتكاب أعمال العنف. ويمكن أن تحدث تلك التدابير تأثيرا إذا تم تنفيذها بشكل فعال.

إن وفدي يشجع الجهد الرامي إلى تحقيق المزيد من التفاعل بين مختلف عمليات حفظ السلام في المنطقة دون الإقليمية بغية تنسيق برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإزالة التناقضات القائمة بين هذه العمليات. وتتفق مع الأمين العام على أن ذلك النهج الإقليمي يمكن أن يساعد على الحد من تحركات المقاتلين والأسلحة عبر الحدود. ويمكن أن يكون وسيلة لانتخاذ إجراء مشترك كلما كان ذلك ممكنا. وعلاوة على ذلك، فإن عناصر إعادة الإدماج والتعمير أيضا بحاجة إلى التعزيز بغية تفادي أي إمكانية لعودة الصراع. وفي ذلك الصدد، ينبغي إيلاء تركيز خاص على النساء والأطفال.

إن الأنشطة المشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين التي تخدم اللاجئين والمشردين ينبغي أن تهتم بالأحوال للعودة الطوعية لهم عندما تسمح الظروف بذلك، أو لإدماجهم في البلدان المضيفة. وفي الحالة الثانية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم إلى المجتمع المضيف.

ولقد كشف التقرير السابق للأمين العام (S/2004/200) عن مشاكل تسببت فيها قوات الأمن في أماكن غابت عنها سيادة قانون. وقوات أمن مثل هذه يمكن أن تشكل خطرا على النظام الدستوري والاستقرار واحترام الحرية، بدلا من أن تدافع عنها. ولذلك توجد حاجة ماسة إلى إصلاح قطاع الأمن في بعض البلدان، مثلما توجد حاجة إلى التدريب وأنشطة التوعية.

الصراع ووضع استراتيجية لمكافحة بطالة الشباب. وكل تلك الأمور تشكل أولويات للمنطقة دون الإقليمية. ويرحب وفدي بمشاركة الاتحاد الأوروبي في تلك العملية، الأمر الذي ينبغي أن يقود في نهاية المطاف إلى وضع خطة عمل في أيار/مايو ٢٠٠٥. وستسهل التدابير التي ستدرج في خطة العمل المرور السلس للأشخاص والسلع في دول المنطقة، مما يشكل جانبا هاما للتكامل دون الإقليمي. كما أن تلك التدابير تستهدف إلى حماية الأطفال في الصراع المسلح.

إن المجتمع المدني يشارك بشكل متزايد في رسم وتنفيذ خطط العمل التي تعالج المسائل العابرة للحدود. وفي ذلك الصدد، يرحب وفدي بإنشاء مركز تنسيق للمجتمع المدني في أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ويإنشاء منتدى المجتمع المدني لغرب أفريقيا. وتشكل مشاركة القطاع الخاص من خلال الأمانة العامة لمكتب الاتفاق العالمي بحثا عن إحلال السلام والاستقرار في غرب أفريقيا - وخاصة من خلال تعزيز الممارسات التجارية التي تعكس احتياجات المجتمعات المحلية، لا سيما المجتمعات المتأثرة بالصراع - نمجا ابتكاريا سيعزز الحلول التي يجري تنفيذها بالفعل.

ويشير تقرير الأمين العام، في تقييمه للتقدم المحرز في حل المشاكل العابرة للحدود، إلى إنشاء برنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة التابع للجماعة الاقتصادية، بغرض تحويل الوقف الاختياري للجماعة إلى صك ملزم قانونا وتعزيز قدرات اللجان الوطنية - وهي الغاية التي أنشأت الجماعة من أجل تحقيقها وحدة للأسلحة الصغيرة. ويؤيد وفدي التوصية الواردة في التقرير بتقديم مساهمات سخية لذلك الهيكل الجديد لكي يتمكن من الاضطلاع بولايته. ويقترح التقرير أيضا اتخاذ تدابير أخرى لتخفيض انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة دون الإقليمية، ألا وهي: تعزيز ولاية عمليات حفظ السلام بغية رصد

والعشرين لاحتتام مؤتمر برلين، ذلك التجمع الحاشد للقوى الاستعمارية في أفريقيا- الذي تم بدون وجود الأفارقة - وعُقد بين ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٨٤ و ٢٦ شباط/فبراير ١٨٨٥، وأسفر عن تقسيم ما تُسمى القارة السوداء إلى ممتلكات استعمارية أصبحت مستقلة فيما، داخل حدود تشكل قيوداً على كل دولة من الدول المعنية، بينما تشكل أيضاً، في حالات عديدة، مصادر للتراز فيما بينها.

وبالنسبة لتجمع اقتصادي إقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي مهمتها الرئيسية توفير الرفاهية لشعوبها من خلال التكامل الاقتصادي والاجتماعي، من الطبيعي أن مسألة الحدود والمشاكل المصاحبة لها تثير قلقاً شديداً. ويصبح هذا القلق مصدر إزعاج عندما يجد من قدرة السكان على التنقل في أوقات الحرب أو الأزمات.

وأود أن أتشاطر مع أعضاء المجلس تعليقاتنا وشواغلنا، بل وآمالنا ورغباتنا أيضاً، فيما يتعلق بإحدى المشاكل العابرة للحدود الأكثر تكراراً والتي يتعين على منطقتنا أن تعالجها، وهي المتعلقة بقدرة السكان على التنقل. حيث يوجد في منطقة الجماعة الاقتصادية قدر كبير من التنقل بين سكانها. وإلى حد كبير ينجم هذا التنقل عن الحاجة إلى البحث عن فرص عمل، أو عن أسباب عائلية. ووفقاً لدراسات أُجريت بشأن هذه المسألة، فإن ١١ في المائة من سكان غرب أفريقيا، باستثناء نيجيريا، كانوا يقيمون في نهاية التسعينات في دولة عضو في الجماعة غير بلدهم الأصلي. علاوة على ذلك، فإن من ٣٠ إلى ٤٠ في المائة من سكان المنطقة، باستثناء نيجيريا مرة أخرى، لا يقيمون في منطقتهم أو في مجتمعاتهم الأصلية.

وبصفة عامة، هناك بلدان مفضلة في غرب أفريقيا، خاصة عند الحاجة إلى إيجاد وظائف فنية، أو إلى شراء أو بيع منتج استهلاكي. ولدينا التنقلات السكانية التالية: هناك تنقل

إن مناطق الحدود الحساسة جديدة بالاهتمام الخاص من جانب حكومات المنطقة دون الإقليمية ومن الأمم المتحدة. فيتعين على حكومات المنطقة دون الإقليمية أن تعمل معاً لوضع استراتيجيات متكاملة للتصدي لمشاكل هذه المناطق؛ وينبغي لتلك الأنشطة أن ترمي إلى تحقيق الاستقرار في تلك المناطق. ويسعد وفدي أن يلاحظ أن الجماعة الاقتصادية ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وشركاء آخرين قد أطلقوا هذه المبادرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ونشجعهم على تنفيذها من أجل رفاهية سكان المناطق الحدودية وجميع سكان المنطقة دون الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل مالي على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي وإلى بلدي، بنين.

المتكلم التالي ممثل النيجر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موتاري (النيجر) (تكلم بالفرنسية): سيدي، إن زميلتكم وصديقتكم، وزيرة الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي في النيجر، كانت تود كثيراً أن تحضر هنا اليوم لتشارك في هذه المناقشة بالنيابة عن الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وللأسف، اضطررتها التطورات في توغو إلى البقاء في منطقتنا دون الإقليمية. ولذلك فقد كلفني بأن أعرب لكم عن أسفها وأن أشكركم، سيدي، والأعضاء الآخرين في مجلس الأمن على إجراء هذه المناقشة العامة بشأن المسائل العابرة للحدود في غرب أفريقيا.

وبالنيابة عنها، أرحب أيضاً بالاهتمام الكبير الذي يوليه المجلس لمشاكل غرب أفريقيا بشكل عام، والمشاكل المتعلقة بالحدود بشكل خاص.

لا يمكن أن تكون هناك فرصة أنسب لمناقشة هذه المسائل، حيث يصادف اليوم عشية الذكرى السنوية المائة

وهكذا فإن إدارة مناطق الحدود مشكلة كبيرة، لأنه بالنسبة للسكان المحليين المقيمين فيها لا يمكن تغيير الحدود كما هي مرسومة ولا يمكن تغيير العلاقات وعرى القرابة القائمة عبر القرون مع سكان الجانب الآخر من الحدود. وتصبح هذه الإدارة مشكلة عندما يتعلق الأمر بأراضي زراعية أو بشخص يقدم خدمات على الجانب الآخر من الحدود، وهو ما يتطلب العبور اليومي لها.

لقد أصبحت هذه الشكاوى والتظلمات واسعة الانتشار بين سكاننا، وتبرهن الاجتماعات العديدة بين أجهزة أمن البلدان ذات الحدود المشتركة على قلق حكوماتنا الوطنية إزاء هذه الحالة، التي تعيق التكامل الاقتصادي، وهو التكامل الذي ينبغي أن يفيد هذه المجموعات السكانية بشكل رئيسي.

وبغية معالجة مواطن الضعف تلك، اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مجموعة تدابير: البروتوكول الخاص بالتنقل الحر للأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار، الذي يتضمن ثلاث مراحل، الحق في الدخول وإلغاء شرط الحصول على تأشيرة سفر، والحق في الإقامة والحق في الاستقرار؛ والبروتوكول الخاص بتعريف مواطنة المجتمع المحلي، الذي يعرف شروط المواطنة في المجتمع المحلي؛ وقرار إصدار شهادة سفر للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية؛ والقرار المتعلق بإقرار استمارة موحدة للهجرة والتزوح في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية؛ وأخيراً، القرار الخاص باعتماد جوار سفر للجماعة الاقتصادية.

وبالإضافة إلى تلك التدابير - التي شهد تنفيذها تقدماً ملموساً - اتخذت الجماعة الاقتصادية زمام مبادرة تطوير برنامج يدعى "بلدان الحدود"، يكمن هدفها الرئيسي في تعجيل عملية الاندماج الاقتصادي من خلال التكامل المحلي، الأمر الذي يمكن سكان الحدود من تبادل بعض السلع والخدمات نتيجة تجانسهم الاجتماعي - الاقتصادي والثقافي. وبذلك البرنامج تعتمزم الجماعة

كبير من بوركينا فاسو ومالي والنيجر إلى كوت ديفوار؛ وتنقل كبير للغاية من غينيا إلى السنغال؛ وهجرة واسعة النطاق من السنغال إلى غامبيا.

الهجرة في غرب أفريقيا إما طوعية - التي يسببها السعي إلى تحسين الأحوال المعيشية؛ وهي هجرة اليد العاملة - أو قسرية، والتي تنجم عن صراع أو كارثة أو مأساة طبيعية. وتشرد السكان من بلد إلى آخر عادةً ما تصاحبه صعوبات بسبب العدد المتزايد من العراقيين التي تواجه حركة المهاجرين. فالممارسات المتبعة عند مخافنا الحدودية والمتاريس العديدة على طرقنا هي معوقات وعقبات للسكان. ونتيجة لهذه الممارسات ومتاريس الطرق، يطول أمد السفر البري بلا داع ويهق ميزانية المسافرين، في الوقت الذي تنتهك فيه حقوقهم الأساسية.

وهكذا يُضطر السكان إلى رشوة المسؤولين عن سلامة الطرق أو أفراد المخافر الحدودية، حتى عندما يمثلون للقوانين المنظمة للانتقال من بلد إلى آخر. فالابتزاز وإساءة المعاملة عند المخافر الحدودية يثيران الاضطرابات في أحيان عديدة بين مجموعتين من السكان المتجاورين، مما يفضي إلى حدوث أزمات بين بلدين متاخمين.

وينبغي أن نشير أيضاً إلى أن الغرض من هذا التنقل لا يكون على الدوام قانونياً. فحركات الانتقال تحدث أيضاً بسبب أعمال اللصوصية الواسعة النطاق والجريمة العابرة للحدود. ومن ثم، ونتيجة لسهولة التسلل عبر حدودنا، والافتقار إلى المهارات بين حرس الحدود أو جشع بعضهم، ينجح بعض المجرمين في استغلال هذا التنقل في ممارسة أنشطة غير قانونية، أو في التهرب من قوات الأمن. وبالتالي، تتمكن عصابات مسلحة عديدة من الاختباء أو حتى الاختفاء بعد ارتكاب أعمال شائنة في بلد مجاور. والتطورات التي حدثت في مجال تهريب البضائع والأسلحة والعربات والبشر، خاصة النساء والأطفال، تشهد على نطاق المشاكل العابرة للحدود التي يعاني منها غرب أفريقيا.

”ويلاحظ مجلس الأمن مع التقدير زيادة التعاون بين مختلف البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، ويتطلع إلى تلقي التقرير المقبل للأمين العام عن التعاون فيما بين البعثات. ويرحب المجلس أيضا بالشراكة المتنامية والبناءة بين منظومة الأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفرادى الدول الأعضاء، والشركاء الإنمائيين الرئيسيين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، فضلا عن منظمات المجتمع المدني، ومنها المنظمات النسائية، بهدف معالجة المشاكل المعقدة العديدة التي تواجه منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

”ويعرب مجلس الأمن مجددا عن اعتقاده بضرورة اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالقضايا دون الإقليمية والعبارة للحدود في إطار استراتيجية أوسع لمنع الصراعات وإدارة الأزمات وبناء السلام في المنطقة دون الإقليمية. وتحقيقا لذلك، يشجع المجلس أيضا مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا على مواصلة تشجيع الأخذ بنهج دون إقليمي متكامل ومشارك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وكذلك مع سائر الشركاء الدوليين الرئيسيين ومنظمات المجتمع المدني.

”ويرحب مجلس الأمن بالاحتمالات المشجعة لتنشيط اتحاد نهر مانو واستئناف الحوار بين دوله الأعضاء بشأن أمور منها على وجه الخصوص سبل التصدي للمرتزقة. ويرحب أيضا بالمبادرات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإنشاء وحدة خاصة تُعنى بالأسلحة الصغيرة واعتماد برنامج جديد لمراقبة الأسلحة الصغيرة (برنامج الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للأسلحة الصغيرة) وبجهودها المستمرة لتحويل الوقف

الاقتصادية، أن تبدأ، في سياق التكامل الإقليمي، نهجا جديدا أوسع وأكثر دينمية وخطة جديدة للتنمية المحلية.

تشكل قضية تناول وحل المسائل المتعلقة بالمشاكل العابرة للحدود تحديا كبيرا للجماعة الاقتصادية في سياق مهمة التكامل الإقليمي التي تضطلع بها. ومن الضروري بشكل قاطع أن تأخذ برامج وسياسات الجماعة الاقتصادية تلك القضايا في الحسبان بغية إشاعة سلام دائم في المنطقة، الذي وحده يمكنه أن يكفل بيئة مفضية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل نيجيريا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي وإلى بلدي، بنين.

أعطي الكلمة الآن للسيد أحمد ولد عبد الله ليرد على التعقيبات والأسئلة المطروحة.

السيد ولد عبد الله (تكلم بالفرنسية): نظرا للتأخر في الوقت، لن أطيل في الكلام. أود فقط أن أشكر أعضاء المجلس والمتكلمين الأفارقة على ما أبدوه من اهتمام بمشاكل المنطقة وعلى الدعم الذي أعربوا عنه. أنا وزملائي سنسعى إلى تنفيذ العناصر الرئيسية في البيانات، وسنجري اتصالات على صعيد ثنائي مع الدول المهتمة وفيما يتصل بالتقرير التالي للأمين العام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): في أعقاب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، فوضني الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”استعرض مجلس الأمن بإمعان التقرير المحلي للأمين العام عن تنفيذ توصيات المجلس المتعلقة بالمشاكل دون الإقليمية والعبارة للحدود في غرب أفريقيا (S/2005/86) المؤرخ ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٥، ويعيد تأكيد بيان رئيسه S/PRST/2004/7 المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤.

الأمن والقوات المسلحة، وهو ما قد يزيد من عرقلة الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

”ويشير مجلس الأمن، في هذا الصدد، إلى موقف الاتحاد الأفريقي بشأن التغييرات غير الدستورية للحكومات المشار إليها في إعلان الجزائر العاصمة لعام ١٩٩٩ وإعلان لومي لعام ٢٠٠٠.

”ويرحب المجلس بالاجراءات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي لمعالجة هذه القضايا.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء اشتراك أشخاص من بينهم أفراد من قوات الأمن والقوات المسلحة في أنشطة غير مشروعة منها تهريب الأسلحة والمخدرات والموارد الطبيعية، والاتجار بالبشر، وممارسة الابتزاز عند حواجز الطرق، وغسل الأموال، في سياق سوء الإدارة الذي يعترى إقامة العدل، وزيادة المشاكل التي يواجهها الحكم داخل الدولة في مكافحة الأنشطة الإجرامية والإفلات من العقاب. ويشدد المجلس على ضرورة إيلاء اهتمام خاص للقضايا الأساسية التي تؤثر تأثيراً مباشراً على الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار والحكم الديمقراطي في بلدان غرب أفريقيا.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة مواصلة الإصلاحات الأمنية الهادفة إلى تحسين العلاقات المدنية - العسكرية في البلدان الخارجة من حالات الصراع وخلق ثقافة تدعو للسلام والاستقرار وتعزيز سيادة القانون. وفي هذا الصدد، يطلب المجلس إلى مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا أن يواصل مع

الاجتيازي لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الموقع في أبوجا في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨ إلى اتفاقية ملزمة.

”ويرحب المجلس بالقرار الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي في ٢ كانون الأول/ديسمبر لمساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنفيذ خططها الرامية إلى مكافحة نشر الأسلحة الصغيرة بطريقة غير مشروعة. ويكرر المجلس مناقشة جميع الدول الأعضاء والمنظمات القادرة تقديم مزيد من المساعدة للجماعة في هذا الميدان. ويدعو المجلس البلدان المنتجة والمصدرة للأسلحة وبلدان غرب أفريقيا إلى بحث السبل الكفيلة بتنفيذ الوقف الاجتيازي.

”ويدعو المجلس الدول الأعضاء والشركاء الدوليين الرئيسيين إلى بحث السبل العملية لمساعدة الجماعة على تعزيز قدراتها في مجالات منع نشوب الصراعات، وصنع السلام، وحفظ السلام، من خلال جملة من التدابير منها توفير الخبرة التقنية والبرامج التدريبية والموارد اللوجستية والمالية. وفي هذا الإطار، يؤكد المجلس من جديد الأهمية القصوى لإعادة إدماج المقاتلين السابقين، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والجنود الأطفال، من أجل وضع حد لثقافة العنف وهيئة بيئة مواتية لتحقيق مصالحة وطنية في البلدان الخارجة من الصراع، ويكرر مناشدته المجتمع الدولي توفير التمويل الكافي لهذه الغاية.

”ويؤكد مجلس الأمن أن الأزمات الجارية أو الناشئة في غرب أفريقيا تهدد الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية ويشير، في هذا الصدد، بقلق بالغ إلى ما ينشأ أو يجري بشأن نقل السلطة في بعض البلدان من توترات جديدة، يشترك فيها أفراد من قوات

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد الحاجة الملحة لإيجاد حلول دائمة لمشكل بطالة الشباب للحيلولة دون تجنيد الجماعات المسلحة غير القانونية للشباب العاطلين. وفي هذا الصدد، يطلب المجلس إلى الأمين العام أن يضمن تقريره المرحلي المقبل توصيات عملية بشأن أفضل السبل للتصدي لمشكلة بطالة الشباب.

”ويحث المجلس البلدان المانحة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني على مواجهة الحالة الإنسانية الصعبة في أجزاء عديدة من المنطقة دون الإقليمية وتوفير الموارد الكافية في إطار عملية النداءات الموحدة الخاصة بغرب أفريقيا لعام ٢٠٠٥، وذلك كجزء من استراتيجية إقليمية للاستجابة الإنسانية تهدف إلى تحسين أمن الناس الذين هم في مسيس الحاجة إلى الحماية أو أولئك الذين توشك قدرتهم على التحمل على النضوب.

”ويعرب المجلس عن عزمه إبقاء هذه القضايا قيد الاستعراض، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم بيانات عنها بانتظام في تقاريره عن بعثات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية“.

سيصدر هذا البيان كوثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2005/9.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٢٥.

الحكومات والمنظمات المهتمة ببحث سبل وضع الإصلاحات الأمنية وتنفيذها.

”وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لتحسين آليات مراقبة الحدود في غرب أفريقيا من خلال تعزيز تدفق المعلومات بين السلطات الوطنية لإنفاذ القانون، وكذلك من خلال التواصل والتعاون على الصعيد الإقليمي في قضايا إنفاذ القانون.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أهمية الحد من مخاطر عدم الاستقرار المتزايدة على امتداد المناطق الحدودية. وبناء عليه، يشجع المجلس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على تيسير تنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بالمناطق الحدودية الحساسة في المنطقة دون الإقليمية، بالتعاون الوثيق مع الأمانة التنفيذية للجماعة والدول الأعضاء المعنية فيها، ويدعو الجهات المانحة إلى دعم هذه الجهود.

”ويشدد المجلس على الحاجة إلى مساعدة دول غرب أفريقيا على الحد من الأنشطة غير المشروعة عبر الحدود وتعزيز قدرات هيئات المجتمع المدني التي تعمل من أجل ترويج ثقافة اللاعنف والسلام عبر الحدود.

”ويشدد مجلس الأمن كذلك على الحاجة إلى إيجاد الأنشطة الاقتصادية وتعزيز التنمية كوسيلة لتعزيز السلام الدائم في المنطقة دون الإقليمية. ويحث الجهات المانحة الدولية على مساعدة دول الجماعة الاقتصادية على تلبية هذه الحاجة.